مونديال 2026
حصيلة مخيبة
لمنتخبات آسيا
ص11

إبراهيم تراوري
جرأة الخطاب
في مواجهة الإرهاب
ص3

الفيديو القصير...
القوة الناعمة
في العصر الرقمي
ص10

العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الجمعة 2026/07/24 - 10 صفر 1448
السنة 49 العدد 13869
Friday 24/07/2026
49th Year, Issue 13869
www.alarab.co.uk

واشنطن ترسم دور سوريا الجديد: حماية الحدود بدلا من مواجهة حزب الله

تجنب استدراج دمشق إلى صراع إقليمي قبل استكمال بناء مؤسسات الدولة

واشنطن - بدأت الولايات المتحدة في رسم ملامح الدور الذي تنتظره من سوريا الجديدة بعد أشهر من الانفتاح السياسي عليها، واضعة أمن الحدود مع لبنان في صدارة الأولويات، بدلاً من الدفع بدمشق إلى مواجهة مباشرة مع حزب الله. ويعكس هذا التوجه انتقال العلاقة الأميركية – السورية من مرحلة رفع العقوبات وإعادة التأهيل السياسي إلى مرحلة أكثر عملية، عنوانها التعاون الأمني وبناء مؤسسات الدولة.

وجاءت تصريحات وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو لتضع حداً للتفسيرات التي صاحبت تصريحات سابقة للرئيس دونالد ترامب، حين تحدث عن أن الرئيس السوري أحمد الشرع سيتعامل مع حزب الله "بطريقة مختلفة" عن إسرائيل، وهو ما فُهم على نطاق واسع باعتباره إيحاءً بإمكانية إسناد دور عسكري لدمشق في مواجهة الحزب.

لكن روبيو قدم تفسيرا مختلفا وأكثر وضوحا للموقف الأميركي، مؤكدا أن واشنطن لا تطلب من الحكومة السورية الدخول في حرب مع حزب الله، وإنما ترى أن المهمة الأكثر إلحاحا تتمثل في بسط سيطرة الدولة على حدودها، ومنع استخدامها ممرا لتهريب الأسلحة والمقاتلين والأنشطة غير المشروعة.

ويعكس هذا التوضيح إدراكا أميركيا بأن سوريا الخارجة من سنوات طويلة من الحرب ليست في موقع يسمح لها بخوض مواجهات إقليمية جديدة، وأن نجاحها في تثبيت الأمن الداخلي يمثل الشرط الأساسي لأي دور سياسي أو أمني أكبر في المستقبل.

> إحكام السيطرة على الحدود لا يحمي الأمن السوري فحسب، بل يحرم حزب الله من أحد أهم مسارات نقل السلاح

ولا تنظر واشنطن إلى أمن الحدود بوصفه قضية سورية داخلية فحسب، بل باعتباره جزءا من إستراتيجية أوسع لاحتواء نفوذ حزب الله. فبدلاً من محاولة تقليص قدرات الحزب عبر مواجهة عسكرية مباشرة، تبدو الإدارة الأميركية أكثر ميلاً إلى سياسة "تجفيف منابع القوة"، عبر قطع خطوط الإمداد التي اعتمد عليها الحزب لسنوات، وخاصة تلك الممتدة عبر الأراضي السورية.

وتكتسب الحدود السورية – اللبنانية أهمية خاصة في هذا السياق، إذ تمتد لأكثر من 370 كيلومترا، وتضم مناطق جبلية وريفية معقدة جعلتها طوال السنوات الماضية واحدة من أكثر الحدود نشاطا في عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والأفراد، مستفيدة من هشاشة مؤسسات الدولة على جانبيها.

ومن هذا المنظور، فإن نجاح دمشق في فرض سيطرة فعلية على هذه الحدود لا يعني فقط تعزيز سيادتها الوطنية، وإنما يحقق أيضا هدفا أميركيا يتمثل في تضييق المجال أمام أي محاولات لإعادة بناء القدرات العسكرية لحزب الله أو استعادة شبكات الإمداد التي تضررت خلال السنوات الأخيرة.

تعهدات بانتظار اختبارها مع الوقت

ويكشف الخطاب الأميركي أيضا عن تحول في أدوات التعامل مع نفوذ الحزب. فبدلا من الرهان على المواجهة العسكرية، التي أثبتت محدودية نتائجها، بات التركيز ينصب على حرمانه تدريجيا من البيئة اللوجستية التي تسمح له بالحفاظ على قدراته العسكرية.

وفي هذا الإطار، تبدو سوريا جزءا من معادلة أمنية جديدة، ليس باعتبارها ساحة مواجهة، وإنما بوصفها دولة مطالبة باستعادة احتكارها للسيادة على أراضيها، وهو ما يتقاطع مع مصلحة دمشق نفسها في إنهاء مرحلة تعدد مراكز النفوذ داخل البلاد.

كما تعكس تصريحات روبيو استمرار الرهان الأميركي على نجاح السلطة السورية الجديدة في بناء مؤسسات الدولة بعد سقوط نظام بشار الأسد أواخر عام 2024. فالولايات المتحدة ترى أن رفع اسم سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وإلغاء العقوبات المفروضة عليها، لا يمثلان مكافأة سياسية بقدر ما يشكلان استثمارا في استقرار دولة تعتبرها واشنطن عنصرا أساسيا في إعادة تشكيل توازنات المشرق.

ومن هذا المنطلق، تحرص الإدارة الأميركية على منح دمشق هامشا واسعا للتركيز على إعادة بناء الاقتصاد، واستعادة مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار الداخلي، بدلا من استنزافها في صراعات تتجاوز قدراتها الحالية.

ويبدو أن هذا التصور ينسجم إلى حد كبير مع مواقف الرئيس السوري أحمد الشرع، الذي أكد في أكثر من مناسبة أن حكومته لا تعتزم الانخراط في أي مواجهة عسكرية داخل لبنان، وأنها تفضل بناء علاقات مستقرة مع جميع القوى اللبنانية ضمن إطار احترام سيادة الدول.

وتشير هذه المقاربة إلى وجود تقاطع واضح بين الرؤية الأميركية والحسابات السورية. فدمشق تدرك أن أي انزلاق إلى مواجهة مع حزب الله قد يعيد فتح جبهات أمنية جديدة، ويستنزف مواردها في مرحلة تحتاج فيها إلى تثبيت الاستقرار وإقناع المجتمع الدولي بقدرتها على إدارة الدولة.

ترامب يطمئن إسرائيل: لا نووي للسعودية من دون تطبيع

واشنطن - لم يكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعلن التوصل إلى اتفاق تاريخي للتعاون النووي المدني مع المملكة العربية السعودية، حتى سارع إلى توجيه رسالة طمأنة إلى إسرائيل، مؤكداً أن استكمال الاتفاق سيظل مرتبطاً بانضمام الرياض إلى اتفاقيات أبراهام، في محاولة لاحتواء اعتراضات إسرائيلية متوقعة على منح المملكة برنامجاً نووياً يستخدم التكنولوجيا الأميركية ويتيح تخصيب اليورانيوم ضمن ضوابط رقابية مشددة.

وقال ترامب في منشور على منصة "تروث سوشال" إن الاتفاق "سيتم إقراره، لكن ذلك يتوقف على انضمام السعودية إلى اتفاقيات أبراهام المرموقة والناجحة"، مضيفاً أن الولايات المتحدة "لا تعارض المنشآت النووية المدنية غير المخصبة"، في إشارة هدفت إلى التأكيد أن واشنطن لا تعتزم فتح الباب أمام انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.

ويكشف هذا الربط أن الإدارة الأميركية لا تنظر إلى الاتفاق بوصفه مشروعاً للطاقة فقط، بل باعتباره ورقة سياسية لإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية، تجمع بين تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع السعودية، والحفاظ على التفوق الإسرائيلي، وإحياء مسار التطبيع الذي تعثر بسبب الحرب في غزة واشتراط الرياض قيام دولة فلسطينية.

ورغم أن الحكومة الإسرائيلية لم تصدر موقفاً رسمياً فور الإعلان عن الاتفاق، فإن الاعتراض على أي برنامج نووي سعودي كان متوقعاً حتى قبل الكشف عن تفاصيله. فإسرائيل، التي يُعتقد أنها تمتلك الترسانة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، تنطلق من عقيدة أمنية تعتبر الحفاظ على تفوقها النوعي شرطاً أساسياً لأمنها، وترفض منح أي دولة في المنطقة قدرات استراتيجية يمكن أن تغير موازين القوى مستقبلاً.

وتستخدم تل أبيب في هذا السياق حجة الخشية من اندلاع سباق تسلح نووي، رغم أن الاتفاق المعلن يقتصر على برنامج مدني تحكمه ضمانات أميركية ودولية لمنع الانتشار النووي. ويقول مراقبون إن هذه المخاوف تعكس في جانب منها حرص إسرائيل على الاحتفاظ باحتكارها للتكنولوجيا النووية المتقدمة أكثر مما تعكس اعتراضاً على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وبدأت بالفعل أصوات إسرائيلية بارزة في التعبير عن هذا القلق. فقد اعتبر رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت أن الاتفاق يمثل "فشلاً استراتيجياً خطيراً" لأنه يسمح بتخصيب اليورانيوم داخل الأراضي السعودية، محذراً من أنه قد يقود إلى سباق نووي في المنطقة.

بدوره، رأى وزير الدفاع الأسبق أفيغدور ليبرمان أن البرنامج النووي المدني السعودي قد يتحول مستقبلاً إلى برنامج عسكري، داعياً الحكومة الإسرائيلية إلى ممارسة ضغوط على الكونغرس الأميركي لمنع تمرير الاتفاق. كما اعتبر وزير الدفاع السابق بيني غانتس أن أي تعاون نووي مع الرياض ينبغي أن يكون جزءاً من تحالف إقليمي أوسع يضم إسرائيل، وليس اتفاقاً ثنائياً منفصلاً.

ولا تقتصر التحديات أمام الاتفاق على الموقف الإسرائيلي، إذ ينتظر أيضاً اختباراً داخل الكونغرس الأميركي، حيث أبدى مشرعون من الحزبين تحفظات على السماح للسعودية بتخصيب اليورانيوم.

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

عولمة الشرق الأوسط... الأمن الإقليمي في قلب التحولات الدولية

لم يعد الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط مسألة تخص دول المنطقة وحدها، كما كان الحال خلال عقود الحرب الباردة أو حتى في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فقد تبدلت طبيعة النظام الدولي، وتغيرت معه وظيفة الشرق الأوسط في الحسابات الإستراتيجية للقوى الكبرى. لم تعد المنطقة مجرد مصدر للطاقة أو ساحة للصراعات العسكرية، بل أصبحت نقطة التقاء لمشروعات اقتصادية عابرة للقارات، وممرًا حيويًا لسلاسل التجارة العالمية، وميدانًا تتنافس فيه الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي على رسم ملامح القرن الحادي والعشرين.

هذا التحول يعيد طرح سؤال لم يعد بالإمكان تجاهله: كيف تستطيع دول الشرق الأوسط أن تحافظ على أمنها واستقرارها بينما تتحول أراضيها وبحارها واقتصاداتها إلى ساحات تنافس بين القوى الكبرى؟ وهل تستطيع أن تبقى شريكًا في النظام الدولي الجديد، أم أنها ستتحول مرة أخرى إلى مجرد ساحة لتصفية الحسابات؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتعلق فقط بمستقبل المنطقة، بل بمستقبل النظام الدولي نفسه.

شهد الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين انتقالًا نوعيًا في مفهوم الأمن. فبعد أن كان الاهتمام ينصب على الحروب التقليدية والصراعات الحدودية، أصبحت المنطقة اليوم مركزًا لتقاطعات اقتصادية وإستراتيجية تتجاوز حدودها الجغرافية. فمن الخليج العربي إلى البحر الأحمر، ومن شرق المتوسط إلى قناة السويس، تمر أهم شرايين التجارة والطاقة في العالم، الأمر الذي جعل أمن المنطقة جزءًا لا يتجزأ من أمن الاقتصاد العالمي.

ولعل أبرز مظاهر هذا التحول الاتفاق السعودي – الإيراني الذي رعته الصين في بكين. فلم يكن الاتفاق مجرد مصالحة بين خصمين إقليميين، بل إعلانًا عن دخول فاعل دولي جديد إلى قلب الملفات الأمنية في الشرق الأوسط. لقد بعثت بكين برسالة واضحة مفادها أن النفوذ العالمي لم يعد حكرًا على واشنطن، وأن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت إحدى أدوات إعادة تشكيل التوازنات الدولية.

في الوقت نفسه، عززت روسيا حضورها العسكري والسياسي في المنطقة، مستفيدة من الفراغ النسبي الذي تركته الولايات المتحدة في بعض الملفات. أما أوروبا، فقد وجدت نفسها مضطرة إلى العودة إلى الشرق الأوسط من بوابة الطاقة بعد الحرب في أوكرانيا.

وهكذا، لم تعد المنطقة ساحة صراعات محلية، بل أصبحت عقدة إستراتيجية تربط بين مشروع "الحزام والطريق" الصيني، والممر الاقتصادي الهندي–الأوروبي، والمصالح الأميركية في حماية الملاحة، والطموحات الروسية في الحفاظ على نفوذها.

انعكست هذه التحولات الدولية بصورة مباشرة على الداخل العربي، حيث لم يعد الأمن القومي مفهومًا عسكريًا خالصًا، بل أصبح مرتبطًا بالنمو الاقتصادي والاستقرار المالي وجذب الاستثمارات.

فالمشروعات الكبرى التي تشهدها المنطقة، سواء في مجالات الطاقة أو النقل أو التكنولوجيا، جعلت الاستقرار الأمني شرطًا أساسيًا للتنمية. ولم يعد المستثمر ينظر فقط إلى حجم السوق، بل إلى قدرة الدولة على حماية البنية التحتية وضمان استقرار التشريعات.

كما أن ظهور الممرات الاقتصادية الجديدة أعاد رسم خريطة المصالح الإقليمية. فالمنافسة لم تعد تقتصر على السيطرة على الموارد الطبيعية، بل امتدت إلى السيطرة على طرق التجارة، وربط القارات، وتدفقات البيانات، وشبكات الطاقة.

> لم يعد السؤال يتعلق بموعد انتهاء عصر النفط، بل بكيفية استثمار عائداته الحالية لبناء اقتصاد أكثر تنوعًا

وفي هذا السياق، برزت دول الخليج بوصفها أحد أهم مراكز التوازن في النظام الدولي الجديد. فهي تحتفظ بشراكات أمنية عميقة مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه توسع تعاونها الاقتصادي مع الصين، وتحافظ على قنوات اتصال مع روسيا وأوروبا.

هذا التوازن لا يعكس سياسة الحياد بقدر ما يعبر عن إدراك متزايد بأن الارتهان لقوة واحدة لم يعد ينسجم مع طبيعة العالم متعدد الأقطاب. لكن هذا التوازن يظل هشًا، لأن أي تصعيد بين القوى الكبرى قد يضع المنطقة أمام خيارات صعبة، ويجعلها مضطرة إلى إعادة ترتيب تحالفاتها بصورة مستمرة.

ورغم الحديث المتزايد عن الانتقال إلى الطاقة النظيفة، فإن النفط والغاز لا يزالان يشكلان العمود الفقري للأمن الاقتصادي العالمي. لكن ما تغير هو أن المنطقة لم تعد مطالبة فقط بتوفير الطاقة، بل بالمشاركة في قيادة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. فقد أصبحت دول الخليج تستثمر بكثافة في الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر والتقنيات النظيفة، محاولة تحويل التحول العالمي إلى فرصة تنموية بدل أن يكون تهديدًا اقتصاديًا.

وفي المقابل، يفرض هذا التحول تحديات معقدة على الدول التي تعتمد بصورة شبه كاملة على العائدات النفطية، إذ لم يعد السؤال يتعلق بموعد انتهاء عصر النفط، بل بكيفية استثمار عائداته الحالية لبناء اقتصاد أكثر تنوعًا.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الجمعة 2026/07/24
السنة 49 العدد 13869

زيارة عون إلى واشنطن... اختبار للدعم الأميركي وحدود الضغط على إسرائيل

الزيارة تختبر قدرة واشنطن على دعم الدولة اللبنانية وسط تعقيدات الجنوب وسلاح حزب الله

لم تعد زيارة الرئيس اللبناني جوزاف عون إلى واشنطن مجرد محطة بروتوكولية في مسار العلاقات الثنائية، بل تحولت إلى اختبار سياسي للدور الأميركي في لبنان، في لحظة تتقاطع فيها رهانات إعادة بناء الدولة مع تحديات الأمن في الجنوب ومستقبل العلاقة مع إسرائيل وحزب الله.

وعود أميركية تنتظر التنفيذ

واشنطن - تتجه الأنظار في لبنان إلى نتائج زيارة الرئيس جوزاف عون إلى واشنطن ولقائه نظيره الأميركي دونالد ترامب، وسط رهانات لبنانية على أن تشكل المحادثات نقطة تحول في مسار العلاقات بين البلدين، لاسيما ملفات دعم الجيش، وانسحاب إسرائيل من مناطق في الجنوب، وترسيخ دور الدولة في إدارة الملفات السيادية.

وتأتي زيارة عون إلى البيت الأبيض في مرحلة سياسية وأمنية دقيقة، يحاول فيها لبنان تثبيت مسار جديد يقوم على تعزيز مؤسسات الدولة، بدعم أميركي، بالتزامن مع استمرار التوتر في الجنوب اللبناني، وعدم اكتمال تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار الذي رعته واشنطن بين لبنان وإسرائيل.

وخلال مؤتمر صحافي مشترك مع عون، الثلاثاء، قال ترامب إن بلاده "ستساعد لبنان"، مشيرا إلى أن هذا البلد "تضرر لعدة عقود"، وأنه "عومل بطريقة سيئة للغاية"، مؤكدا أن واشنطن ستعمل على أن "يعامل لبنان كما ينبغي وبالاحترام الذي يستحقه".

من جهته، أكد عون أهمية استمرار الدعم الأميركي للجيش اللبناني، معتبرا أن المؤسسة العسكرية تمثل الركيزة الأساسية لبسط سلطة الدولة، وقال إن "من دون القوات المسلحة اللبنانية سينهار كل شيء"، مشددا على ضرورة دعم الجيش في المرحلة المقبلة.

وتحمل زيارة عون، وفق مراقبين، مجموعة ملفات أبرزها تنفيذ اتفاق الإطار مع إسرائيل، الذي يقوم على انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي لا تزال موجودة فيها جنوب لبنان، وتعزيز انتشار الجيش اللبناني، مقابل حصول المؤسسة العسكرية على دعم أميركي سياسي وعسكري.

وتأتي الزيارة أيضا في ظل تعقيدات داخلية لبنانية، أبرزها ملف سلاح حزب الله، والعلاقة بين الدولة والحزب، إضافة إلى استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي في بعض النقاط جنوبي لبنان، رغم الاتفاقات المعلنة بشأن وقف الأعمال القتالية.

ويرى مراقبون أن نجاح زيارة واشنطن لن يقاس فقط بمستوى التصريحات السياسية، بل بمدى قدرة الإدارة الأميركية على تحويل الوعود إلى خطوات عملية، سواء عبر الضغط على إسرائيل لتنفيذ الانسحاب، أو عبر دعم الجيش اللبناني وتعزيز قدرته على الانتشار في الجنوب.

> نجاح الزيارة يقاس بمدى قدرة الإدارة الأميركية على تحويل الوعود إلى خطوات عملية والضغط على إسرائيل للانسحاب

وبينما تراهن السلطة اللبنانية على أن تكون الزيارة بداية مرحلة جديدة تعيد لبنان إلى دائرة الاهتمام الدولي، يبقى التحدي الأساسي مرتبطا بقدرة الأطراف المعنية على ترجمة التفاهمات السياسية إلى وقائع ميدانية، في ظل استمرار التجاذبات الداخلية والإقليمية.

ورأى المحلل السياسي والكاتب الصحفي غسان ريفي في تصريح للأناضول أن زيارة الرئيس عون حملت "المطالب اللبنانية التقليدية"، وفي مقدمتها وقف إطلاق النار بشكل كامل، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، والتمهيد لإعادة الإعمار ودعم الجيش.

وقال ريفي إن نتائج الزيارة "ليست بيد الرئيس عون"، باعتبار أن الأخير سيطرح الأزمة اللبنانية أمام الإدارة الأميركية ويطالب بتنفيذ التعهدات التي التزمت بها إسرائيل، مضيفا أن الاختبار الحقيقي سيكون في قدرة ترامب على ممارسة ضغط فعلي على تل أبيب.

وأضاف أن التجارب السابقة لا تبعث على التفاؤل، مشيرا إلى أن جولات التفاوض السابقة لم تؤد إلى نتائج ملموسة، وأن استمرار العمليات الإسرائيلية في الجنوب بالتزامن مع زيارة عون إلى واشنطن يمثل، بحسب رأيه، مؤشرا على وجود فجوة بين التعهدات السياسية والتطبيق الميداني.

واعتبر ريفي أن لبنان "قام بما عليه" عبر رئاسة الجمهورية، وأن الكرة أصبحت في ملعب الإدارة الأميركية، محذرا من أن العلاقة اللبنانية – الأميركية ستكون أمام اختبار بين دعم حقيقي للبنان، أو الاكتفاء بمواقف سياسية لا تغير الواقع على الأرض.

في المقابل، يقدم المحلل السياسي والكاتب الصحفي ألان سركيس لوكالة الأناضول قراءة أكثر تفاؤلا، إذ يعتبر أن زيارة عون إلى واشنطن تمثل محطة تاريخية في العلاقات اللبنانية – الأميركية، واصفا إياها بأنها من أبرز الزيارات اللبنانية إلى الولايات المتحدة منذ اتفاق الطائف.

وقال سركيس إن أهمية الزيارة تكمن في أن الدولة اللبنانية، عبر رئيس الجمهورية، استعادت حضورها في إدارة العلاقات الدولية، مؤكدا أن الرسالة الأساسية التي حملتها هي أن "الدولة اللبنانية هي التي تتولى المفاوضات والعلاقات الدبلوماسية وليس أي فصيل آخر".

وأضاف أن الاهتمام الأميركي بالملف اللبناني بعد سنوات من تراجعه يمثل مؤشرا على أن لبنان "ليس متروكا"، متوقعا أن تشهد المرحلة المقبلة دعما اقتصاديا وماليا وعسكريا وسياسيا، خصوصا في ملف تسليح الجيش وتعزيز قدراته.

وعن موقف حزب الله من الزيارة، رأى سركيس أن اعتراض الحزب على المسار الأميركي – اللبناني لا يعني امتلاكه القدرة على تعطيله، معتبرا أن الظروف الداخلية والإقليمية تغيرت، وأن الحزب بات يواجه قيودا سياسية ومؤسساتية تمنعه من فرض إيقاعه السابق على الحياة السياسية اللبنانية.

فالظروف الداخلية والإقليمية تغيرت وباتت تقيد قدرة حزب الله على فرض إيقاعه السابق على الحياة السياسية اللبنانية.

البنوك الإسرائيلية تعتزم قطع العلاقة مع المصارف الفلسطينية

رام الله - أبلغ مصرفان إسرائيليان مؤسسات مصرفية فلسطينية أنهما يعتزمان إنهاء خدمات مصرفية حيوية خلال أسابيع، وفق مسؤولين في وزارة المالية الإسرائيلية وفي القطاع المصرفي الفلسطيني، ما يثير مخاوف من حدوث أزمة اقتصادية في الضفة الغربية المحتلة.

وتُعد هذه العلاقات المصرفية ضرورية لتمويل واردات الضفة الغربية من إسرائيل، بما في ذلك الكهرباء والمياه والوقود والمواد الغذائية، وكذلك لتحويل الأجور التي يتقاضاها الفلسطينيون العاملون في إسرائيل.

وقال المسؤولون إن خمسة بنوك فلسطينية تعتمد على بنك "هبوعليم" الإسرائيلي في ما يتعلق بالخدمات المصرفية المراسلة ستفقد إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات في 13 أغسطس المقبل. أما البنوك التي تعمل عبر بنك "ديسكونت" فتواجه وقفا للخدمة اعتبارا من الأول من سبتمبر.

وأكدت وزارة المالية الإسرائيلية أن البنكين الإسرائيليين اقترحا قطع العلاقات مع المصارف الفلسطينية. وقالت الوزارة في بيان "في ضوء بيئة المخاطر العامة والقلق المتزايد إزاء الدعاوى القضائية الخاصة ضد الكيانات المصرفية، أعلنت البنوك الإسرائيلية مؤخرا عن نيتها التوقف عن تقديم خدمات المراسلة".

يعكس قرار المصرفين الإسرائيليين تحولاً بارزاً في سلوك القطاع المصرفي التجاري، حيث لم تعد الإعفاءات والتطامينات التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية منذ عام 2018 كافية لحماية هذه المؤسسات من المخاطر القانونية والدعاوى القضائية الدولية المتعلقة بامتثال التعاملات المالية. تشير هذه الخطوة إلى أن البنوك التجارية باتت تمنح أولوية قصوى لحماية حوكمتها وسمعتها الدولية على حساب المكتسبات التجارية المحلية، مما يُعقد مساعي تجديد أطر الرقابة المالية المشتركة بين الجانبين.

وتجري الوزارة مناقشات مع مصرفي "هبوعليم" و"ديسكونت" بهدف "تمكين استمرار أنشطة البنك المراسل بطريقة آمنة ومسؤولة، مع الحفاظ على المصالح الأمنية والاقتصادية لدولة إسرائيل".

ويعمل بنكا هبوعليم وديسكونت حاليا كجسر بين النظامين الماليين الفلسطيني والإسرائيلي، من خلال معالجة التعاملات المالية بالشيكل الإسرائيلي، وهي العملة المستخدمة في معظم الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود في المنطقة.

ولحماية البنوك الإسرائيلية من أي مسؤولية قانونية مرتبطة بالمعاملات التي تُعالج لصالح البنوك الفلسطينية، تجدد الحكومة الإسرائيلية إعفاء من المسؤولية بصورة دورية منذ عام 2018.

ويأتي قرار البنكين بقطع العلاقات المصرفية مع البنوك الفلسطينية رغم أن الإعفاء جرى تجديده مؤخرا حتى نهاية العام الحالي. وقال مسؤول مصرفي إسرائيلي إن البنوك التجارية لم تعد ترغب في تحمل هذه المخاطر، موضحا أن الترتيب كان يُفترض أن يكون مؤقتا.

وأضاف المسؤول "لقد ازدادت المخاطر بمرور السنوات، والإعفاء لم يعد كافيا. إنهم (البنوك) يريدون من الدولة أن تتحمل المسؤولية".

وقال بنك "ديسكونت" إنه طرح مخاوفه أمام الحكومة، موضحا في تصريح لفرانس برس "في ضوء المخاطر المتزايدة المرتبطة بتقديم هذه الخدمات، ونظرا لمسؤوليتنا تجاه مودعينا ومساهمينا، نقلنا مخاوفنا إلى السلطات المعنية". أما بنك "هبوعليم" فاكتفى بالقول إن "المسألة قيد الدرس حاليا".

> خمسة بنوك فلسطينية تعتمد على بنك «هبوعليم» الإسرائيلي في ما يتعلق بالخدمات المصرفية المراسلة ستفقد إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات في 13 أغسطس المقبل

وحذّر خبراء تحدّثوا إلى وكالة فرانس برس من أن قطع هذه العلاقات المصرفية قد يدفع إلى إجراء مزيد من المعاملات نقدا، ما يزيد من خطر حدوث أزمة مصرفية ويوسّع من حجم الاقتصاد غير الرسمي.

وقال رجل أعمال فلسطيني تربطه علاقات وثيقة بأحد البنوك المحلية لوكالة فرانس برس "السلطة الفلسطينية هي أكبر مقترض من البنوك المحلية لأنها تعتمد عليها في تمويل رواتب القطاع العام وسد عجز الموازنة".

وأضاف "لذا، إذا انهارت البنوك ستنهار السلطة". وتواجه السلطة الفلسطينية ضغوطا مالية شديدة بعد أن علّقت إسرائيل تحويل إيرادات الضرائب الفلسطينية (المقاصة) التي تجبيها على الواردات التي تصل إلى الأراضي الفلسطينية عبر الموانئ الإسرائيلية مقابل رسوم، والتي تشكّل ثلثي إيرادات الخزينة العامة.

ويعمل في السوق الفلسطينية 13 بنكا، سبعة منها محلية، وستة وافدة.

«بيكاكس ماونتن» الإيراني في دائرة التهديد الأميركي

الموقع يقع خارج نطاق أقوى القنابل الخارقة للتحصينات

طهران - هدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بمهاجمة موقع مرتبط بالبرنامج النووي الإيراني يعرف باسم بيكاكس ماونتن، وهو منشأة محصنة على عمق كبير تحت الأرض بالقرب من أحد المواقع النووية الإيرانية الرئيسية.

هدف صعب المنال

ويعكس هذا التهديد تصاعد التوتر في ظل تبادل طهران وواشنطن للضربات في الخليج، مما يعرقل الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع.

يقع "بيكاكس ماونتن" على بعد 220 كيلومترا جنوبي طهران وعلى مبعدة كيلومترين من مجمع نطنز النووي.

تعرض موقع نطنز، حيث تقع اثنتان من محطات تخصيب اليورانيوم الإيرانية، للقصف خلال الحرب التي بدأتها الولايات المتحدة وإسرائيل في 28 فبراير، وخلال الحرب التي استمرت 12 يوما العام الماضي.

وقال معهد العلوم والأمن الدولي، وهو مركز أبحاث مقره الولايات المتحدة يركز على حظر انتشار الأسلحة النووية، إنه لم يتم استهداف المنشأة التي لا تزال قيد الإنشاء في بيكاكس ماونتن في أي من هاتين الحربين.

وترتفع قمة الجبل إلى نحو 1600 متر فوق مستوى سطح البحر. وكانت هناك محطتان للتخصيب قيد التشغيل في نطنز، واحدة فوق الأرض والأخرى تحت الأرض.

وذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة أن المحطة الموجودة فوق الأرض دمرت. أما المحطة الأخرى الموجودة تحت الأرض، فمن المرجح أنها تعرضت على الأقل لأضرار بالغة.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية في 22 يوليو إنه لا يوجد أي نشاط نووي في بيكاكس ماونتن.

ويرتبط الموقع بالبرنامج النووي الإيراني الذي يتسبب منذ فترة طويلة في توتر العلاقات بين الغرب وإيران التي تنفي سعيها لامتلاك قنبلة ذرية.

وذكر معهد العلوم والأمن الدولي أن بناء المنشأة في بيكاكس ماونتن بدأ عام 2020 في أعقاب ما قالت السلطات الإيرانية في ذلك الوقت إنه انفجار ناجم عن عمل تخريبي في منشأة نطنز.

وذكرت إيران حينها أن عملية التخريب في نطنز تسببت في أضرار جسيمة قد تبطئ تطوير أجهزة الطرد المركزي المتقدمة لتخصيب اليورانيوم.

وفي سبتمبر من ذلك العام، قال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية آنذاك علي أكبر صالحي إن إيران بدأت في بناء "مرفق أكثر حداثة وأكبر حجما وأكثر شمولا من جميع النواحي في قلب الجبل بالقرب من نطنز" لتصنيع أجهزة الطرد المركزي المتقدمة.

وأشار رافائيل جروسي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في مقابلة مع شبكة بي.بي.إس التلفزيونية في مارس إلى أن إيران كانت قد أعلنت سابقا نيتها القيام بأنشطة نووية في بيكاكس ماونتن.

وأضاف أن ذلك يندرج ضمن ما وصفه بأنه توجه إيراني ممنهج لنقل أكثر المنشآت أهمية إلى مواقع تحت الأرض.

يقول معهد العلوم والأمن الدولي، الذي قام بتحليل صور الأقمار الصناعية للموقع، إنه يضم أربعة مداخل يفترض أنها تؤدي إلى منشأة واحدة يُقدر عمقها بما لا يقل عن 100 متر تحت الجبل.

وذكر المعهد في تقرير صدر في 14 يوليو أن التدابير الدفاعية تتكون أساسا من محيط أمني واسع النطاق وتحصينات شديدة للمداخل.

وأشار تقرير المعهد إلى أن مدخلي النفق الشرقيين قد تم ردمهما جزئيا منذ حرب العام الماضي وبعد اندلاع الحرب الحالية لعرقلة وصول المركبات البرية، لكن لم يتم إغلاقهما بالكامل.

وقال سام لير الباحث في معهد أبحاث السياسة الخارجية الذي راجع أيضا صورا حديثة للموقع التقطتها الأقمار الصناعية لرويترز إن تعزيز المداخل من شأنه أن يصعب "استهدافها بذخائر خارقة مثل القنابل الخارقة للتحصينات".

وصرح ترامب يوم 13 يوليو أن واشنطن تراقب بيكاكس ماونتن عن كثب ولم ترصد أي نشاط فيه.

وذكر معهد العلوم والأمن الدولي في تقريره أن تقييمه يشير إلى أن المنشأة لم تبدأ العمل بعد، لكن أعمال البناء مستمرة، وأن من غير الواضح متى يمكن أن تبدأ العمل استنادا إلى صور الأقمار الصناعية وحدها.

وأضاف أنه إذا بدأت إيران في إعادة بناء قدرتها على تصنيع أجهزة الطرد المركزي، فقد تخطط لتشييد منشأة تجميع أصغر لأجهزة الطرد المركزي في بيكاكس ماونتن قادرة على خدمة برنامج للأسلحة النووية.

يرجح خبراء أن المجمع الكائن على عمق كبير يقع خارج نطاق أقوى القنابل الخارقة للتحصينات في ترسانة الولايات المتحدة.

وقال المعهد إن استهداف الموقع قد يكون ممكنا عبر هجمات أو أعمال تخريب تنفذها قوات برية. وأضاف "مع ذلك، قد توجد نقاط ضعف يمكن استغلالها بواسطة أسلحة تخترق أعماق الأرض عبر هجمات جوية".

العرب
الجمعة 2026/07/24
السنة 49 العدد 13869

إبراهيم تراوري وجرأة الخطاب في مواجهة الإرهاب

الحروب الدينية في أفريقيا بين التاريخ التجاري والتهديدات المستوردة

خطاب النقيب إبراهيم تراوري يؤسس لرؤية جريئة تعيد الاعتبار للأمة فوق الدين، وتضع وحدة الوطن في مواجهة مشاريع التفتيت والتكفير. إن دعوته للاعتدال ونبذ التطرف ليست مجرد موقف سياسي، بل هي محاولة لتأسيس وعي جديد يواجه إرث الاسترقاق وأجندات الصحوة، ويعيد بناء التماسك الاجتماعي على قيم السلام والعدل.

خطاب الاعتدال في مواجهة الجماعات الإرهابية

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لم يجانب رئيس بوركينا فاسو، النقيب إبراهيم تراوري، الصواب عندما اعتبر "الأمة فوق الدين"، ولم يهاجم المجتمع الإسلامي في بلاده كما حاول البعض أن يزعم. فالزعيم الشاب، الذي لم يتجاوز الثامنة والثلاثين من عمره، مسلم الديانة، وعندما درس في جامعة واغادوغو كان جزءًا من رابطة الطلاب المسلمين. وما إن تخرج في الجامعة مع مرتبة الشرف حتى انضم إلى جيش بلاده عام 2009، ليصبح على ما هو عليه من جرأة في القرار وشجاعة في الموقف وصولًا إلى الدور الوطني والإقليمي الذي ما انفك يقوم به منذ قيادته حركة الإطاحة بالرئيس المؤقت بول هنري سانداوغو داميبا في سبتمبر 2022.

بوضوح تام، خاطب النقيب تراوري كل من يعتبر نفسه أقدر من الدولة على احترام شعائر الإسلام وحماية المسلمين: "إذا كنت تعتقد أن الدين فوق الوطن، فغادر البلاد واذهب إلى حيث تعتقد أنك ستُستقبل بحفاوة لأنك مسلم. الأمر بهذه البساطة". والعقل والمنطق يقولان: "أينما ذهبت في العالم، يُطلب منك أولًا جواز سفرك، ويُسأل عن جنسيتك. هذا ما يسمح لك بالدخول". وإذا ظن أحدهم أن الدين سيُوصله إلى مكان ما، والكلام دائمًا للزعيم البوركينابي، فعليه أن يرحل: "أنا نفسي مسلم. يجب علينا نحن المسلمين أن نكون حذرين. يجب أن نكون معتدلين. فقط أقلية هي المتطرفة في هذا السياق. الأغلبية لا تتبنى هذا الموقف، وأنا أشيد بذلك".

> الرئيس تراوري أوضح أن الجماعات الإرهابية تستغل الدين كغطاء لمشاريعها وأن الأفكار المستوردة تهدد التماسك الاجتماعي

ينطلق الرئيس تراوري من حقيقة ميدانية، وهي أن أجزاء مهمة من بلاده لا تزال تخضع لنفوذ الجماعات الإرهابية، ومنها تنظيم داعش الذي ينشط بقوة في مناطق الحدود وينافس جماعات القاعدة على النفوذ والسيطرة، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وهي الفرع الأساسي لتنظيم القاعدة في المنطقة بقيادة إياد أغ غالي، مع فرع بوركينا فاسو الذي تفرعت عنه خلايا يقودها أمراء حرب محليون مثل جعفر ديكو زعيم كتيبة "أنصار الإسلام"، الذي يرى أن استقرار البلاد لا يمكن أن يتحقق إلا عبر قيادة "تنطلق من صميم الأمة المسلمة"، في إشارة واضحة إلى مشروعه البديل القائم على الحكم الديني المسلح.

تأتي تلك الجماعات الإرهابية من مرجعيات فكرية مستوردة من مجتمعات مختلفة تمامًا في تركيبتها الديمغرافية والاجتماعية والثقافية عن مجتمع بوركينا فاسو المكوّن من أغلبية مسلمة تصل إلى 63.8 في المئة من السكان، فيما يعتنق 26.3 في المئة المسيحية، ويتبع 9.0 في المئة الدين التقليدي الأفريقي، مع 0.9 في المئة غير منتسبين أو يتبعون ديانات أخرى. وإذا كان معظم المسلمين في بوركينا فاسو من المسلمين السنة وفق المذهب المالكي، فإن الطرق الصوفية، وخاصة الطريقة التيجانية، تحتل مكانة روحية واجتماعية بارزة في المجتمع، حيث كثيرًا ما تسهم بشكل مباشر في نشر قيم السلام والتسامح والتعايش السلمي. كما أن هناك أقليات من الشيعة والأحمديين تنشط في البلاد، لكنها اليوم تواجه تحديات وجودية بسبب الخطاب التكفيري الذي يحاول أصحاب العقائد السلفية المتشددة الوافدة تكريسه في البلاد، ويحوّلونه إلى فعل يومي مباشر في مناطق نفوذهم التي تصل إلى حوالي 28 في المئة من المساحة الجملية للبلاد.

الإسلام لم يدخل بوركينا فاسو إلا في حدود القرن الحادي عشر إلى الخامس عشر الميلادي عبر القوافل التجارية القادمة من شمال أفريقيا، وبالتالي فإنه لم ينتشر من خلال الفتوحات أو الغزوات، ولم ينتشر بحد السيف كما حدث في مجتمعات أخرى. ولذلك من الصعب القبول بفكرة العمل على إحيائه في نفوس الناس ليكون في مستوى تطلعات الدعاة الوافدين ممن يعتبرون التكفير واجبًا شرعيًا وقتال الآمنين جهادًا في سبيل الله، ولا يرون مانعًا من ترويع السكان وتدمير البنى التحتية وتخريب مؤسسات الدولة ونهب مقدراتها والتعامل مع شبكات التهريب وأجهزة الاستخبارات الأجنبية بما فيها التابعة للدول الاستعمارية سابقًا، طالما يرون في ذلك طريقًا سالكًا نحو السلطة والثروة والعودة إلى استعباد البشر واسترقاقهم طالما أنهم ليسوا على ملة الفاتحين الجدد.

عندما اعتبر الرئيس تراوري أن "جميع الحروب في أفريقيا تُحرّكها الأديان"، فهو يتحدث عن الصراعات التي شهدتها القارة خلال العقود الماضية، سواء بسبب تكفير الأنظمة والمجتمعات من قبل الجماعات الإرهابية كما حدث في الجزائر والصومال ونيجيريا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد، أو نتيجة تطلعات جماعات الإسلام السياسي للسيطرة على الحكم وبسط نفوذها على مؤسسات الدولة كما حدث في ليبيا والسودان وأفريقيا الوسطى مثلًا، بالإضافة إلى دور المؤسسة الدينية المسيحية في حروب كتلك التي دارت رحاها في رواندا وأوغندا والكونغو، والصراعات الدموية المتداخلة بين المسلمين والمسيحيين ومنها ما عرفته أفريقيا الوسطى منذ عام 2013 بين تحالف "سيليكا" ذي الغالبية المسلمة وميليشيات "أنتي بالاكا" المسيحية وما تخلله من أعمال انتقامية وتطهير عرقي.

وقد كان واضحًا أن الأطراف المتصارعة على السلطة أو الثروة أو الانفصال وتقرير المصير كانت تستعمل الدين كغطاء لأهدافها بُغية اكتساب الشرعية التي تفتقد إليها، ولم يكن صعبًا عليها استعمال المفردات الدينية في التأثير على الإنسان الأفريقي المحروم من أبسط حقوقه في التعليم والصحة والعمل والخدمات والحياة الكريمة.

ومنذ تسعينات القرن الماضي، تراجع العنف السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليحل مكانه العنف الديني، وهو ما أدى إلى سقوط آلاف القتلى في دول كبوركينا فاسو وتشاد وساحل العاج وكينيا ومالي ونيجيريا والصومال. وتشكلت جماعات إرهابية متشددة ينتزعمها مستعربون أفارقة مغرقون في تبني الأفكار المستوردة لتدمير مجتمعاتهم الأصلية، ومنها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وهي تنظيم مسلح نشط في غرب أفريقيا وتأسس عام 2017، ويُعد الفرع الرسمي لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل الأفريقي بقيادة إياد آغ غالي، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي تنشط فروعه في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد وبعض دول وسط أفريقيا مثل الكونغو الديمقراطية وموزمبيق وكينيا، وجماعة بوكو حرام التي تتركز في شمال نيجيريا والمناطق المجاورة بحوض بحيرة تشاد، وحركة الشباب الصومالية التي تسيطر على جيوب واسعة وتشن هجمات متكررة في منطقة القرن الأفريقي.

في كلمته التي ألقاها خلال اجتماع مع ممثلي المجتمع المدني في واهيغويا يوم الخميس 16 يوليو 2026، شدد النقيب تراوري على أن الإسلام دين سلام ولا مكان للتطرف أو الكراهية باسم الدين، ووجه رسالة بليغة إلى من يهمه الأمر مفادها أنه "لا يمكن أن يكون هناك قائدان على متن سفينة واحدة"، مشيرًا إلى أن "من يبحث عن المشاكل سيجدها". وهو بذلك يقصد أن من يحاولون افتكاك مقاليد السلطة أو صولجان الزعامة بالاعتماد على الخطاب الديني المتشدد وزعم امتلاك الحقيقة بادعاء الوساطة بين الأرض والسماء، إنما يسعون إلى تدمير الدولة وتقسيم المجتمع وضرب مقومات الوحدة الوطنية، وهو ما لم يكن مطروحًا في المجتمعات الأفريقية التقليدية قبل تشكل ظاهرة المستعربين الأفارقة ممن ترعرعوا في ظل مشروع الصحوة الذي برز في عقد السبعينات من القرن الماضي، وهو المشروع الذي تكرست من ورائه ظاهرة التطرف الديني وفق أجندات منظومة الإسلام السياسي الساعية إلى الوصول إلى السلطة والسيطرة على مقدرات الشعوب والدول بالاعتماد على الإرهاب باعتباره الفريضة الغائبة. وقد سبق لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أن أكد، في تصريحات له عام 2017، أن السعودية والمنطقة كلها انتشر فيها مشروع الصحوة بعد عام 1979 لأسباب كثيرة، وشدد على ضرورة العودة إلى الإسلام الوسطي المعتدل والمنفتح على العالم وعلى جميع الأديان وعلى جميع التقاليد والشعوب، مشيرًا إلى أن 70 في المئة من الشعب السعودي أقل من 30 سنة، وأن المجتمع لن يضيع 30 سنة من حياته في التعامل مع أي أفكار متطرفة وعد بتدميرها.

إذا قال الرئيس تراوري إن العرب شاركوا في استرقاق الأفارقة فهو لم يجانب الصواب، فالجميع يعرف أن تجارة العبيد اعتمدت بشكل أساسي على مسارين، وهما طريق الصحراء الكبرى الذي يربط غرب أفريقيا بشمالها، وطريق المحيط الهندي الذي يربط شرق أفريقيا بشبه الجزيرة العربية. وأن كل الدول العربية كانت بها أسواق للعبيد، وبعض تلك الأسواق لم يغلق إلا في أوائل الستينات من القرن الماضي، بل إن هناك من الفئات الاجتماعية العربية في القارة من لا تزال تمارس العبودية إلى هذا الوقت، وثقافة التمييز العنصري لا تزال سائدة في كثير من المجتمعات المحلية ولا يحد من سطوتها إلا القوانين الوضعية المنبثقة عن منظومة حقوق الإنسان القادمة من المجتمعات غير المسلمة، وليس الخطاب الديني كما يحاول البعض القول.

> النقيب تراوري أكد أن الأمة فوق الدين، مشددًا على أن التطرف والكراهية يهددان وحدة المجتمع وأن الاعتدال هو السبيل لحماية الدولة

عندما لفت النقيب تراوري الانتباه إلى أبناء بلده ممن يسافرون إلى دول عربية لدراسة الشريعة ويعودون إلى تكفير المجتمع، كان يدرك تمامًا ما يقول. فأولئك الشباب يغادرون في اتجاه مجتمعات مختلفة عن المجتمعات المحلية الأفريقية، ويتأثرون بثقافاتها وعاداتها وتقاليدها وخصوصياتها الاجتماعية، ويرون فيها التعبير الحقيقي عن الدين الإسلامي، ثم يحاولون بعد عودتهم إلى بلدانهم الأصلية فرضها بالقوة على شعوبهم، لاسيما بعد أن يكونوا قد تبنوا لغة العرب واعتادوا ارتداء عباءاتهم وتأثروا ببيئة اجتماعية مختلفة عن البيئة الاجتماعية الأفريقية متعددة ومختلفة الأعراق واللغات والمعتقدات والأعراف والتقاليد.

إن أخطر ما يهدد الوحدة الوطنية لدول أفريقيا ما وراء الصحراء هو ظهور أولئك الدعاة القادمين من دول عربية خليجية ومشرقية بعد أن تشبعوا بالفتاوى والأفكار المتشددة، والذين أصبحوا ينظرون إلى مجتمعاتهم الأصلية على أنها متخلفة عن دينها، معتقدين أنهم مكلفون بقيادة حركات الصحوة والإصلاح سواء بالخطاب التكفيري أو بالتحريض على الإرهاب. لذلك قال النقيب تراوري "سنشجع الأئمة الصالحين الذين نسمعهم يخطبون. فهم من سيثقفون الناس حول الإسلام، ولن نتسامح مع هؤلاء المتطرفين. إذا كنت تعتقد أنك متطرف وأن بلدك متخلف عن دينك، فغادر واذهب حيثما تشاء"، محذرًا من الخطابات التكفيرية التي تهدد التماسك الاجتماعي وتستغل الدين لنشر الكراهية والعنف، وداعيًا إلى التحلي بحسن السلوك والاعتدال في الدعوة إلى الدين، ومؤكدًا أن الأخلاق والمعاملة الحسنة هما السبيل الحقيقي لكسب الناس، وليس الإكراه أو العنف.

وجه النقيب تراوري رسالة مهمة إلى أبناء وطنه والدول المجاورة التي تواجه الإرهاب، عندما أكد أن الإنسان لا يملك حق سلب حياة غيره بسبب اختلافه في الدين، لأن الله وحده هو خالق البشر، وتساءل "كيف يمكن لشخص لا يملك القدرة على خلق إنسان أن يقتل آخر لأنه لا يعتنق دينه؟"، داعيًا المسلمين إلى نبذ التطرف واحترام جميع البشر باعتبارهم خلقًا لله، ومستشهدًا بأمثلة من دول أخرى للتأكيد على أهمية التعايش السلمي بين أتباع الديانات المختلفة، وشدد على أن حماية التماسك الاجتماعي والحفاظ على السلم الأهلي مسؤولية جماعية، وأن الدولة ستواصل التصدي لكل ما من شأنه المساس بوحدة الوطن واستقراره.

إن الحملة التي يشنها البعض على الرئيس تراوري تشير إلى أن عقيدة "الصحوة" لا تزال قائمة وبقوة في نفوس بعض من يدّعون رفض الإرهاب ونبذ التطرف، كما أن نزعة التفوق لدى المستعربين الأفارقة لا يمكن تجاهلها ولا التنكر لها، وهي التي تعدّ مبررًا، ولو غير مباشر، لشرعنة الاسترقاق الجديد من منطلقات دينية وسياسية، بمعنى أن من لا يتبنى فكرنا ومشروعنا ليس منّا، وأن العبد حر طالما أنه معنا، والحر عبد طالما أنه خارج عن عقيدتنا ورافض لشريعتنا.

لا مكان للتطرف

العرب
الجمعة 2026/07/24
السنة 49 العدد 13869

الأسواق تعيد تسعير المخاطر في عقود الغاز الخليجي

ارتفاع تكاليف التأمين قد يصبح معيارًا في الصفقات مع تراجع ميزة موثوقية الإمدادات وسط اضطرابات هرمز

تدفع المخاطر الأمنية في الشرق الأوسط وارتفاع تكاليف التأمين المشترين إلى إعادة النظر في شروط التعاقد مع المنتجين الخليجيين الذين باتوا يواجهون ضغوطا متزايدة لتقديم خصومات وضمانات إضافية للإمدادات في سوق أصبحت أكثر حساسية تجاه المخاطر الجيوسياسية.

تعبئة الشحنة، ثم الانطلاق.. مسألة وقت

لندن - تفرض تداعيات الحرب الأميركية – الإيرانية واقعاً جديداً على تجارة الغاز الطبيعي المسال، مع سعي المشترين إلى استغلال ارتفاع المخاطر في الخليج للحصول على أسعار أقل وشروط تعاقدية أكثر مرونة.

وقد يقلص هذا الوضع جانباً من النفوذ التفاوضي الذي تمتعت به قطر والإمارات لسنوات باعتبارهما من أكثر موردي الغاز موثوقية في العالم.

وأفاد مشترون وتجار ومسؤولون تنفيذيون في قطاع الغاز لرويترز الخميس بأن مشترين آسيويين وأوروبيين يعتزمون طلب أسعار أقل وضمانات إضافية للإمدادات من قطر والإمارات، بعدما أدت الحرب الأميركية – الإيرانية إلى ارتفاع تكاليف التأمين على الشحنات.

وتأتي هذه الضغوط في وقت تشهد فيه سوق الغاز الطبيعي المسال دخول طاقات إنتاجية جديدة، خصوصاً من الولايات المتحدة وكندا، إلى جانب توسعات مرتقبة في أفريقيا، ولاسيما في موزمبيق.

نيكولا مونتي

يجب الأخذ في الحسبان تكاليف التأمين، والتي قد ترتفع

ومن المتوقع أن يؤدي هذا التوسع إلى زيادة المعروض العالمي خلال السنوات المقبلة، وهو ما يمنح المشترين خيارات أوسع ويحد من قدرة كبار المنتجين على فرض شروط تعاقدية صارمة كما كان الحال خلال سنوات نقص الإمدادات.

ومن الواضح أن الأزمة في الشرق الأوسط، والتي اندلعت أواخر فبراير الماضي، تُعيد تشكيل قطاع الطاقة العالمي، وتُفقد منتجي الخليج سمعتهم كموردين موثوقين عالميًا، الأمر الذي منحهم في السابق قوة تفاوضية كبيرة.

وقد ضعفت قدرتهم بالفعل على تحديد شروطهم الخاصة لأن الحرب أوقفت معظم تدفقات النفط والغاز عبر مضيق هرمز، وهو الممر الملاحي الحيوي عند مدخل الخليج العربي.

وأجبرت الحرب قطر للطاقة على إيقاف وحدات تسييل الغاز، وإعلان حالة القوة القاهرة على عمليات التسليم، وتعليق الصادرات.

وقد أدى استئناف الهجمات الإيرانية هذا الشهر على ناقلات النفط العابرة للمضيق إلى غموض آفاق العودة إلى مستويات التدفقات قبل الحرب.

أما شركة إديسون، التي لديها عقد طويل الأجل لتوريد 6.4 مليار متر مكعب من الغاز القطري سنويًا، أي ما يعادل 10 في المئة من الطلب السنوي لإيطاليا، فقد أُلغيت شحناتها من أبريل حتى أوائل سبتمبر بسبب حالة القوة القاهرة.

وأفاد ستة تجار آسيويين بأن محادثات اتفاقية الغاز الخليجية المستقبلية ستركز على خفض الأسعار، بالإضافة إلى تعزيز أمن الإمدادات وتنويعها.

وتحدثوا لرويترز شريطة عدم الكشف عن هويتهم نظراً لحساسية الموضوع، حيث أن شركاتهم لديها عقود طويلة الأجل مع قطر والإمارات.

> شركتا قطر للطاقة وأدنوك الإماراتية تستحوذان على خُمس طاقة تصدير الغاز العالمية، وفق التقديرات

وأشار أحد التجار إلى أن الدولتين قد تضطران إلى خفض الأسعار مع ازدياد الإنتاج من الولايات المتحدة وكندا وموزمبيق، مما يزيد من حدة المنافسة.

ويقدر المحللون أن قطر تستطيع إنتاج الغاز المسال بتكلفة منخفضة تصل إلى 0.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنةً مع ما بين 3 و5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العديد من المشاريع المنافسة حول العالم.

وعزوا ذلك إلى احتياطياتها الضخمة وتكاليف العمالة المنخفضة نسبياً. كما أن قربها والإمارات من الأسواق الآسيوية يعني انخفاض تكاليف الشحن.

وأشار التجار إلى أن البلدين الخليجيين يخططان أيضاً لزيادة إنتاجهما من الغاز الطبيعي المسال خلال السنوات القليلة المقبلة، مما يمنح المشترين فرصة أكبر للتفاوض على خصومات.

وسيطلب المشترون كذلك من البلدين تقديم ضمانات باستبدال الشحنات في حال تعطل الصادرات عبر مضيق هرمز، على سبيل المثال من مشاريع أخرى مثل محطة غولدن باس للغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة.

وقال مونتي "سيتعين على موردي الخليج التعامل مستقبلاً مع مستوى جديد من المخاطر الناجمة عما حدث في مضيق هرمز، ونظراً لعدم إمكانية استبعاد تكرار ذلك في المستقبل".

وصدّرت قطر خلال 2025 نحو 79 مليون طن من الغاز، مستحوذة على 20 في المئة من التجارة العالمية لهذه السلعة الإستراتيجية. وتُقدّر إيراداتها بنحو 45 إلى 50 مليار دولار بحسب مستويات الأسعار العالمية وكميات التصدير.

وتُقدّر صادرات الإمارات الحالية من الغاز بما يتراوح بين 5 و6 ملايين طن سنويًا، بإيرادات تقارب 3 إلى 4 مليارات دولار سنويًا وفقًا لأسعار الغاز العالمية.

اضطرابات الطاقة والنزاعات تعمّق أزمة الأمن الغذائي العالمي

روما - حذر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أن النزاعات والاضطرابات في أسواق الطاقة العالمية قد تدفع ملايين آخرين إلى براثن الجوع، في حين أظهر تقرير جديد للأمم المتحدة أن التقدم العالمي في مكافحة الجوع لا يزال هشًا.

وخلص تقرير الأمم المتحدة عن الأمن الغذائي، الصادر هذا الأسبوع، إلى أن الجوع العالمي قد انخفض بشكل طفيف في السنوات الأخيرة.

ولكن الخبراء توقعوا أن أكثر من 500 مليون شخص قد يواجهون الجوع المزمن بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن تتحمل أفريقيا العبء الأكبر من هذا الوضع.

وقال رئيس الصندوق، ألفارو لاريو، إن "التوترات الجيوسياسية والاضطرابات المحتملة في الشحن وإمدادات الطاقة، بما في ذلك حالة عدم اليقين المحيطة بمضيق هرمز خلال الحرب الإيرانية، قد تُعرّض ما بين 9 و18 مليون شخص إضافي لخطر الجوع إذا استمرت هذه الصدمات".

وأضاف لاريو في مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس في وقت سابق هذا الشهر، "نحن نعيش في عصر يشهد أعلى عدد من النزاعات، ولا يزال هذا العدد في ازدياد". وتابع "كلما نشب نزاع، ازداد الجوع والنزوح واللاجئون".

ويفاقم النزاع انعدام الأمن الغذائي. وأضاف لاريو أن النزاع لا يزال أحد أكبر العقبات أمام الحد من الجوع في العالم.

ويمكن للحروب والتوترات الجيوسياسية أن تُعطّل الشحن وإمدادات الطاقة والمدخلات الزراعية، مما يزيد التكاليف في النظم الغذائية المُثقلة أصلا بالتضخم.

وشدد لاريو على أن الجوع والنزاع غالبا ما يعزز أحدهما الآخر، مُشكلين حلقة مفرغة يصعب كسرها دون مزيد من الاستقرار.

وقال إن "ارتفاع أسعار الطاقة يُؤثر بالفعل على الأسمدة والإنتاج الزراعي. ويُعدّ هذا التأثير بالغ الأهمية بالنسبة لصغار المزارعين، الذين يعتمد الكثير منهم على وقود الديزل لضخ المياه وحصاد المحاصيل ونقل البضائع إلى السوق".

ألفارو لاريو

لم يعد التحدي يقتصر على إنتاج ما يكفي من الغذاء

ويؤدي ارتفاع تكاليف الوقود إلى زيادة نفقات الإنتاج، وقد يُساهم بشكل مباشر في ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ويُحدد التقرير الجديد للصندوق، ومقره روما، القدرة على تحمل التكاليف كأحد أكبر تحديات الأمن الغذائي في العالم.

وبينما يستمر إنتاج الغذاء في النمو، لا يزال نحو ثلث سكان العالم غير قادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي. وفي البلدان منخفضة الدخل، ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 77 في المئة، وفقاً للاريو.

وقال "لم يعد التحدي الأكبر يقتصر على إنتاج ما يكفي من الغذاء، بل على جعل الأنظمة الغذائية الصحية في متناول الجميع".

ويُضيف تغير المناخ مزيدا من الضغوط على النظم الغذائية وسبل العيش في المناطق الريفية.

ازرعوا لتأكلوا

بنك أبوظبي الأول يحقق أعلى أرباح فصلية على الإطلاق

أبوظبي - حقق بنك أبوظبي الأول، أكبر البنوك الإماراتية من حيث الأصول، أعلى أرباح فصلية في تاريخه منذ عام 2012، بعدما ارتفعت خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 4 في المئة على أساس سنوي.

وبحسب المعطيات التي أُعلان عنها الخميس، بلغت أرباح الفترة بين أبريل ويونيو الماضيين 5.7 مليار درهم (1.55 مليار دولار)، متجاوزة متوسط توقعات المحللين التي جمعتها بلومبيرغ والبالغة 1.22 مليار دولار.

وبالنسبة لإيرادات النصف الأول فقد نمت الأرباح بمقدار واحد في المئة لتصل إلى حوالي 2.2 مليار دولار، في حين بلغت الإيرادات 5.3 مليار دولار بنسبة نمو قدرها 7 في المئة على أساس سنوي.

وتعليقا على النتائج، قالت هناء الرستماني الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أوظبي الأول إن "الأداء القوي خلال النصف الأول من العام يجسّد حجم أعماله واتساع نطاقها وتنوعها، وقدرته على مواصلة تحقيق عوائد قوية من خلال التنفيذ الفاعل والمتسق لإستراتيجيته".

وأضافت في بيان "تعكس هذه النتائج متانة قاعدة المتعاملين مع البنك وعمق علاقات الثقة التي بناها في سوقه المحلية وعبر شبكته الدولية".

ولم يتأثر الربع الأول سوى جزئيا بالصراع الذي اندلع في نهاية فبراير وأحدث اضطرابات في المنطقة، بما في ذلك دبي مركز الأعمال والسياحة في منطقة الخليج، التي شهدت نموا قويا خلال السنوات القليلة الماضية.

وأدت الأزمة إلى حدوث اضطرابات مهولة في حركة السفر وسلاسل التوريد، مما دفع السلطات الإماراتية إلى اتخاذ تدابير اقتصادية، شملت خطوات من المصرف المركزي لدعم سيولة البنوك.

ورغم استئناف حركة الطيران والتجارة إلى حد بعيد، فإن تعافي قطاعات مثل الضيافة ربما يستغرق وقتا أطول.

وقالت وكالة ستاندرد آند بورز غلوبال ريتنجز في مذكرة الثلاثاء إن معدلات إشغال الفنادق انخفضت بشكل حاد منذ بدء الحرب، وأنه رغم التوقعات بتحسن الإشغال بدءا من الربع الرابع، فإن "العودة إلى مستويات ما قبل الحرب تبدو مستبعدة قبل نهاية عام 2027".

هناء الرستماني

الأداء القوي يجسّد حجم الأعمال واتساع نطاقها وتنوعها

وجاءت النتائج القوية لبنك أبوظبي الأول رغم تراجع إيرادات الفوائد، إذ استفاد البنك من انخفاض مصاريف الفوائد، إلى جانب الأداء الإيجابي للأنشطة غير التمويلية التي عززت الربحية خلال الفترة.

وأظهرت الأرقام تحول بند أرباح صرف العملات الأجنبية إلى تحقيق 59.6 مليون دولار، مقارنة بخسائر بلغت 71.9 مليون دولار قبل عام، ما أسهم في دعم الأداء المالي للبنك وتعويض جزء من الضغوط الناجمة عن انخفاض إيرادات الفوائد.

في المقابل، واجه البنك المدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية، ارتفاعاً في مخصصات خسائر الائتمان، التي زادت بنسبة 26.5 في المئة لتصل إلى 258.7 مليون دولار، الأمر الذي حدّ من وتيرة نمو الأرباح خلال الربع الثاني.

وعلى صعيد المركز المالي، ارتفع إجمالي أصول البنك بنسبة اثنين في المئة بمقارنة سنوية، متجاوزا 381.2 مليار دولار، إلا أنها سجلت تراجعاً بنحو 5 في المئة مقارنة بمستوياتها في نهاية الربع الأول من هذا العام، في إشارة إلى انحسار جزء من النمو الذي تحقق في الأشهر السابقة.

ورغم احتفاظ البنك بقاعدة أصول ضخمة تتجاوز 383.6 مليار دولار، فإنه فقد صدارة أكبر بنوك الخليج والشرق الأوسط من حيث الأصول، بعدما كان قد تصدر الترتيب خلال الربع الرابع من عام 2025 والربع الأول من عام 2026.

واستعاد بنك قطر الوطني المركز الأول في التصنيف الإقليمي، بعدما بلغت قيمة أصوله نحو 391.6 مليار دولار بنهاية الربع الثاني، متقدماً بفارق يقارب 8 مليارات دولار على بنك أبوظبي الأول.

وجاء ذلك في ظل استمرار المنافسة بين أكبر المؤسسات المصرفية في المنطقة على صدارة القطاع من حيث حجم الأصول والأداء المالي.

وبنك أبوظبي الأول تأسس في 2017 بعد اندماج بنك الخليج الأول وبنك أبوظبي الوطني ليدخل الكيان المصرفي الجديد السوق المالية للبلد الخليجي بأصول تعد من بين الأكبر في الشرق الأوسط بحجم بلغ في ذلك الوقت 183 مليار دولار.

العرب
الجمعة 2026/07/24
السنة 49 العدد 13869

«البام» يعيد رسم قواعد الإعلام الحزبي في المغرب

من «الصحيفة الحزبية» إلى «السلاح الرقمي».. كيف يغير «AM+ Media» قواعد المنافسة السياسية؟

يتابع المراقبون في الرباط كيف ستؤثر هذه الخطوة على ديناميكية المنافسة السياسية في المغرب، حيث يتحول الإعلام من أداة تقليدية إلى سلاح رقمي في معارك الأفكار والبرامج.

الأحزاب على خط الإعلام

الرباط - أطلق حزب الأصالة والمعاصرة (البام) مساء الأربعاء منصة إعلامية رقمية جديدة تحمل اسم "AM+ Media"، في خطوة تعزز التواجد الرقمي للأحزاب السياسية المغربية وتعكس تحولاً في إستراتيجيات التواصل الحزبي قبل أقل من عام على الانتخابات التشريعية لعام 2026.

وقال الحزب في بلاغ رسمي إن المنصة الجديدة ستخصص للتحليل السياسي والتفسير والتحقق من المعلومات، مع إنتاج محتوى يواكب التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المملكة.

وأكد الوزير والقيادي في الحزب مهدي بنسعيد، خلال حفل الإطلاق، أن "AM+ Media" مشروع إعلامي دائم غير مرتبط بالاستحقاقات الانتخابية، ويستهدف الشباب ومغاربة العالم.

ويأتي إطلاق المنصة في سياق مشهد إعلامي حزبي مغربي يشهد تطوراً متسارعاً نحو الرقمي، حيث تسعى الأحزاب إلى تجاوز الاعتماد التقليدي على الصحف الحزبية المطبوعة أو القنوات التلفزيونية المحدودة، نحو منصات تفاعلية تستهدف الجمهور الشاب الذي يشكل غالبية الناخبين.

ويُعد حزب الأصالة والمعاصرة، الذي تأسس عام 2008 بدعم من مستشار الملك فؤاد عالي الهمة، من الأحزاب البارزة في المعارضة ثم في الأغلبية الحكومية. ويأمل الحزب من خلال "AM+ Media" في تعزيز روايته السياسية حول قضايا مثل القدرة الشرائية والتنمية والإصلاحات، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات.

وأفادت خولة اجعيفري، مديرة النشر في المنصة، بأنه كان "من المزمع إطلاقها بعد المحطات الانتخابية، غير أنه تقرر تقديم موعد الانطلاق لتأكيد الاستمرارية والجاهزية للعمل الإعلامي الميداني".

وقالت اجعيفري في تصريح إن "المنصة يعود تسييرها لفريق شاب من الصحفيين المستقلين الذين لا ينتمون تنظيميا إلى حزب الأصالة والمعاصرة، مما يعكس رؤية الحزب في وضع الثقة في الكفاءات الصحفية الشابة. وتتخصص المنصة في تقديم صحافة تحليلية وتفسيرية وإنسانية، إلى جانب التركيز على صحافة تقصي الحقائق والتحقق من الأخبار الزائفة"، معتبرة أن "التعددية الإعلامية في مجال الصحافة الحزبية تعتبر مكسبا ودعامة رئيسية من دعائم البناء الديمقراطي".

> الأحزاب تسعى إلى تجاوز الاعتماد على الإعلام التقليدي، نحو منصات تفاعلية تستهدف الجمهور الشاب

ويعكس هذا الإطلاق اتجاهاً أوسع في المغرب؛ حيث أصبحت الأحزاب الرئيسية، مثل التجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال والعدالة والتنمية، تستثمر في المنصات الرقمية للوصول المباشر إلى الناخبين، متجاوزة الفلاتر التقليدية للإعلام العمومي أو الخاص.

ووفق مراقبين، يساهم انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في تقليص نفوذ الإعلام التقليدي، مما دفع الأحزاب إلى إنشاء أدواتها الخاصة للتواصل. غير أن هذا التحول يثير تساؤلات حول استقلالية المحتوى الحزبي ومدى قدرته على تقديم تحليل موضوعي أم أنه سيقتصر على الدعاية السياسية.

ويتميز المشهد الإعلامي الحزبي في المغرب بتنوع متزايد، لكنه يواجه تحديات تتعلق بالوصول إلى جمهور واسع. فبينما نجحت بعض الأحزاب في بناء جمهور رقمي نشيط، لا تزال أخرى تعاني من محدودية التأثير خارج قواعدها التقليدية.

ويأتي إطلاق "AM+ Media" في وقت يستعد فيه المغرب لاستضافة كأس العالم 2030 إلى جانب البرتغال وإسبانيا، وهو حدث يُتوقع أن يشكل محوراً رئيسياً في الخطاب السياسي للأحزاب خلال السنوات المقبلة. ويُنظر إلى المنصات كأداة لتعزيز الصورة الدولية للمغرب وتسويق الإنجازات الحكومية أو النقد البنّاء حسب الموقع السياسي.

من جهة أخرى، يثير النمو السريع للإعلام الحزبي الرقمي مخاوف بشأن انتشار المعلومات المضللة أو الاستقطاب السياسي، خاصة في بيئة يزداد فيها الاعتماد على الخوارزميات لتوزيع المحتوى.

ويُتوقع أن يدفع إطلاق منصة "AM+ Media" منافسين سياسيين إلى تطوير أدوات إعلامية مشابهة، مما يؤدي إلى تنافس أكبر على جذب الانتباه الرقمي.

ومع اقتراب انتخابات 2026، قد يصبح الإعلام الحزبي إحدى أبرز ساحات المعركة السياسية في المملكة.

وأكد قادة الحزب أن المنصة لن تكون مرتبطة بالدعاية الانتخابية فقط، بل ستسعى إلى أن تكون "نافذة إعلامية جديدة لتقريب رؤية الحزب" إلى المواطنين، مع التركيز على قضايا الشباب والتنمية.

ويتابع المراقبون في الرباط كيف ستؤثر هذه الخطوة على ديناميكية المنافسة السياسية في المغرب، حيث يتحول الإعلام من أداة تقليدية إلى سلاح رقمي في معارك الأفكار والبرامج.

ويعتقدون أن إطلاق المنصة الإعلامية الرقمية "AM+ Media" ليست مجرد إضافة إعلامية جديدة، بل تحول إستراتيجي قد يغير ديناميكية المنافسة السياسية في المملكة.

ويبدو أن "AM+ Media" ليست مجرد منصة إعلامية لحزب واحد، بل إشارة إلى مرحلة جديدة في السياسة المغربية حيث يصبح الإعلام الرقمي ساحة المعركة الحقيقية. ويتابع المراقبون في الرباط كيف ستؤثر هذه الخطوة على ديناميكية المنافسة السياسية، متسائلين: هل ستدفع بقية الأحزاب إلى تطوير أسلحتها الرقمية الخاصة؟ وهل ستؤدي المعارك الرقمية إلى نقاش سياسي أعمق أم إلى مزيد من الاستقطاب؟

حرية الصحافة تنهار في السودان وسط استهداف ممنهج للإعلاميين

الخرطوم - دعت لجنة حماية الصحفيين ونقابة الصحفيين السودانيين مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى التدخل العاجل لحماية الإعلاميين في السودان، محذرتين من انهيار كامل لحرية الصحافة أمام استهداف ممنهج من أطراف النزاع المسلح. جاءت هذه الدعوة ضمن تقرير مشترك قدمته المنظمتان في 20 يوليو 2026، قبيل الاستعراض الدوري الشامل لسجل السودان الحقوقي.

ويوثق التقرير المشترك فشل السلطات السودانية في تنفيذ الغالبية العظمى من التوصيات المتعلقة بحرية التعبير وحماية الصحفيين، التي تعهدت بها خلال الدورة السابقة للاستعراض. ومنذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، شهدت أوضاع حرية الصحافة تدهوراً كارثياً شمل قتل الصحفيين، والاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي ضد الصحفيات، بالإضافة إلى حجب المعلومات وانقطاعات الاتصالات المتكررة.

وأكد التقرير أن "السودان أخفق في حماية الصحفيين"، مشيراً إلى أن الانتهاكات تأتي من كلا طرفي النزاع. في مناطق سيطرة القوات المسلحة السودانية، يُستخدم القانون بشكل ممنهج لتجريم العمل الصحفي. ويبرز التقرير حالة الإفلات شبه التام من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الإعلاميين، مما يعمق الخوف ويدفع نحو الرقابة الذاتية.

ومنذ بداية الصراع، دُمرت البنية التحتية الإعلامية في العاصمة الخرطوم ومدن أخرى. وتعرضت مكاتب قنوات وصحف وإذاعات للنهب والتدمير، وأجبر العديد من الصحفيين على النزوح أو العمل من الخارج أو تحت ظروف بالغة الخطورة.

ووثقت المنظمتان حالات قتل مباشرة لصحفيين أثناء أداء عملهم، إلى جانب اعتقالات تعسفية وتعذيب، فضلاً عن تهديدات بالقتل ومضايقات أمنية مستمرة.

وأبرز التقرير تعرض الصحفيات لعنف جنسي كأداة للترهيب، وهو ما يمثل انتهاكاً خطيراً يستهدف ليس فقط الفرد بل المهنة بأكملها. كما أدت انقطاعات الإنترنت المتكررة وحجب المعلومات إلى "عودة إلى العصور المظلمة" في نقل الأخبار، كما وصفها بعض الإعلاميين، مما يعيق تدفق المعلومات الحيوية للسكان في مناطق النزاع.

وطالبت لجنة حماية الصحفيين ونقابة الصحفيين السودانيين جميع أطراف النزاع باتخاذ خطوات فورية لحماية الصحفيين، وإجراء تحقيقات مستقلة في الهجمات التي تستهدفهم، وإطلاق سراح المعتقلين تعسفياً، ووقف استخدام القوانين لقمع حرية التعبير. كما دعتا إلى ضمان إمكانية الوصول الآمن للصحفيين إلى مناطق النزاع لنقل الحقيقة دون خوف.

وأكدت المنظمتان أن حماية الصحافة ليست رفاهية، بل ضرورة إنسانية لتوثيق الانتهاكات وتسليط الضوء على معاناة المدنيين، وهو ما يساهم في دفع عمليات السلام والمحاسبة. وشددتا على أن الإفلات من العقاب يشجع على المزيد من الانتهاكات، مما يهدد مستقبل السودان برمته.

ويأتي هذا الانهيار بعد فترة وجيزة من إعادة تأسيس نقابة الصحفيين السودانيين المستقلة في أغسطس 2022، بعد 33 عاماً من القمع تحت حكم عمر البشير.

وكانت تلك الخطوة بمثابة بارقة أمل لتعزيز حرية الصحافة بعد ثورة 2019، لكن الحرب أعادت الأمور إلى مربع الخطر.

ويُعد الصحفيون السودانيون في طليعة المدافعين عن الحق في المعلومات، حيث يواصلون عملهم رغم التهديدات اليومية. ومع ذلك أدى النزاع إلى نزوح آلاف الصحفيين، وتقلص كبير في عدد المؤسسات الإعلامية العاملة داخل البلاد. وأصبحت المنصات الرقمية والإعلام البديل خياراً رئيسياً، لكنه يحمل مخاطر إضافية مثل التتبع والاستهداف.

> الدعوة تمثل صرخة أخيرة لإنقاذ ما تبقى من حرية الصحافة في بلد يغرق في دوامة العنف، حيث الحقيقة ضحية أولى للحروب

ويؤدي غياب إعلام حر ومستقل إلى انتشار الشائعات والدعاية الحربية، مما يفاقم التوترات ويعيق الجهود الإنسانية.

وفي ظل أزمة إنسانية حادة تشمل ملايين النازحين والجوع، يصبح دور الصحافة حاسماً في كشف الحقائق ومساءلة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات. ويحذر التقرير من أن استمرار الوضع الحالي سيؤدي إلى "انهيار كامل" لحرية الصحافة، وهو ما يعني حرمان الشعب السوداني والمجتمع الدولي من صورة دقيقة عن الواقع على الأرض. كما يهدد بفقدان جيل كامل من الكفاءات الصحفية بسبب الهجرة أو الترهيب.

ويُعد الاستعراض الدوري الشامل فرصة حاسمة للمجتمع الدولي لممارسة الضغط على أطراف النزاع. ويطالب التقرير المجلس بإصدار توصيات واضحة وملزمة تشمل خاصة وقف الانتهاكات ضد الصحفيين وضمان سلامتهم وإنهاء الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى إعادة بناء بيئة إعلامية حرة بعد السلام. كما يدعو إلى تعزيز الرقابة الدولية ودعم المؤسسات الإعلامية السودانية المستقلة.

تعليق بث «تلفزة.تي.في» يعكس أزمة وجودية للإعلام التونسي الخاص

تونس - أثارت خطوة قناة "تلفزة.تي.في" بتعليق بثها احتجاجاً على الضغوط المالية والإدارية من قبل الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي نقاشاً واسعاً في الساحة التونسية. لم يكن هذا القرار مجرد نزاع تقني أو مالي عابر، بل كشف عن أزمة وجودية أعمق تهدد استمرارية الإعلام الخاص برمته، وتضع التعددية الإعلامية على المحك.

عنصر قوة

ويوم 20 يوليو 2026 أعلنت قناة "تلفزة.تي.في" تعليق بثها إلى أجل غير مسمى، مبررة ذلك بـ"الهرسلة المستمرة" والضغوط المتواصلة من الديوان الوطني للإرسال. وأشارت القناة إلى غياب أي تجاوب رسمي يعالج الإشكاليات الهيكلية والمالية التي تعصف بالمؤسسات الإعلامية الخاصة. وتسلط هذه الخطوة الضوء على واقع مرير: تراجع العائدات الإعلانية، وارتفاع تكاليف البث، والأزمة الاقتصادية الخانقة التي تضرب البلاد.

ويعاني الإعلام التونسي الخاص منذ سنوات من أزمة مالية مزمنة. بعد ثورة 2011، شهد القطاع انتعاشاً ملحوظاً مع ظهور عشرات القنوات والإذاعات والمواقع الإلكترونية، مدفوعاً بحرية التعبير الجديدة. لكن هذا الانتعاش لم يكن مدعوماً ببنية اقتصادية صلبة. واعتمدت أغلب المؤسسات على الإشهار العمومي والخاص، الذي تراجع بشكل حاد بسبب الأزمة الاقتصادية العامة وارتفاع التضخم وانخفاض الاستثمارات.

وتعتبر الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الإعلام الخاص في تونس واحدة من أعقد العقبات التي تهدد استمرارية التعددية الإعلامية وحرية التعبير في البلاد بعد أن أصبحت كبريات القنوات والإنتاجات الإذاعية والتلفزية تواجه خطراً حقيقياً بالإغلاق والاندثار جراء التضخم السريع في تكاليف البث والإنتاج والمعدات التكنولوجية الحديثة مقابل الهبوط الحاد والمستمر في عائدات الإشهار التجاري الذي يمثل شريان الحياة المالي والوحيد لهذه المؤسسات الصحفية المستقلة.

وقد تعمقت هذه الضائقة المالية الخانقة بسبب غياب سوق إعلانية منظمة وعادلة تحمي القنوات الصغيرة والناشئة من الاحتكار وتضمن لها نصيباً يكفي لتغطية أجور الصحفيين والتقنيين وحفظ كرامتهم المهنية، الأمر الذي جعل الكثير من هذه المؤسسات تعيش تحت طائلة الديون المتراكمة لفائدة الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي والصناديق الاجتماعية الوطنية لتجد نفسها في مواجهة شبح الانقطاع الفجئي عن البث والمساءلة القضائية اليومية.

كما يساهم الغياب التام لآليات الدعم الحكومي الموجه والمباشر أو غياب التسهيلات الضريبية والبنكية المرنة في دفع المشهد الإعلامي نحو حافة الهاوية حيث أصبحت المؤسسات الإعلامية الخاصة عاجزة عن الصمود أمام التحولات الرقمية المتسارعة ومنافسة المنصات العالمية الكبرى التي تجذب المعلنين والجمهور التونسي على حد سواء، مما أدى بالضرورة إلى تراجع جودة المادة الإخبارية والبرامجية وتحول القطاع الإعلامي من فضاء للتنوع والوعي إلى بيئة هشة تحكمها المصالح والضغوط المالية الخانقة.

واليوم، يفرض الديوان الوطني للإرسال -كمؤسسة عمومية تحتكر خدمات البث- مستحقات مالية ثقيلة على القنوات الخاصة. وفي ظل غياب دعم حكومي أو إصلاحات جذرية، أصبحت هذه المستحقات عبئاً يهدد الاستمرارية.

وقناة "تلفزة.تي.في" ليست الأولى؛ فقد سبقتها حالات إفلاس أو تقليص نشاط لعدة مؤسسات إعلامية، مما ينذر بتراجع التعددية وفقدان مئات مواطن الشغل في قطاع حساس.

وتفاقمت الأزمة بتجميد عمل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكا)، التي كانت تمثل ضمانة للاستقلالية والتعددية. وأدى غياب هذه الهيئة إلى فراغ تنظيمي، سمح بانتشار الممارسات غير الشفافة وجعل المؤسسات الخاصة أكثر عرضة للضغوط.

> الحادثة تتجاوز قناة واحدة لتعكس هشاشة قطاع كامل يعاني من تراكمات اقتصادية وسياسية وقانونية

ويرى مراقبون أن هذا الفراغ يعكس تحولاً في الرؤية السياسية، حيث أصبحت الأجسام الوسيطة المستقلة محل ريبة، في إطار توجه شعبوي يفضل العلاقة المباشرة بين السلطة والمواطنين على حساب الوسائط الديمقراطية.

ويؤكد النائب محمد علي أن قوة الدولة لا تقاس بضعف هذه الوسائط، بل بقدرتها على تنظيمها وضمان استقلاليتها. الإعلام المستقل ليس خصماً للدولة، بل هو شريك في بناء المجال العام، يوفر مساحات للنقاش والمساءلة ويمنع احتكار الرواية الرسمية.

ولا تقتصر الأزمة على الجانب المالي. فقد سجلت منظمة "مراسلون بلا حدود" تراجع تونس في مؤشر حرية الصحافة، مشيرة إلى تصاعد الخطاب العدائي تجاه الصحفيين والتضييقات القانونية. ويُذكر المرسوم الرئاسي رقم 54 لسنة 2022 كأحد العوامل التي عمقت الرقابة الذاتية.

وأدى ذلك إلى مناخ يصعب فيه على الإعلام الخاص أداء دوره كمراقب وناقل لمشاغل المواطنين. ودعا النائب محمد علي إلى عدم اختزال النقاش في الربح والخسارة. فالإعلام الخاص، رغم طبيعته التجارية، يؤدي وظيفة خدمة عامة: صناعة النقاش ونقل أصوات الفئات المختلفة، ومراقبة الأداء العمومي. واختفاؤه يعني تقلص المجال العام وضياع التعددية.

وطالب النائب بفتح حوار جدي يبدأ بحل أزمة "تلفزة.تي.في"، لكنه يتجاوزها نحو إعادة بناء إطار تنظيمي مستقل، وضمان شروط اقتصادية عادلة، ودعم التعددية كعنصر قوة للمجتمع.

العرب
الجمعة 2026/07/24
السنة 49 العدد 13869

سباق الوقت واختبار الردع بين إيران وواشنطن

د. عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب
أستاذ الجغرافيا السياسية والاقتصادية بجامعة أم القرى سابقا

زار ترامب السعودية في ولايته الأولى، واتفق مع الرياض على القضاء على الإرهاب الذي يعيق أي مشروع اقتصادي. وفي ولايته الثانية زار السعودية وقطر والإمارات من أجل تفعيل الممر الاقتصادي بين الهند ودول الخليج ودول الشرق الأوسط وأوروبا، وتتمثل العقبة الإقليمية الأساسية التي تواجهه في إيران وأذرعها الميليشياوية في المنطقة.

يهدف هذا الممر إلى إنشاء شبكات سكك حديدية وموانئ وكابلات بيانات لتسريع نقل البضائع وتقليل التكاليف، مما يعزز النفوذ الأميركي في قلب مبادرة الحزام والطريق الصينية. لكن إيران تمثل تهديدًا إستراتيجيًا لمسار هذا المشروع، إذ تسعى لتعطيل خطوط الإمداد والملاحة البحرية لضرب المصالح الاقتصادية لدول المنطقة والغرب، مستخدمة في ذلك أذرعها العسكرية مثل الميليشيات الحوثية في اليمن عبر التهديد بقطع الملاحة في مضيق باب المندب، بالإضافة إلى الفصائل الأخرى ممثلة في حزب الله في لبنان والفصائل التابعة للحرس الثوري في العراق.

في ظل هذه التحديات استطاعت السعودية في عهد بايدن أن توازن بين حماية أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية، فواصلت الاستفادة الاقتصادية وتطوير التعاون مع الصين عبر تكامل مبادرة الحزام والطريق مع مشاريع رؤية السعودية 2030، مع دعمها في الوقت نفسه للممر الاقتصادي الجديد مع شركائها الغربيين والآسيويين. واتجهت في الوقت ذاته إلى توقيع تهدئة بينها وبين طهران برعاية بكين في مارس 2023.

لكن ترامب، بعد زيارته الثانية للسعودية في زمن الحسابات الصعبة، وجد أن السعودية قد عززت علاقاتها مع الصين وروسيا، واستأنفت العلاقات مع إيران برعاية بكين. فيما كانت زيارته الأولى قد التقى خلالها بقادة الدول العربية والإسلامية معتبرًا السعودية مدخلًا للعلاقة مع العالمين العربي والإسلامي، ودشن مركز "اعتدال" لمكافحة التطرف. وفي خطابه في زيارته الثانية للرياض ذكر ترامب إيران 11 مرة، لكن سياسة الضغط التي تبنتها إدارته في زيارته الأولى لم تثمر في ردع إيران أو وقف تدخلاتها. كما وجد أن تطبيق عقوبات "سناب باك" صعب العودة إليه، مما يحتم عليه التفاوض على اتفاق جديد. وفي ضوء هذا التحدي رأى ترامب أن البديل هو قصف إيران في حال رفضت عرضه بالتفاوض على اتفاق جديد من شأنه إيقاف برنامجها النووي، وهو ما رفضته إيران رسميًا بعدما أرسل رسالة سرية إلى المرشد علي خامنئي.

لذلك لجأ ترامب إلى استخدام القوة العسكرية مع إيران، مثلما تم استخدامها مع حماس في غزة، لإجبار إيران على تغيير سياساتها، مشددًا على تحديد موعد نهائي لأي مسار دبلوماسي يؤدي إلى تفكيك برنامج إيران النووي بالكامل باعتباره مطلبًا أميركيًا ثابتًا، فيما إيران لا تزال تتحدث بلغة الاتفاق النووي الذي أبرمه باراك أوباما.

> **إيران تراهن على الوقت لإفشال الضغوط بينما واشنطن تعيد صياغة أدوات الردع الفتاكة مستخدمة المسيّرات والزوارق غير المأهولة لعقلنة الاستهداف وتقليل الكلفة**

عودة العلاقات السعودية – الإيرانية برعاية بكين في مارس 2023 عقدت موقف ترامب المناهض لإيران بعدما بنى جبهة في 2017 بقيادة سعودية ضد إيران. فيما تعطي السعودية حاليًا أولوية للاستقرار في المنطقة، رغم ذلك أعطى ترامب أولوية لنفوذ السعودية على طهران وقدرتها على التأثير فيها بعيدًا عن موقف إسرائيل الصفري التصعيدي الذي يحرض ترامب على تبني رؤية عسكرية لتدمير البرنامج النووي، بينما تسعى السعودية نحو تحجيم البرنامج.

أميركا وفق عقيدتها لا تقبل الهزيمة تاريخيًا؛ فقد سبق أن هدد الرئيس أيزنهاور في 1953 باستخدام الأسلحة النووية ضد الصين وكوريا الشمالية لكسر الجمود في مفاوضات الهدنة، وأجبر الأطراف الشيوعية على التوقيع على هدنة في 27 يوليو 1953. وسبق أن أراد جوزيف ستالين بعد الحرب العالمية الثانية تدمير القدرات الصناعية الألمانية لمنع ألمانيا من إعادة تسليح نفسها مرة أخرى، لكن الرئيس هاري ترومان رفض ذلك لأنه أدرك أن هدف ستالين ضم أوروبا الشرقية. وبعد فشل غزو خليج الخنازير عام 1961 لجأ فيدل كاسترو إلى الاتحاد السوفياتي، فوضع خروتشوف صواريخ في كوبا، فقام كينيدي بمحاصرة الجزيرة إلى أن تم تفكيك الصواريخ مقابل تفكيك صواريخ أميركية في تركيا. وفي 1969 اتفق الجانبان على الحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية، لكن المحادثات انتهت في 1979، رغم ذلك استمر سباق التسلح.

وأعلن ريغان عام 1983 عن برنامج نظام الدفاع الصاروخي "حرب النجوم"، وفي 1987 اتفق غورباتشوف وريغان على القضاء على جميع الصواريخ متوسطة المدى البرية، وفي 1989 سقط جدار برلين.

لن تعود المواجهة بين واشنطن وطهران تقاس بعدد الضربات أو الأهداف، بل بقدرة كل طرف على إدارة المعركة باستنزاف الآخر. رغم ذلك هي معركة صفرية غير متكافئة ليست في صالح إيران، فواشنطن تعيد صياغة أدوات الردع الفتاكة بدلًا من التكتيكية لشل قدرات إيران بأقل التكاليف، امتدادًا لحروب الجيل السادس من خلال استخدام زوارق غير مأهولة ومسيرات وصواريخ دقيقة لرفع الكفاءة وخفض حجم الاستهلاك، وهو ما يسمى "عقلنة الاستهداف" عبر وسائل أرخص وأكثر دقة ضمن منظومة استهداف متكاملة تختبر قدرة الردع عبر استنزاف محسوب الكلفة للحفاظ على المخزون الإستراتيجي.

بينما تراهن طهران على الوقت لإفشال الضغوط العسكرية والاقتصادية وإبقاء باب التفاوض مفتوحًا، فإنها تخطئ إذا راهنت على استخدام أوراق إقليمية كضرب الكويت والبحرين والأردن من أجل دفع هذه الدول للضغط على واشنطن لوقف استهدافها، أو إطالة أمد الصراع لمنع واشنطن من تحويل تفوقها العسكري إلى مكاسب سياسية أو تفاوضية. فالضغط الإيراني المرتفع لا يدل على أنها تكسب أوراقًا جديدة، ولا يعني عدم رد دول مجلس التعاون والأردن ضعفًا، خصوصًا وأن الصين وروسيا لن تستطيعا تقديم أي دعم سوى دعمها في مجلس الأمن. ما تفعله إيران انكشاف واضح.

اتجهت طهران إلى حلفائها الحوثيين لاستخدام ورقة باب المندب كعقدة إستراتيجية وورقة ضغط في حرب الممرات، في أعقاب التهديدات الأميركية باستهداف البنية التحتية للطاقة داخل إيران، التي تعتبر الشريان التاجي والأظهر في الاقتصاد العالمي، لتعطيل إمداد الطاقة العالمية وشل التجارة لرفع كلفة أي مواجهة. ولا يمتلك الحوثي القدرة على غلق المضيق لأنه لا يتحكم فيه ولا يشرف عليه، لكنه قادر على تهديد السفن لرفع كلفة التأمين وتعطيل حركة التجارة العالمية.

ومنذ 28 فبراير 2026 تم إقناع الحوثي بعدم المشاركة. وفي حرب غزة عام 2023 عندما منع الحوثي مرور السفن المتجهة إلى إسرائيل حتى يتم وقف حرب الإبادة التي قامت بها إسرائيل، كانت السفن الإيرانية تمده بمعلومات استخباراتية، لكنها الآن منهارة وغير قادرة على مده بأي معلومات. وكذلك الحوثي قواه العسكرية منهارة بعد ضربات أميركا وإسرائيل، لكنه لا يزال قادرًا على التهديد بالقوة النارية.

تهدف الإستراتيجية الأميركية إلى تحقيق شلل قدرات إيران من استهداف الملاحة في مضيق هرمز، ومن ثم عزل قدرة إيران على الرد الصاروخي، حتى تتحقق أهداف واشنطن الإستراتيجية، بعدما استدرجت واشنطن طهران إلى فخاخ عديدة وطعم بلعته طهران، كما صرح قاليباف بأن البند الخامس من مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين يمنح إيران حق تحديد ترتيبات العبور في مضيق هرمز، فاصطدمت بدول الخليج عندما رفضت السفينتان السعودية والقطرية الانحراف إلى الجانب الإيراني لأخذ الإذن، فتم قصفهما، فردت واشنطن بـ140 ضربة مركزة، وبدأت طهران تطلب من الحوثي أن يهدد ممر باب المندب فاصطدم بالسعودية التي لن تقبل بتهديد أمن مضيق باب المندب.

كذلك أكدت طهران ربط المفاوضات بورقة لبنان، لكنها فوجئت بأن الحكومة اللبنانية توقع اتفاق إطار عمل وترتيبات أمنية مع إسرائيل في واشنطن، وزار الرئيس عون واشنطن وتعهد بحصر سلاح حزب الله، فخسرت طهران الأوراق التي تتفاوض بها خصوصا بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى واشنطن وعقد اتفاقيات مع شركات أميركية لشراء الغاز بدلا من الغاز الإيراني، بذلك يكون العراق قد تخلص من التبعية لطهران.

تأتي زيارة وزير الداخلية الإيراني إسكندر مؤمني برفقة وزير خارجية إيران عباس عراقجي إلى باكستان ومقابلة عاصم منير قائد الجيش علامة بارزة على أن إيران تسعى إلى عودة المفاوضات، امتدادا لضغوط دول المنطقة لتنفيذ هدنة مؤقتة تتجنب التورط في حرب برية شاملة، لأن هناك تقارير صادرة من البنتاغون تدرس إمكانية القيام بعمليات برية محدودة، والسيطرة على جزيرة قشم مركز الصناعة النفطية في طهران.

إيران تسعى، مكرهة، إلى عودة المفاوضات

الأمن السيبراني... بين حماية الحاضر وصناعة المستقبل

د. عصام البرام
شاعر وكاتب عراقي

مع تسارع وتيرة التحول الرقمي بشكل غير مسبوق، أصبح الأمن السيبراني إحدى أهم القضايا التي تشغل الحكومات والمؤسسات والأفراد على حد سواء. لم تعد التهديدات مقتصرة على سرقة البيانات أو اختراق الحسابات الشخصية، بل تطورت لتشمل تعطيل البنى التحتية الحيوية والتأثير على الاقتصاد العالمي بل وحتى الأمن القومي للدول. ومع هذا التوسع الهائل في استخدام التكنولوجيا، باتت الحاجة إلى فهم عميق للأمن السيبراني وتأثيراته ضرورة لا يمكن تجاهلها.

الأمن السيبراني هو مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى حماية الأنظمة الرقمية والشبكات والبيانات من الهجمات الإلكترونية. ومع انتشار الإنترنت والأجهزة الذكية، أصبحت البيانات المورد الأهم في العصر الحديث، ما جعلها هدفًا رئيسيًا للقراصنة والمجرمين الإلكترونيين. ولم يعد الهجوم السيبراني يتطلب جهدًا فرديًا بسيطًا، بل أصبح في كثير من الأحيان منظمًا ومدعومًا بأدوات وتقنيات متقدمة، ما يزيد من تعقيد التحديات التي تواجهها المؤسسات.

تأثير الأمن السيبراني يتجاوز مجرد الحماية التقنية، فهو يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي. فالهجمات الإلكترونية يمكن أن تكلف الشركات مليارات الدولارات نتيجة فقدان البيانات أو توقف العمليات أو تضرر السمعة. كما أن الثقة الرقمية أصبحت عنصرًا أساسيًا في نجاح أي مؤسسة، حيث يعتمد العملاء بشكل متزايد على الخدمات الإلكترونية، ويصبح أي خلل في الحماية سببًا في فقدان هذه الثقة. لذلك، لم يعد الاستثمار في الأمن السيبراني خيارًا إضافيًا، بل أصبح ضرورة إستراتيجية لضمان الاستمرارية والنمو.

على المستوى الاجتماعي، يغير الأمن السيبراني طريقة تفاعل الأفراد مع التكنولوجيا. فمع تزايد الوعي بالمخاطر، أصبح المستخدم أكثر حذرًا في مشاركة بياناته الشخصية، وأكثر اهتمامًا بحماية خصوصيته. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة واضحة في الوعي لدى الكثير من المستخدمين، ما يجعلهم عرضة للاحتيال الإلكتروني والهجمات المختلفة. وهذا يبرز أهمية التثقيف الرقمي كجزء أساسي من منظومة الأمن السيبراني، حيث لا يمكن تحقيق الحماية الكاملة دون وعي المستخدم نفسه.

أما على المستوى السياسي فقد أصبح الأمن السيبراني جزءًا من إستراتيجيات الأمن القومي للدول. فالهجمات الإلكترونية يمكن أن تستهدف البنى التحتية الحيوية مثل شبكات الكهرباء والمياه والمواصلات، ما قد يؤدي إلى شلل كامل في حياة المواطنين. كما أن الحروب السيبرانية أصبحت واقعًا ملموسًا، حيث تستخدم الدول الفضاء الرقمي كوسيلة للتجسس أو التأثير أو حتى التخريب. وهذا يفرض على الحكومات تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية في المجال السيبراني، إلى جانب وضع تشريعات وقوانين تنظم هذا الفضاء وتحمي المستخدمين.

التطور التكنولوجي المستمر يزيد من تعقيد مشهد الأمن السيبراني. فمع ظهور تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، تتوسع دائرة التهديدات بشكل كبير. الأجهزة المتصلة بالإنترنت، من الهواتف إلى الأجهزة المنزلية، يمكن أن تصبح نقاط ضعف إذا لم يتم تأمينها بشكل جيد. وفي المقابل، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي نفسه لتعزيز الأمن السيبراني من خلال تحليل الأنماط واكتشاف الهجمات بشكل أسرع وأكثر دقة. هذا التوازن بين التهديد والفرصة يجعل من الأمن السيبراني مجالًا ديناميكيًا يتطلب تحديثًا مستمرًا للمعرفة والمهارات.

من جهة أخرى، يواجه الأمن السيبراني تحديات تتعلق بنقص الكوادر المؤهلة. فمع تزايد الحاجة إلى خبراء في هذا المجال، لا يزال العرض أقل من الطلب، ما يخلق فجوة كبيرة في سوق العمل. وهذا يدعو إلى الاستثمار في التعليم والتدريب، وتشجيع الشباب على التخصص في هذا المجال الحيوي. كما أن التعاون الدولي أصبح ضروريًا، لأن التهديدات السيبرانية لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا يمكن لدولة واحدة مواجهتها بمفردها.

في ظل كل هذه التحديات، يظل الأمن السيبراني عنصرًا أساسيًا في بناء المستقبل الرقمي. فالعالم يتجه نحو مزيد من الاعتماد على التكنولوجيا، سواء في التعليم أو الصحة أو الاقتصاد، ما يجعل حماية هذا العالم الرقمي أولوية قصوى. ويتطلب ذلك تكامل الجهود بين الحكومات والمؤسسات والأفراد، إلى جانب تطوير التشريعات وتعزيز الوعي والاستثمار في التكنولوجيا.

> **التحديات تتزايد مع الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء ما يجعل الاستثمار في التعليم والتشريعات والتعاون الدولي ضرورة لضمان فضاء رقمي آمن وداعم للتنمية المستدامة**

لذا، يمكن القول إن الأمن السيبراني لم يعد مجرد مسألة تقنية، بل أصبح قضية شاملة تمس جميع جوانب الحياة. فهو الحارس الخفي الذي يضمن استمرارية العالم الرقمي ويحميه من الانهيار. ومع استمرار التطور التكنولوجي، سيظل هذا المجال في قلب التحديات والفرص، ما يجعله أحد أهم محاور المستقبل التي يجب الاستعداد لها بكل جدية ووعي.

في سياق التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، يبرز الأمن السيبراني أيضًا كعامل حاسم في دعم الابتكار وتعزيز الثقة في التقنيات الناشئة. فمع توسع استخدام الخدمات المالية الرقمية، مثل الدفع الإلكتروني والعملات الرقمية، تصبح الحاجة إلى أنظمة حماية متقدمة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. إن أي خلل في هذه الأنظمة لا يؤثر فقط على المستخدمين الأفراد، بل قد يؤدي إلى اضطرابات واسعة في الأسواق المالية، مما يعكس الترابط العميق بين الأمن السيبراني والاستقرار الاقتصادي.

كما أن قطاع التعليم يشهد تحولًا رقميًا كبيرًا، خاصة بعد انتشار التعليم عن بُعد، ما يجعل المؤسسات التعليمية هدفًا متزايدًا للهجمات الإلكترونية. حماية بيانات الطلاب والمعلمين وضمان استمرارية العملية التعليمية دون انقطاع يتطلبان بنية تحتية رقمية آمنة وموثوقة. وهذا بدوره يعزز أهمية إدماج مفاهيم الأمن السيبراني في المناهج الدراسية، ليس فقط كموضوع تقني، بل كمهارة حياتية أساسية في العصر الحديث.

ولا يمكن إغفال دور الشركات الناشئة في هذا المجال، حيث تساهم في تطوير حلول مبتكرة لمواجهة التهديدات المتزايدة. هذه الشركات تمثل عنصرًا حيويًا في منظومة الأمن السيبراني، إذ تقدم تقنيات مرنة وسريعة التكيف مع التحديات الجديدة. ومع ذلك، فإن نجاحها يعتمد على وجود بيئة داعمة تشمل التمويل والتشريعات المناسبة والتعاون مع الجهات الكبرى.

في المحصلة، فإن الأمن السيبراني لم يعد مجرد خط دفاع، بل أصبح محركًا أساسيًا للتنمية الرقمية المستدامة. وكلما زادت قدرة المجتمعات على تأمين فضائها الرقمي، زادت فرصها في الاستفادة الكاملة من إمكانات التكنولوجيا وتحقيق التقدم في مختلف المجالات. كما يظل الوعي الفردي خط الدفاع الأول في مواجهة التهديدات السيبرانية، إذ إن سلوك المستخدم قد يكون الفارق بين الأمان والاختراق. تبني ممارسات بسيطة مثل تحديث البرامج واستخدام كلمات مرور قوية يسهم بشكل كبير في تقليل المخاطر وتعزيز بيئة رقمية أكثر أمانًا واستقرارًا.

الأمن السيبراني يتجاوز مجرد الحماية التقنية

قراءة إستراتيجية في مأزق النظام الإيراني واختبار النظام الدولي

عبدالكريم سليمان العرجان
كاتب أردني

منذ أواخر عام 2025، تناولتُ في سلسلة من المقالات التحليلية التحولات التي يمر بها النظام الإيراني. وكانت باكورة هذه القراءات مقالًا نُشر في 25 ديسمبر/كانون الأول 2025 في صحيفة "العرب" بعنوان "صواريخ طهران والرقص مع الضبع الجريح"، ذهبتُ فيه إلى أن المناورات الصاروخية الإيرانية لم تكن تعبيرًا عن فائض قوة، بل محاولة لترميم الردع وشراء الوقت في ظلّ تآكل المكانة الإستراتيجية للنظام. واليوم، وبعد أشهر من التطورات المتسارعة، لا أستحضر تلك القراءة لإثبات صحة توقع، بل لأن الوقائع اللاحقة عززت المؤشرات التي استندت إليها، وكشفت أن ما بدا آنذاك أزمةً في الردع كان في جوهره بداية تحول بنيوي أعمق في بنية النظام الإيراني.

حين يُطرح السؤال عن مآلات الصراع الراهن بين الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة والنظام الإيراني، فإن تقديرات المتابعين تنقسم بين متسرّع في إعلان النصر المطلق، وبين منكر واقعي لحجم التصدعات البنيوية التي أصابت بنية النظام. إن المقاربة التي تقرّ بأن النظام الإيراني بات يعيش مرحلة إنهاك متهالك تعكس واقعًا ملموسًا، غير أن فهم هذا التحول لا يكتمل إلا بقراءة مترابطة لمستويات الأزمة السياسية والاقتصادية والإقليمية.

إن حالة التآكل العميق التي يعاني منها النظام الإيراني لم تأتِ من فراغ، بل هي حصيلة تراكمية لثلاث ضربات قاسية هزّت أركان الجمهورية الإسلامية من أساسها: أولًا، الزلزال القيادي والفراغ الإستراتيجي، حيث أحدثت الضربات الجوية المركزة في مطلع المواجهة فراغًا هائلًا في القمة السياسية والأمنية بمقتل رأس الهرم السياسي ورموز الصف الأول، مما أفقد النظام بوصلته المركزية وأدخل آليات صنع القرار في حالة من الشلل والعشوائية. ثانيًا، عقائدية الشلل الاقتصادي، إذ لم يعد الأمر مجرد أزمات مالية عابرة أو تضخم ناتج عن عقوبات تقليدية، بل تحول إلى شلل بنيوي تام في شرايين الاقتصاد الإيراني؛ فحصار الممرات الحيوية وإغلاق منافذ التصدير النفطي دفعا إيران إلى معضلة تقليص الإنتاج، ما يعني تجفيف آخر منابع النقد الأجنبي التي تُبقي آلة القمع والولاءات الداخلية حيّة. وثالثًا، تصدّع شبكة الأذرع، فالنسق المركزي انهار لينعكس فورًا على الأطراف، وأصبح الوكلاء الإقليميون يعانون اليوم من حالة تخبّط إستراتيجي غير مسبوق، بين محاولات التملّص من الكلفة الباهظة للارتباط بطهران، وبين محاولات بائسة لإثبات الوجود عبر مناوشات هنا وهناك.

لقد انتقل الصراع من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة كسر العظم وحرق المراحل عبر مسارين أساسيين: الأول، سقوط الدبلوماسية المؤقتة، حيث إن تعثّر مساعي التهدئة واصطدام المبادرات الإقليمية بشروط تعجيزية متبادلة يكشفان عن حقيقة أن الطرفين وصلا إلى نقطة اللاعودة؛ فطهران تحاول فرض شروط التفاوض تحت النار، بينما يرفض الخصوم أي تسوية تُبقي على هامش المناورة الإيرانية القديمة. الثاني، إستراتيجية أكياس الرمل بحثًا عن الأكسجين، فما نراه اليوم من مناورات مزدوجة (مثل تقديم مقترحات دبلوماسية عبر عُمان وتصعيد متزامن عبر الحوثي والأذرع) هو تطبيق كلاسيكي لإستراتيجية التفاوض بالنار؛ فالنظام يستخدم أطرافه الإقليمية كأكياس رمل لامتصاص الضربات وتأمين بقاء المركز في طهران. وهو يواجه اليوم ضغوطًا غير مسبوقة واقتصادًا محاصرًا وعملة منهارة تجعله في حالة دفاع عن الوجود، لكنه لا يبحث عن انتصارات كبرى بقدر ما يبحث عن صفقات جزئية (كفك تجميد أموال أو تخفيف عقوبات) تضمن له الأكسجين الكافي للعبور إلى المرحلة القادمة دون تنازلات جوهرية تمسّ تركيبته الأيديولوجية.

فسقوط الهيكل التقليدي لا يعني بالضرورة سقوطًا ميكانيكيًا سريعًا لسببين جوهريين: أولهما، صلابة العقيدة الأمنية للشمولية، فالأنظمة العقائدية المغلقة تمتلك قدرة فائقة على مواصلة التماسك الشكلي عبر العصا الأمنية المطلقة، حتى لو تحولت إلى كيانات مجوّفة من الداخل، طالما أن مراكز الثقل العسكري المتبقية لم تحدث فيها انشقاقات عميقة. وثانيهما، رعب الفراغ لدى الحلفاء والخصوم على حدّ سواء، إذ تدرك القوى الكبرى والإقليمية أن الانهيار الكامل واللحظي لإيران سيفضي إلى تفكك جيوسياسي واسع النطاق في منطقة تعجّ بحساسيات الطاقة والتوازنات الدولية. هذا الرعب من فراغ السلطة هو ما يجعل الإدارة الدولية لإسقاط النظام تتمّ بحذر شديد لضمان عدم انفجار الإقليم بأسره. ومن هنا يمكن فهم أن بعض القوى الدولية لا تسعى بالضرورة إلى تسريع الانهيار بقدر ما تعمل على هندسته وإدارته؛ فكلما ازداد ضعف النظام الإيراني، ازدادت الحاجة إلى احتواء تداعياته ومنع تحوّل إيران إلى فراغ جيوسياسي يهدد استقرار الإقليم.

لقد دخل النظام الإيراني تاريخيًا وفعليًا مرحلة العدّ التنازلي لهيكلته التقليدية، وبات يعيش حالة من الموت السريري الإستراتيجي؛ فهو عاجز عن الهجوم الفعّال، وعاجز عن التعافي الاقتصادي، وفاقد للشرعية الشعبية. ومع أن الأنظمة الشمولية المعسكرة تمتلك عادة مرونة قاسية وأدوات قمع داخلية تجعلها قادرة على التشبث بالسلطة لفترات طويلة حتى وهي تنزف، إلا أن التعامل مع هذا النظام بمنهجية التهدئة المؤقتة أو الصفقات الجزئية لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة.

إن استدامة الأمن الإقليمي والدولي لا تتحقق بإنعاش النظام بأكسجين الابتزاز، بل بقطع دابر هذا الابتزاز، وكسر حلقة استخدام الميليشيات كأدوات ضغط، وفرض معادلة ردع حقيقية تجعل طهران تدرك أن كلفة استمرار التصعيد أعلى بكثير من مكاسبه المرجوة. يبقى التحدي الأكبر ليس فقط في حتمية السقوط، بل في كيفية إدارة وهندسة الفراغ الجيوسياسي الضخم الذي سيخلفه هذا الانهيار في خريطة الإقليم الحديثة.

مرحلة العدّ التنازلي

كيف نقرأ انضمام المغرب إلى قوة الاستقرار الدولية في غزة

فاضل المناصفة
كاتب فلسطيني

توقيع المغرب على الإطار القانوني لانضمامه إلى قوة الاستقرار الدولية في غزة يعكس مستوى الثقة الذي باتت تحظى به الرباط لدى شركائها الدوليين، كما يكرّس توجهًا يقوم على الجمع بين الأدوات الدبلوماسية والإسهام الميداني في دعم الأمن والاستقرار. غير أن أهمية هذه المشاركة لن تُقاس بحجم القوة أو طبيعة المهام الموكلة إليها، بقدر ما ستُقاس بقدرتها على العمل في بيئة سياسية وأمنية معقدة، حيث تتداخل الاعتبارات الإنسانية مع حسابات الصراع المستمر.

قراءة هذه الخطوة تكتمل بربطها مع سياقات تاريخية، فالمغرب لم يكن يومًا غريبًا عن مهام حفظ السلام الدولية. فمن الصومال إلى البوسنة والهرسك، مرورًا بكوسوفو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، راكمت القوات المغربية خبرة طويلة في العمل تحت مظلة الأمم المتحدة وفي البيئات التي أنهكتها الحروب والنزاعات الأهلية. لذلك فإن المشاركة في غزة لا تمثل قطيعة مع السياسة المغربية، بقدر ما تمثل امتدادًا لمسار ظل يجمع بين البعد العسكري والبعد الإنساني.

المشاركة المغربية في قوة الاستقرار الدولية تعكس ثقة متزايدة من الشركاء الدوليين وتمثل امتدادًا لتجربة طويلة في حفظ السلام تجمع بين البعدين العسكري والإنساني

وفي الحالة الفلسطينية يكتسب هذا الحضور دلالة إضافية. فالموقف الرسمي المغربي ظل يؤكد، في مختلف المحطات، دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني، والدفاع عن حل الدولتين، ورفض المساس بالحقوق المشروعة للفلسطينيين. كما أن الجسر الإنساني الذي أقامه المغرب خلال الحرب، وإرسال المساعدات الغذائية والطبية إلى قطاع غزة، تركا أثرًا إيجابيًا واسعًا بين سكان القطاع، الذين رأوا في تلك القوافل دعمًا وصل إليهم في أكثر اللحظات قسوة، حين كانت الحاجة إلى الدواء والغذاء أكبر من أي خطاب سياسي.

ومن هنا، فإن المشاركة المغربية في قوة الاستقرار لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها انحيازًا إلى أي طرف في الصراع، ولا بوصفها امتدادًا لأي تنسيق عسكري مباشر مع إسرائيل، بل باعتبارها مساهمة في قوة متعددة الجنسيات هدفها المعلن توفير بيئة أكثر استقرارًا تسمح بعودة المؤسسات المدنية، وتأمين المساعدات الإنسانية، وتدريب الأجهزة الفلسطينية، ودعم الخدمات الطبية واللوجستية.

غير أن حسن النوايا وحده لا يصنع النجاح، فغزة ليست ساحة تقليدية لعمليات حفظ السلام، بل أرض ما تزال تحت الاحتلال، وتعيش واقعًا بالغ التعقيد، حيث تتداخل الحسابات العسكرية مع الانقسامات السياسية، وتتشابك الاعتبارات الأمنية مع المعاناة الإنسانية.

وهنا تبدأ الأسئلة الحقيقية: كيف ستتمكن هذه القوة من أداء مهامها في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي؟ وهل ستُمنح حرية الحركة الكافية لممارسة دورها الإنساني والأمني، أم ستجد نفسها مقيدة بالواقع الميداني؟ وكيف سيكون موقف الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة حماس، من وجود هذه القوة؟ وهل ستنظر إليها باعتبارها قوة محايدة جاءت لحماية المدنيين، أم ستتعامل معها بريبة بوصفها جزءًا من ترتيبات ما بعد الحرب؟ ثم ماذا عن الشارع الغزي، الذي أنهكته سنوات الحصار والدمار؟ هل سيستقبل هذه القوات بوصفها سندًا يخفف من معاناته، أم سيبقى أسير الشكوك التي ترافق كل تدخل دولي؟

إن تجاهل الحاجة إلى قوة عربية وإسلامية تساند الفلسطينيين ميدانيًا لن يكون أكثر حكمة من المغامرة نفسها. فالفراغ الأمني، واستمرار انهيار المؤسسات، وتدهور المنظومة الصحية، وانتشار الأمراض، كلها عوامل تجعل أي جهد منظم لتوفير الأمن والإغاثة ضرورة لا ترفًا سياسيًا. وإذا كان لا بد من وجود قوة على الأرض، فإن وجود قوات عربية تحظى برصيد من الثقة لدى الفلسطينيين يبقى، في نظر كثيرين، أفضل من ترك القطاع رهينة الفوضى أو انتظار حلول قد لا تأتي.

ولعل القيمة الحقيقية للمشاركة المغربية لا تكمن فقط في عدد الضباط أو حجم القوة، بل في طبيعة المقاربة التي تحملها. فالمستشفى العسكري الميداني، والدعم اللوجستي، والمساهمة في إعادة بناء القدرات المدنية، قد تكون أكثر تأثيرًا من أي حضور عسكري تقليدي، لأن غزة اليوم لا تحتاج فقط إلى من يملأ الفراغ، بل إلى من يساعدها على استعادة الحياة.

يبقى أن نجاح هذه التجربة سيظل رهينًا بشرط أساسي لا يمكن القفز عليه: أن تتمكن القوة الدولية من أداء مهامها باستقلالية، وأن تحظى بقبول فلسطيني واسع، وألا تتحول إلى أداة لإدارة الأزمة بدل المساهمة في إنهائها. فالقوات الدولية تستطيع أن تخفف من آثار الحرب، لكنها لا تستطيع أن تصنع سلامًا دائمًا إذا بقي الاحتلال قائمًا، وإذا ظلت جذور الصراع من دون حل.

الجسر الإنساني ترك أثرًا إيجابيًا بين سكان القطاع

غزة.. إلى متى يدفع المدنيون ثمن قرارات الميدان؟

عبدالباري فياض
كاتب وصحافي فلسطيني

تدخل الحرب في قطاع غزة مرحلة جديدة يتداخل فيها المسار العسكري مع الواقع الإنساني على نحو غير مسبوق، حيث أصبحت أماكن الإيواء ومحيط الأحياء السكنية المكتظة في قلب مسرح العمليات اليومية. ولم يعد المشهد الميداني يقتصر على متابعة المعارك المباشرة أو تفاصيل المواجهات المسلحة، بل أصبح يدور أيضًا حول سؤال جوهري فرضته الكلفة البشرية الباهظة التي يدفعها السكان كل يوم: إلى أي مدى تراعي القرارات والتحركات الميدانية التزام حماية المدنيين وتجنيبهم مخاطر القصف والمواجهة؟

يتزامن هذا التردي الميداني والبيئي مع استمرار الحراك الدبلوماسي والجهود التفاوضية غير المباشرة برعاية إقليمية ودولية، والتي تسعى للتوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية، فضلًا عن النقاشات المعقدة حول ترتيبات إدارة القطاع في مرحلة ما بعد الحرب. ورغم المرونة التي تبديها بعض الأطراف تجاه القضايا الإجرائية، فإن الفجوات الجوهرية لا تزال تعطل الوصول إلى حسم سياسي، مما يترك الميدان مفتوحًا أمام دوامة استنزاف يومية يتحمل نتائجها القاسية السكان المحاصرون.

وأظهرت الأشهر الماضية أن أي تداخل بين الأنشطة العسكرية أو التحركات التنظيمية والمناطق المكتظة بالنازحين، سواء في محيط مراكز الإيواء أو المدارس أو أثناء المناسبات الاجتماعية والجنازات، يسهم بشكل مباشر في زيادة احتمالات تعرض تلك المناطق للضربات العسكرية. وفي ظل النهج العملياتي القائم على القوة النارية المفرطة، فإن هذا التداخل يمثل عاملًا مضاعفًا للمخاطر التي تواجهها العائلات الفلسطينية التي لم يعد لديها أي خيار أو مكان آمن تلجأ إليه.

المدنيون في غزة يواجهون يوميًا ثمن القرارات الميدانية حيث تتداخل الأنشطة العسكرية مع أماكن الإيواء فتتضاعف المخاطر ويغيب أي خيار آمن للجوء

إن هذه القراءة التحليلية لا تغفل بطبيعة الحال المسلّمة القانونية التي تلزم إسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال والطرف المسلح الأكبر، بالمسؤولية الكاملة والمباشرة عن استهداف المدنيين والمنشآت المدنية بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني التي تفرض التمييز والتناسب واتخاذ كافة الاحتياطات. غير أن هذه المسؤولية لا تحول دون طرح أسئلة مشروعة ومباشرة لحركة حماس والفصائل المسلحة بشأن كلفة بعض أساليب إدارة الصراع؛ فحماية الحاضنة الشعبية تتطلب تقييم القيمة العسكرية للأنشطة والتواجد الميداني بالقرب من تجمعات النازحين، مقارنة بالحجم الهائل للخسائر البشرية التي تدفعها العائلات.

إن الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتثبيت السكان فوق أرضهم يقتضيان مراجعة جادة للتكتيكات المستخدمة على الأرض؛ إذ يتطلب الوضع الراهن اتخاذ إجراءات واضحة لتقليل التداخل بين الأنشطة العسكرية وأماكن وجود المدنيين كلما كان ذلك ممكنًا، بما يقلل المخاطر التي قد يتعرض لها السكان، ويعزز فرص مساءلة أي انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني. فالاعتبار الأساسي والأول لأي قرار ميداني يجب أن يقاس بمدى قدرته على صيانة العنصر البشري والحد من الخسائر في أوساط المدنيين.

إن أي مسار سياسي أو تفاوضي يظل ناقصًا وشكليًا ما لم يرافقه تحسن ملموس يضمن أمان المدنيين على الأرض. والحروب، مهما طالت، تبحث في النهاية عن مخرج سياسي وتسوية قابلة للاستمرار، لكن المجتمعات التي تستنزف بنيتها البشرية والمؤسسية تحتاج سنوات طويلة لاستعادة توازنها. ويبقى السؤال الذي تفرضه الوقائع الميدانية قائمًا: إلى متى سيظل المدنيون في غزة يتحملون الكلفة الأبهظ لقرارات الميدان، أيًا كان مصدرها ومهما كانت دوافعها؟

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الجمعة 2026/07/24
السنة 49 العدد 13869

نصف قرن من الكتابة والمقاومة

عايد سعيد السراج..
شاعر قاوم محاولات الإقصاء وكتب سيرته بالحبر والرفض والحنين

عبدالكريم البليخ
صحافي سوري

في بادية الرّقة، غير بعيد عن أطلال الرصافة التاريخية، بدأت الحكاية الأولى لعايد سعيد السراج؛ هناك حيث كانت مرابع أهله تمتد جنوب المدينة العتيقة، وحيث يفتح الرمل أبوابه للريح، ويغدو الصمت لغة أخرى للوجود. في ذلك الفضاء الرحب أبصر النور في الأول من كانون الثاني – يناير عام 1955، فتشكّلت ذاكرته المبكرة بين اتساع الصحراء وهيبة المكان وعبق التاريخ.

لم تكن البادية في حياته مجرد مسقط رأس، بل كانت الجذر العميق الذي غذى حساسيته تجاه الحرية، ومنح روحه شيئاً من صلابتها وشموخها. ومنذ طفولته الأولى، بدت الكلمات في وعيه شبيهة بخطوات البدوي فوق الرمل؛ حرّة، بعيدة المدى، لا تعترف بالأسوار، ولا تستكين للحدود.

الوجع يوقظ الكلمات

كانت الرصافة، بأطلالها الحجرية وصمتها التاريخي، تقف على تخوم طفولته كأنها شاهد على تعاقب الحضارات وهشاشة المصائر. وبين بقايا العمران القديم وامتداد البادية، نشأ السّراج في بيئة تختلط فيها الحكاية الشعبية بالتاريخ، والشعر الشفهي بأصوات الرعاة والمسافرين. وقد ترك هذا المكان أثره العميق في تجربته اللاحقة؛ فظلّت الصحراء والفرات والليل والطيور والماء مفردات متكررة في عالمه الشعري، لا بوصفها عناصر طبيعية فحسب، بل رموزاً للحرية والوحدة والرحيل والمقاومة.

> بين بقايا العمران القديم، نشأ السراج في بيئة تختلط فيها الحكاية الشعبية بالتاريخ، والشعر الشفهي بأصوات الرعاة

غير أن الطفولة الهادئة سرعان ما واجهت حدثاً قاسياً غيّر مسار الأسرة كلها. فقد شبّ حريق في بيت أهله، وبينما كانت والدته تحاول إنقاذ ما تملكه من الذهب وسط النيران، التهم اللهب أجزاء من جسدها، وأصابها بحروق شديدة استدعت علاجاً طويلاً امتد سنوات. لم يكن الحريق حادثة عابرة في ذاكرة الطفل، بل جرحاً نفسياً مبكراً جمع بين الخوف على الأم، وضياع البيت، والإحساس المفاجئ بأن الأشياء التي يظن الإنسان أنها ثابتة يمكن أن تتحول إلى رماد في لحظات.

بسبب إصابة والدته وحاجتها إلى العلاج، انتقلت الأسرة سنة 1959 إلى مدينة الرّقة. وهكذا خرج الطفل من فضاء البادية المفتوح إلى مدينة آخذة في النمو والتشكل، تتجاور فيها الأحياء الطينية القديمة مع الشوارع الحديثة، وتلتقي فيها الذاكرة القبلية والريفية بالحياة المدنية الجديدة. كان الانتقال أكثر من تغيير في مكان الإقامة؛ لقد وضعه بين عالمين: عالم الصحراء بما فيه من صفاء وخشونة، وعالم المدينة بما يحمله من مدارس ومكتبات وأسواق وتناقضات اجتماعية وسياسية.

في الرّقة، بدأ تعلّم القرآن الكريم على يد أحد الشيوخ، فأظهر قدرة لافتة على الحفظ وسرعة في الاستيعاب أثارتا إعجاب من حوله. ومن المحتمل أن تكون لغة القرآن، بإيقاعها وصورها وتراكيبها، قد أسهمت في صقل أذنه اللغوية منذ الصغر، وفتحت أمامه باباً واسعاً إلى أسرار العربية. ولم يكن الحفظ بالنسبة إليه مجرد تدريب ذهني، بل كان بداية اتصال عميق بالكلمة، وبقدرتها على التأثير في النفس وصناعة الصور والمعاني.

دخل المدرسة الابتدائية سنة 1962، وبرز بين أقرانه بتفوقه ونشاطه. راح يحفظ الشعر ويقرأ ما يقع بين يديه من كتب، حتى بدأت ميوله الأدبية تظهر بوضوح. وفي الصف الخامس الابتدائي كتب محاولاته الشعرية الأولى، في سنّ كان الكثير من الأطفال فيها لا يزالون يكتشفون العالم، بينما كان هو يحاول إعادة تشكيله بالكلمات.

إلى جانب اهتمامه بالأدب، مارس كرة السلة وكرة القدم، وتميّز فيهما. وقد كشفت الرياضة جانباً آخر من شخصيته؛ فهي منحته روح الفريق، وسرعة المبادرة، والقدرة على الاحتمال والمواجهة. غير أن الأدب استحوذ عليه تدريجياً، فانتقل من مطاردة الكرة في الملاعب إلى مطاردة المعنى في القصائد والقصص، وإن ظلّت في كتابته لاحقاً حيوية اللاعب واندفاعه ورغبته في كسر الحواجز.

واجه السراج في سنوات المراهقة امتحاناً إنسانياً بالغ القسوة، حين توفي والده قبل موعد امتحان الشهادة الإعدادية بيومين فقط. وقف الفتى أمام الفقد في واحدة من أكثر لحظات حياته حساسية، وكان عليه أن يدخل قاعة الامتحان حاملاً حزنه وأسئلته وصدمة الغياب. ومع ذلك نجح في الشهادة الإعدادية، وكأن النجاح يومها كان نوعاً من الوفاء للأب، وإعلاناً مبكراً عن قدرة الابن على مقاومة الانكسار.

بعد ذلك انتقل إلى مدينة حمص للدراسة في دار المعلمين. وكان خروجه من الرّقة محطة جديدة في تكوينه؛ ففي حمص اتسعت دائرة معرفته، واحتكّ بأوساط ثقافية وتعليمية أكثر تنوعاً. وفي السنة الأولى من دراسته بدأ نشر الشعر والقصة والمقالات الأدبية في الصحف والمجلات السورية. استخدم في نشر كتاباته أسماء متعددة، منها: حوريس، وعايد السراج، وعايد سعيد السراج، وعايد سعيد السراج الدليمي. وربما عبّرت هذه الأسماء عن مراحل مختلفة في بحثه عن هويته الأدبية، أو عن رغبته في حماية الكاتب داخله من سلطة الرقابة والملاحقة.

شاعر يواجه الإقصاء

لم تكن كتاباته بعيدة عن قضايا المجتمع وأسئلته. فقد اتسمت بالجرأة والنبرة النقدية، الأمر الذي جلب له مضايقات من بعض الجهات الرسمية والأمنية. وفي السنة الثانية من دار المعلمين فُصل من المدرسة، ومُنع، بحسب روايته، من القبول في مدارس أخرى. كما واجه لاحقاً صعوبات في الالتحاق بوظائف الدولة، وتعرّض للفصل من العمل أكثر من ثلاث مرات، بذريعة اعتباره خطراً على أمن الدولة.

لم يكن هذا الإقصاء إدارياً فقط، بل كان محاولة لمصادرة مستقبله وإجباره على الصمت. إلّا أن المنع زاده تمسكاً بالكلمة، وحوّل الكتابة عنده من موهبة فردية إلى موقف أخلاقي. فحين تُغلق المؤسسات أبوابها في وجه الكاتب، تصبح الورقة وطناً بديلاً، ويتحول الشعر إلى مساحة حرية لا تستطيع القرارات الرسمية إغلاقها.

كتب عايد سعيد السراج في أجناس أدبية متعددة؛ فأنجز الشعر الفصيح والشعبي، والقصة القصيرة، والرواية، والمقالة، والدراسات الأدبية والنقدية والفكرية. ونشر مئات النصوص في الصحف والمجلات العربية، ومنها: الموقف الأدبي، والأسبوع الأدبي، وجريدة الثورة، ومجلة المعرفة، ومجلة الكفاح العربي، ومجلة أسرار الشرق الأوسط، إلى جانب منابر ثقافية أخرى.

صدرت له أربعة دواوين شعرية، هي: "أشقّ عصا الطاعة وأعشق"، وهو ديوان فصيح مشترك، و"الدائرة"، في الشعر الفصيح، و"قطا وليل والكدري"، في الشعر الشعبي الفراتي، ثم "قدمان مائيتان" في الشعر الفصيح. وتكشف هذه العناوين وحدها جانباً من عالمه: العصيان مقترن بالحب، والدائرة بما توحي به من حصار وتكرار، والقطا والليل والكدري بما تحمله من رائحة البادية والفرات، والقدمان المائيتان بوصفهما صورة للإنسان الذي يمشي فوق ذاكرته الهشة، أو يحاول عبور العالم من دون أن يفقد صفاءه.

> شاعر خرج من البادية، لكنه لم يحمل منها الصمت وحده؛ حمل أيضا اتساع الأفق وصلابة الاحتمال

وبقي جانب واسع من إنتاجه حبيس المخطوطات بسبب ضيق الحال. ومن بين أعماله الجاهزة أو شبه الجاهزة للطباعة مجموعات قصصية عدة، وروايات طويلة، ودراسات في نقد القصة، ودراسات وبيانات شعرية، ومجموعة قصصية بعنوان "الهوتة"، وديوان شعري بعنوان "أشجار دمي"، فضلاً عن أكثر من أربعة دواوين أخرى لم تجد طريقها إلى النشر. وتمثل هذه المخطوطات وجهاً من مأساة الكاتب العربي الذي قد يملك مشروعاً إبداعياً واسعاً، لكنه لا يملك المال اللازم لإخراجه إلى النور.

ولم يكتفِ السراج بالكتابة الفردية، بل آمن بأن الثقافة فعل اجتماعي وحوار جماعي. ففي الخامس عشر من تشرين الأول – أكتوبر عام 1989 أسّس مع مجموعة من أدباء مدينته الرّقة المنتدى الثقافي الديمقراطي، وهو أول منتدى ثقافي من نوعه في المحافظة. رفع المنتدى شعار "حوار – مشاركة – إبداع"، وانطلق من مبدأ أن كلمة "لا" لا ينبغي أن تُقال لإلغاء الآخر.

شارك في تأسيس المنتدى كل من الروائي والقاص محمد غانم، والروائي والقاص أسعد فخري، والشاعر عبداللطيف خطاب، والروائي والقاص محمد الأحمد، أبو النشمي، إلى جانب عايد السراج. واستطاع المنتدى خلال مدة قصيرة تنظيم نحو خمسين ندوة وأمسية شملت الشعر والقصة والدراسات الأدبية والفكرية والموسيقى والفن التشكيلي. كان فضاءً حراً لا يتبع أي تنظيم سياسي، لكنه أُغلق بقرار من الجهات الأمنية في السابع عشر من تشرين الأول – أكتوبر سنة 1990، بعد عامين تقريباً من تأسيسه.

لقد كان إغلاق المنتدى تعبيراً عن الخوف من الحوار ذاته؛ فالسلطة التي تخشى الكلمة لا تفرّق كثيراً بين قصيدة واجتماع سياسي. ومع ذلك بقيت تجربة المنتدى علامة مهمة في الحياة الثقافية بالرّقة، ودليلاً على محاولة تأسيس مجتمع ثقافي يقوم على الاختلاف والمشاركة، لا على الوصاية والإقصاء.

امتلك السراج أيضاً موهبة في التمثيل، وشارك في عدد من الأعمال المسرحية. ومن أبرز أدواره تجسيده شخصية بلال الحبشي في مسرحية "ليل العبيد" للكاتب المسرحي السوري الكبير ممدوح عدوان، وقد عُرضت المسرحية على خشبة المركز الثقافي في الرّقة. كما قُدّمت له مسرحية من تأليفه تناولت القضية الفلسطينية. وفي المسرح وجد امتداداً طبيعياً للشعر؛ فالكلمة المكتوبة تتحول فوق الخشبة إلى صوت وجسد وحركة، وتغدو الفكرة مواجهة مباشرة مع الجمهور.

> اقترب السّراج من العمل السياسي بوصفه رد فعل على واقع الاستبداد، لا سعياً إلى منصب أو امتياز. وقد عُرضت عليه، بحسب ما يذكر، إغراءات وفرص تتصل بمجلس الشعب وغيره، لكنه لم يجعل السياسة مهنة، وابتعد عنها منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً، بعدما أدرك أن المجال الذي يستطيع من خلاله أن يكون أكثر صدقاً واستقلالاً هو الأدب.

> لغة القرآن، بإيقاعها وصورها وتراكيبها، أسهمت في صقل أذنه اللغوية منذ الصغر، وفتحت أمامه أسرار العربية

رفض الانضمام إلى اتحاد الكتّاب العرب واتحاد الصحافيين السوريين، انطلاقاً من موقفه النقدي من طبيعة هاتين المؤسستين وصلتهما بالسلطة. كان رفضه امتداداً لموقفه القديم من المؤسسات التي تطلب من الكاتب شيئاً من حريته مقابل الاعتراف به. فقد اختار أن يبقى خارج الأطر الرسمية، حتى لو كلّفه ذلك العزلة أو ضياع فرص النشر والدعم.

واصل نشر أعماله عبر المنابر الإلكترونية، وبلغ عدد ما نشره في موقع الحوار المتمدن نحو 550 مادة، تنوعت بين الدراسات والقصائد والمقالات الفكرية والفصول الروائية والنصوص الأدبية المختلفة. كما اتخذ من موقع فيسبوك نافذة للتواصل مع القراء، بعدما أتاحت المنصات الرقمية للكاتب ما حُرم منه طويلاً في الصحافة الورقية والمؤسسات الرسمية.

على المستوى الأسري، عايد سعيد السّراج متزوج، وله ولدان وبنت. ويقيم حالياً في هولندا، حاملاً معه ذاكرة الرصافة والبادية والرّقة وحمص، ووجوه الأصدقاء الذين شاركوه الحلم الثقافي، وأصداء المنابر التي فُتحت أمامه ثم أُغلقت. ولعل الإقامة في المنفى لم تُبعده عن المكان الأول، بل جعلت الرّقة أكثر حضوراً في وجدانه؛ فالأمكنة التي نغادرها تحت ضغط الظروف كثيراً ما تتحول داخلنا إلى مدن كاملة، نعيد بناءها باللغة كلما هدمها الغياب.

عاشق يشق الطاعة

تمثل سيرة عايد سعيد السّراج سيرة مثقف لم ينفصل إبداعه عن محنته الشخصية والعامة. فمن حريق البيت وجراح الأم، إلى موت الأب، ومن الفصل من الدراسة والعمل إلى إغلاق المنتدى والمنع من النشر، ظلّت حياته تتحرك بين الخسارة والمقاومة. لكنه لم يسمح للحرمان بأن يختصر تجربته، بل حوّل الألم إلى كتابة، والمنع إلى إصرار، والمنفى إلى ذاكرة مفتوحة.

إنه شاعر خرج من البادية، لكنه لم يحمل منها الصمت وحده؛ حمل أيضاً اتساع الأفق وصلابة الاحتمال. وحين دخل المدينة، لم يذب في ضجيجها، بل ظلّ يبحث عن الإنسان خلف الأبنية والمؤسسات والشعارات. وفي تجربته يتجاور الشاعر والروائي والناقد والممثل والرياضي والمثقف الديمقراطي، غير أن الرابط الأعمق بين هذه الوجوه جميعاً هو إيمانه بحرية الإنسان وحقه في التعبير.

وهكذا تبدو حياته امتداداً للعنوان الذي اختاره لأحد دواوينه: "أشقّ عصا الطاعة وأعشق". فقد شقّ عصا الطاعة لا بدافع العناد المجرد، بل لأن الطاعة العمياء تناقض جوهر الإبداع، وأحبّ لأن الحب، في نظر الشاعر، هو الوجه الآخر للحرية. وبين العصيان والعشق، ظل عايد سعيد السراج يكتب سيرته بالحبر والرفض والحنين، مؤمناً بأن الكلمة، وإن حوصرت زمناً، تستطيع أن تعبر الحدود وتعيش أطول من الذين حاولوا إسكاتها.

إسلام رفعت لـ«العرب»: أفضل المسرح الوثائقي لأنه يحفظ الذاكرة ويرتقي بالوعي

فنان يحول خشبة العرض إلى وثيقة حية تسافر عبر الزمن المنسي

تظل الإسكندرية خزانة حية للتاريخ ومبعثا للإلهام الفني. وفي هذا السياق، يقف المخرج والكاتب إسلام رفعت كأحد أبرز صنّاع التجديد في المسرح السكندري المعاصر، حيث نجح في صياغة تجربة وثائقية رائدة، تحاور الذاكرة الوطنية، وتستعيد محطات تاريخية مفصلية ترتقي بوعي الجمهور وذائقته.

حنان مبروك
صحافية تونسية

من قلب عروس البحر المتوسط، ومن بين طيات تاريخها العريق، خرج المخرج والمؤلف المسرحي إسلام رفعت ليصنع لنفسه ولفرقته "اتحاد مبدعي الإسكندرية" خطا فنيا فريدا يحول خشبة المسرح إلى وثيقة تاريخية حية تسافر بالجمهور عبر الزمن، مستلهما من روح الإسكندر الأكبر، ومعارك المدينة، وريادتها الفنية، ملاحم مسرحية أبهرت الحضور على أعرق مسارح المدينة.

مدينة المسرح

وفي حوار جمعه بصحيفة "العرب"، تعمقنا مع المخرج والمؤلف المسرحي في كواليس رؤيته المسرحية، وأبرز التحديات التي يواجهها المسرح السكندري، كما كشف لنا عن أحدث مشاريعه الفنية القادمة.

بداية، وفي محاولة منا لمعرفة كيف يقيّم إسلام رفعت الحراك المسرحي في المدينة، قال محدثنا "صراحة، لا أستطيع تقييم الحراك المسرحي في الإسكندرية، لأنها مدينة كانت وما زالت وستظل عاصمة للثقافة والفنون، والحركة المسرحية هنا تتفوق وتتميز بجودة ما تعرضه من أعمال مسرحية ثقافية أكثر من تلك الخاصة بالمسرح التجاري".

وتابع "في الماضي، حين سئل الفنان الكبير الراحل سمير غانم، لماذا تبدأ بتقديم أعمالك المسرحية في الإسكندرية؟ كان رده 'اسكندرية دي ترومفتر، لو نجحت فيها يعني أنك تضمن النجاح في القاهرة وفي أي حتة تانية (مكان آخر)'. الشعب السكندري شعب مثقف بطبيعته لذلك هناك دائما حراك فني وثقافي في المدينة، 'كل مواقع إسكندرية هتلاقيها شغالة؛ يا مهرجان، يا صالون ثقافي، يا عروض مسرحية، يا ندوة أدبية، أو ندوة ثقافية توعوية، أو مهرجان شعري، وهناك أيضا المهرجانات الصيفية".

وأضاف "في ما يتعلق بالمسرح بوجه خاص، لدينا نوادي المسرح التي تنشط بكثرة، وكذلك عروض مكتبة الإسكندرية، وخاصة العروض التوعوية، فهي عروض ممتازة. نفتقد العروض المسرحية التجارية، وهذا يعود ربما لطبيعة المشاهد السكندري، الذي يفضل أن يشاهد المسرح للاستمتاع والتثقيف، كذلك الفنان المسرحي السكندري لا يسعى للربح المادي بقدر ما يسعى للمسرح في دوره التثقيفي. ولا ننسى أن الاستثمار في نجم تجاري يكلف مبالغا كبيرا، بالتالي ستكون أسعار تذاكر العروض مرتفعة، وهذا أمر لا يناسب المواطن المصري اليوم".

ورغم أننا نعيش في عصر يميل فيه الجمهور أكثر إلى الفنون المرئية وإلى المنصات الرقمية، يرى المخرج المصري أن المسرح مازال يحظى بنفس الإقبال الجماهيري الذي كان يحظى به في السابق، "بل بالعكس زاد، لأن ليس كل من يستخدم الموبايل هو راض أو مُرض. بدليل أن الناس أصبحوا يميلون أكثرً لصناع المحتوى الجاد والمهم، وأنا أؤمن بأن المسرح هو المسرح لن يتغير، والسينما هي السينما لن تتغير، الدراما التلفزيونية هي أيضا لن تتغير. ستظل جميعها فنونا لها جمهورها، ما قد يختلف فقط هو وسائل العرض. لكن هذا الأمر غير دائم فالإنسان يتعطش للاستمتاع بلذة مشاهدة العرض المسرحي في المسرح، الجو المسرحي ممتع، بكل تفاصيله، من الستارة التي تفتح وتقفل، إلى الخشبة والأداء الحي، وإلى لقاء الممثلين، وبالتالي وسائل العرض الحديثة لا تلغي جمالية العرض الكلاسيكي".

سألناه إلى أي مدى يرى أن المسرح في مصر وتحديدا في الإسكندرية مازال يحظى بدور الناقد، وبالحرية؟ فأجاب "في مصر لدينا الرقابة العامة على المصنفات الفنية. الرقابة تحجم العروض وهي تمنع التطاول تحديدا. لي تجربة في النقد السياسي، هي تجربة كانت وحيدة، أيام حكم الإخوان. مسرحية اسمها 'قهوة المقاطيع'، شبهتهم بالمقاطيع الذين يجلسون على مقهى. المسرحية ظلت في أدراج الرقابة لمدة ستة أشهر، لم أستلمها ولم أستلم الموافقة على عرضها إلا حين قامت ثورة 30 يونيو. لدينا حرية تعبير لا أنكر ذلك، لكنها حرية لها ضوابط، لأن هناك فرقا ما بين الحرية وبين التطاول والإسفاف". وأوضح أن "الحرية أيضا لا تعني أن تنحاز لتسلط الضوء على السيئ فقط، ليس هناك سيئ مطلق في بلد ما، إنما هناك ظروف اقتصادية خانقة مثلا تقابلها إنجازات مهمة، والحرية تقتضي أن نذكر الجيد والسيئ في الوقت نفسه".

ويعتبر إسلام رفعت أن "من يتوارون خلف الشاشات ويسبون البلد وهم خارجها، لا ينطبق عليهم سوى توصيف أنهم خونة، لكن أن تعبّر بحرية واحترام، فهو أمر متاح للجميع، وفي المسرح نحن نلتزم باحترام الدولة وقوانينها ونعمل وفق ما تمليه الرقابة من أجل الارتقاء بعقل المشاهد وتوظيف القوى الناعمة خدمة لصورة البلد".

وتابع "لدينا حراك مسرحي متنوع بطرق عرض مختلفة، بين مسرح الشارع، والمسرح المتجول، والمسرح المتحرك، ولدينا كذلك مسرح متنوع الأنماط، مثل المسرح التراجيدي، الكوميدي، السياسي، التوعوي أو التعليمي. وزارة الثقافة تقود حاليا مبادرة شارع الفن، وفيها عروض مسرحية مباشرة أمام الجمهور، بالتالي فإن المسرح يقدم للجمهور المصري والمقيم في مصر في كل مكان".

وتطرق محدثنا إلى "الهيئة العامة لقصور الثقافة التي تختص أكثر في المسرح الثقافي أو الثقافة الموازية عموما والتي تركز على إيصال رسائل ثقافية بشكل فني، لكن لدينا أيضا عروض المسرح الكوميدي في القطاع الخاص، خصوصا في موسم الصيف، ليس هناك مسرح سياسي مباشر، إنما مصر كانت دائما مصدرة للمسرح السياسي الكوميدي، لعل أشهر الأعمال في هذا النوع هي مسرحية 'الزعيم' للفنان الكبير عادل إمام، هي عمل مسرحي سياسي لكنه كوميدي، وعرضت لسنوات طويلة خلال نظام الرئيس السابق حسني مبارك. هناك أيضا مسرحية 'عطية الإرهابية'، ومسرحية 'بكالوريوس في حكم الشعوب' التي جمعت أحمد بدير وعايدة رياض، هي عروض قدمت سنين طويلة على خشبة المسرح، ما بين مسرح الدولة والقطاع الخاص".

ويفسر رفعت تراجع العروض المسرحية التي تستمر في العرض لسنوات بـ"ارتفاع تكلفة ليلة العرض الواحدة، بالتالي إن أراد المنتج الاستمرار في تقديم العرض عليه رفع أسعار التذاكر، وهذا أمر لا يرضي الجمهور، وسيدفعه إلى عرض المسرحية ضمن فترة محددة وفقط. مثلا، يمكن أن يعرض العمل المسرحي يومين أسبوعيا، لمدة ثلاث أشهر، هذا أقصى تقدير زمني. إلى جانب أن المسرح في الماضي كان يعرض لفترات طويلة لأنه كان وسيلة الترفيه والتثقيف الأكثر شعبية وانتشارا".

واعتبر الدكتور أن "النجم يحيى الفخراني وغيره من الفنانين الذين يعرضون أعمالا على المسرح القومي تحديدا، والتي تعرض لفترات طويلة، مثل مسرحية 'الملك لير'، لديهم انتماء كبير لهذا البيت، وهم لا يتقاضون أجورا بأرقام خرافية وفلكية، بل يعملون حبًا في المسرح القومي الذي وقفت عليه أم كلثوم ونجيب الريحاني وكل عظمائنا. أنا مسرحي ولو يطلب مني الوقوف على خشبة المسرح القومي وتقديم عرض مسرحي، لن أتردد في قبول ذلك، مهما كان المقابل".

مشروع وثائقي متكامل

يلقب الدكتور إسلام رفعت برائد المسرح الوثائقي، وهو في حواره مع "العرب" أكد لنا أنه فخور بهذه التسمية، وأن اختياره الاشتغال على التوثيق بالمسرح لم يكن وليد الصدفة إنما هو نابع من إدراكه الكبير بأن "الإسكندرية ظلمت كثيرا على مستوى التوثيق، الناس خارج المدينة وخارج مصر عامة لا يعرفون عن الإسكندرية إلا حكاية ريا وسكينة، والملاية لف (لباس تقليدي) كما لو أن التاريخ وقف عند هذه التفاصيل، من هذه الفكرة قررت أن أشتغل على المسرح الوثائقي، ومن هنا بدأت فكرة الثلاثية المسرحية 'هنا الإسكندرية' و'إسكندراني حول العالم' و'إسكندرية 73 وهي أعمال مسرحية توثق جزءا من تاريخ المدينة". وأكد لـ"العرب" أنه سيواصل العمل على المسرح التوثيقي لتاريخ مدينته الإسكندرية إلى حين يكتفي من توثيق ما يراه يستحق الاستعادة، موضحا أنه يعمل الآن على مسرحية "زمن الطلاينة" وهي مسرحية تختص بتاريخ الجاليات الإيطالية بالمدينة من القرن الـ18 إلى الحرب العالمية الثانية، وستعرض في سبتمبر المقبل، ثم سيخصص عملا مسرحيا لتاريخ الجاليات اليونانية. ولديه أيضا أعمال بعيدة عن الجانب التوثيقي، منها "الوصم" التي بصدد تحويلها إلى مسلسل، و"ليالي القمر" و"مش مدرسة مشاغبين" و"بيت العيلة"، وفي المجمل لديه ما يقارب 22 عملا مسرحيا بعيدا عن المسرح الوثائقي.

المسرح في مصر يحظى بهامش من حرية التعبير والعاملون فيه يعرفون جيدا الحدود الفاصلة بين الحرية والتطاول

وتطرق محدثنا إلى أن "تصوير مصر ومناطقها الشعبية كان في الماضي يركز على القبح والفتوة المبالغ فيها التي لا وجود لها اليوم في مصر، وفي الإسكندرية مثلا، هناك مناطق حيوية، لكن ليس هناك فتوات مثل التي تعرضها الدراما، الاسكندرية مدينة كان بها 7 فتوات، وأنا لي كتاب عن هذا الأمر عنوانه 'عصر الفتوات' وأعرف أنه عصر ولى وانتهى. الفتوة كانت منتشرة في مصر وبعض الدول العربية لكنها اليوم لم تعد موجودة. لذلك نرحب بقرارات رئيس الدولة عبدالفتاح السيسي وضع لجنة لمراقبة الإنتاج الدرامي، كي تكون الدراما وكل مكونات القوى الناعمة في خدمة صورة إيجابية عن البلاد".

الاشتغال على التوثيق منحه لقب «رائد المسرح الوثائقي»

عبدالواحد مجاهد: «سيني بلاج» ينفتح على تجارب عالمية محافظا على هويته

عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

شهد شاطئ سيدي العابد بمدينة الهرهورة، مساء الثلاثاء الماضي، افتتاح الدورة السابعة من مهرجان "سيني – بلاج الهرهورة"، الذي تنظمه الجمعية المغربية للفن بلا حدود، في أجواء احتفالية عكست المكانة المتنامية التي باتت تحظى بها هذه التظاهرة السينمائية على المستويين الوطني والدولي. تستمر فعاليات المهرجان إلى غاية 26 يوليو الجاري، من خلال برنامج غني يجمع بين العروض السينمائية والورشات التكوينية والندوات الفكرية والأنشطة الثقافية والبيئية، في تأكيد على الرؤية الشمولية التي يتبناها القائمون عليه.

وفي تصريح خص به صحيفة "العرب"، أكد مدير المهرجان عبدالواحد مجاهد أن الدورة السابعة تمثل محطة مفصلية في مسار هذه التظاهرة، مشيرا إلى أن المهرجان انتقل خلال سنوات قليلة من مجرد فكرة وحلم مجموعة من عشاق السينما إلى مشروع ثقافي متكامل يمتلك رؤية واضحة وطموحا متجددا.

وقال مجاهد "إننا نعيش اليوم مرحلة تاريخية في مسيرة مهرجان 'سيني بلاج'. فقد انطلق المشروع بحلم بسيط نابع من عشق السينما والانتماء إلى هذه الأرض، ثم تطور تدريجيا إلى مشروع ثقافي متكامل يقوم على رؤية إستراتيجية واضحة. بدأ كمبادرة مغربية عربية تهدف إلى خدمة السينما الوطنية وصون الهوية الثقافية المغربية، لكنه أصبح اليوم قوة ثقافية حقيقية لها حضورها وتأثيرها في الفضاءين العربي والإقليمي".

وأوضح أن إدارة المهرجان تنظر إلى المستقبل برؤية أكثر انفتاحا، تقوم على توسيع دائرة التعاون مع مختلف التجارب السينمائية العالمية، مضيفا أن المهرجان لم يعد يقتصر على استضافة الإنتاجات العربية، لأنه أصبح فضاءً مفتوحا أمام السينما الأوروبية والأفريقية والآسيوية وغيرها من التجارب الدولية.

وأضاف قائلا "لقد تجاوزنا الإطار المحلي والعربي لنفتح أبوابنا أمام مختلف المدارس السينمائية العالمية، لأننا نؤمن بأن السينما لغة إنسانية تتجاوز الحدود الجغرافية والاختلافات الثقافية واللغوية. هدفنا أن تتحول الهرهورة إلى ملتقى للحضارات، حيث يلتقي جمال المكان برسالة الفن السابع، وتصبح المدينة فضاء للإبداع والحوار والتعايش الثقافي. نحن ننظر إلى المستقبل بكل تفاؤل، ونعمل بثقة على تحقيق نقلة نوعية تجعل من 'سيني بلاج' نموذجا ثقافيا متميزا داخل المغرب وخارجه".

وفي معرض حديثه عن الرؤية المستقبلية للمهرجان، كشف مجاهد أن الإستراتيجية المعتمدة ترتكز على مجموعة من المحاور المتكاملة، في مقدمتها الحفاظ على الهوية المغربية والعربية باعتبارها الركيزة الأساسية للمشروع، مع مواصلة دعم الإنتاج السينمائي الوطني، وتشجيع المخرجين والكتاب والممثلين المغاربة على الحضور بقوة في المحافل الإقليمية والدولية. كما تشمل هذه الرؤية تعزيز التعاون مع مؤسسات وهيئات سينمائية من مختلف أنحاء العالم، عبر تشجيع الإنتاجات المشتركة، وتبادل الخبرات والتجارب، واستضافة أسماء دولية تتيح للمواهب المغربية الاحتكاك بمدارس سينمائية متنوعة، بما ينعكس إيجابا على جودة الإنتاج الوطني. وأكد أيضا أن الاستثمار في العنصر البشري يحتل موقعا محوريا في فلسفة المهرجان، من خلال تنظيم ورشات تكوينية وماستر كلاس ولقاءات مفتوحة تجمع الشباب المغربي بصناع السينما من داخل المغرب وخارجه، بما يتيح نقل المعرفة والخبرة، ويفتح آفاقا لشراكات ثقافية وفنية مستدامة.

ولم يغفل مدير المهرجان البعد التنموي للمشروع، إذ شدد على أن الثقافة أصبحت اليوم رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والسياحية، موضحاً أن تحويل الهرهورة إلى وجهة سينمائية دولية سيسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية، واستقطاب المستثمرين والمبدعين والسياح، فضلاً عن خلق فرص جديدة مرتبطة بالصناعات الثقافية والإبداعية، بما يخدم التنمية المحلية ويعزز الاقتصاد الثقافي الوطني.

وأوضح مجاهد أنه صيغ بعناية ليحقق التوازن بين المتعة السينمائية والتكوين الأكاديمي والانفتاح على قضايا المجتمع. وسيتضمن البرنامج ورشات متخصصة في التمثيل أمام الكاميرا يؤطرها الفنان أنس الباز، وورشات في كتابة السيناريو يشرف عليها الكاتب عبدالإله زيراط، إلى جانب ماستر كلاس مع المخرج نور الدين لخماري، وندوة علمية ستناقش العلاقة بين السينما والذكاء الاصطناعي، باعتبارها من أبرز القضايا التي تشغل صناعة الصورة في العصر الرقمي. كما ستشهد أيام المهرجان عرض مجموعة من الأفلام المغربية والعربية والأفريقية، من بينها "حب في الداخلة" و"ولنا في الخيال... حب" و"واراسا" و"دنيا"، وهي أعمال تعكس تنوع المدارس السينمائية وتثري النقاش حول قضايا الهوية والإنسان والمجتمع.

ولم يقتصر البرنامج على الجانب الفني، وإنما خصص مساحة مهمة للقضايا الحقوقية والبيئية، حيث ستحتضن الدورة ندوة حول السينما وحقوق الإنسان، في تأكيد على أن الفن السابع أداة للتفكير والنقاش وإثارة الأسئلة الكبرى المرتبطة بالكرامة والعدالة والحرية. كما ستنظم إدارة المهرجان فعالية "Star Walk"، وهي مسيرة فنية ستجمع عددا من الفنانين وستنطلق من شاطئ سيدي العابد نحو شاطئ الكازينو، ضمن حملة "شواطئ نظيفة"، في رسالة تؤكد أن الثقافة لا تنفصل عن المسؤولية البيئية والمجتمعية.

> المهرجان انتقل خلال سنوات قليلة من مجرد فكرة وحلم مجموعة من عشاق السينما إلى مشروع ثقافي متكامل

وستختتم فعاليات الدورة بماستر كلاس للفنان رفيق بوبكر، وعروض خاصة بالأفلام القصيرة المشاركة في برنامج "سيني مدرسة"، قبل أن تسدل الستار على المهرجان بحفل ختامي سيشهد تكريم الفنانين أنس الباز وعائشة ماهماه. وشدد عبدالواحد مجاهد على أن فلسفة المهرجان تقوم على تحقيق التوازن بين الانفتاح على التجارب العالمية والوفاء للهوية المغربية، معتبرا أن هذا التوازن هو سر نجاح أي مشروع ثقافي يسعى إلى العالمية دون التفريط في خصوصيته.

وقال في هذا السياق "نؤمن بأن بناء جمهور سينمائي واع يبدأ من احترام الهوية المحلية والانفتّاح الذكي على العالم. لذلك نحرص على تقديم أفلام عالمية إلى جانب الإنتاج المغربي، في سياق يعزز حضور السينما الوطنية ويمنحها فرصة التألق وسط التجارب الدولية. هذا التوازن هو الذي سيجعل من 'سيني بلاج' مرجعا ثقافيا وسينمائيا إقليميا ودوليا، ويساهم في ترسيخ مكانة المغرب جسراً للحوار بين الثقافات".

واختتم مدير المهرجان حديثه بتوجيه دعوة مفتوحة إلى المؤسسات والشركاء والمبدعين والفاعلين الثقافيين من أجل الانخراط في دعم هذا المشروع، مؤكداً أن نجاحه لم يكن ثمرة جهود فردية، وإنما نتيجة عمل جماعي آمن بقوة الثقافة وقدرتها على صناعة المستقبل.

وأضاف "أشكر كل من ساهم في بناء هذا المشروع على امتداد السنوات السبع الماضية. بالنسبة إلينا، لم يعد مهرجان 'سيني بلاج' مجرد موعد سينمائي سنوي، لأنه أصبح منارة ثقافية تحمل رسالة إنسانية وتنموية، وتفتح آفاقاً جديدة أمام السينما المغربية والعربية. ونحن ننظر إلى المستقبل بكل تفاؤل، مؤمنين بأن ما تحقق حتى اليوم ليس سوى بداية لمسار أكثر إشراقا وطموحا".

فنان يعزز حضور السينما المغربية

العرب
الجمعة 2026/07/24
السنة 49 العدد 13869

الفيديو القصير... القوة الناعمة في العصر الرقمي

المنصات الرقمية تعيد تعريف الزمن السياسي

كيف تحول الفيديو القصير من أداة ترفيه إلى سلاح رقمي في معارك النفوذ والوعي، وكيف أصبحت الثواني القليلة تصنع الإدراك الجمعي، وتعيد تعريف القوة والسيطرة في عصر السرعة والخوارزميات، حيث تتحول الصورة إلى أداة لتوجيه المشاعر وصياغة الروايات السياسية والأمنية عالميًا.

المستقبل لمن يمتلك الرواية الأسرع والأكثر إقناعًا

علي قاسم
كاتب سوري

قبل سنوات قليلة فقط، كان يُنظر للفيديو القصير بوصفه الابن المدلل لاقتصاد الترفيه. مساحة لا تتجاوز بضع ثوان، يرقص فيها شاب أو يروي آخر طرفة، أو يعرض طاه وصفة سريعة، بينما تتسابق المنصات الرقمية على جذب ملايين المستخدمين الباحثين عن جرعة يومية من المتعة الخفيفة. لكن العالم تغير بسرعة أكبر من سرعة التمرير على شاشة الهاتف. وما كان وسيلة للترفيه أصبح اليوم إحدى أكثر أدوات النفوذ تأثيرًا في السياسة والأمن والحرب النفسية.

لم يعد السؤال المطروح في غرف العمليات الأمنية: كم نملك من الدبابات؟ بل أصبح سؤالًا مختلفًا تمامًا: كم نملك من المقاطع القادرة على تغيير وعي الناس خلال ثلاثين ثانية؟

ذخيرة رقمية

إننا نعيش مرحلة تاريخية انتقلت فيها المعركة من الميدان إلى الشاشة، ومن السيطرة على الأرض إلى السيطرة على الانتباه. لم تعد القوة تُقاس فقط بما تمتلكه الدول من ترسانة عسكرية، وإنما أيضًا بقدرتها على صياغة الرواية الأولى، لأن الرواية التي تصل أولًا كثيرًا ما تصبح هي الحقيقة، حتى وإن ثبت لاحقًا أنها كانت ناقصة أو مضللة.

لقد أعادت المنصات الرقمية تعريف الزمن السياسي. فالأحداث التي كانت تستغرق أيامًا حتى تصل إلى الجمهور، أصبحت تُبث مباشرة من قلب الميدان، بينما تتحول اللقطات القصيرة إلى مادة تتداولها ملايين الهواتف خلال دقائق. ولم يعد المواطن يقرأ تقارير مطولة لفهم ما يجري، بل يبني انطباعه الأول من مقطع لا يتجاوز نصف دقيقة. وهنا تكمن المفارقة الخطيرة؛ إذ أصبح الاختزال نفسه أداة لصناعة الإدراك، لا مجرد وسيلة لتوفير الوقت.

> لم يعد السؤال المطروح في غرف العمليات الأمنية: كم نملك من الدبابات؟ بل أصبح: كم نملك من المقاطع القادرة على تغيير الوعي؟

لم يعد الفيديو القصير منتجًا إعلاميًا عاديًا، بل تحول إلى ما يشبه "الذخيرة الرقمية". فكل ثانية داخله تُصمم بعناية، وكل زاوية تصوير تحمل رسالة، وكل موسيقى أو تعليق أو حركة كاميرا يمكن أن تغير الانطباع النفسي للمشاهد. ولم تعد الدول وحدها من يستخدم هذا السلاح، بل أصبحت التنظيمات المسلحة، والأجهزة الأمنية، والأحزاب السياسية، وحتى الشركات التجارية، تتنافس جميعها على احتلال الشاشة الصغيرة التي يحملها كل إنسان في جيبه.

لقد كشفت الحروب الحديثة أن السيطرة على الصورة أصبحت تسبق السيطرة على الميدان. ففي الحرب الروسية – الأوكرانية، كما في حرب غزة، لم تكن المعارك تُخاض بالسلاح فقط، بل بالمقاطع المصورة التي تُنشر بعد دقائق من وقوع الحدث، ويُعاد تدويرها بلغات متعددة، لتخاطب جماهير مختلفة، ولكل جمهور رسالته الخاصة. وفي كثير من الأحيان كان المقطع المصور يحقق تأثيرًا سياسيًا يفوق تأثير البيانات العسكرية المطولة.

وليس هذا التحول وليد الصدفة، بل هو نتيجة طبيعية لعصر السرعة. فالفيديو القصير وُلد أصلًا ليواكب الإنسان الذي لم يعد يمتلك رفاهية الوقت. لكنه، مع مرور الزمن، تجاوز وظيفته الأولى، ليصبح أداة قادرة على تعبئة الجماهير، وصناعة الرموز، وتوجيه المشاعر، وحتى إعادة تعريف العدو والصديق في الوعي الجمعي.

واليوم تدرك المؤسسات الأمنية حول العالم هذه الحقيقة أكثر من أي وقت مضى. فلم يعد إنتاج المحتوى الرقمي مهمة ثانوية ملحقة بالإعلام الرسمي، بل أصبح جزءًا من منظومة الأمن الوطني. إذ إن الدولة التي تعجز عن إنتاج روايتها بسرعة، تجد نفسها مضطرة إلى الدفاع عن نفسها في مواجهة روايات يصوغها الآخرون.

غير أن هذا التحول يحمل مفارقة عميقة. فالقوة التي تمنح الفيديو القصير تأثيره الهائل هي ذاتها التي تجعله أداة شديدة الخطورة. فهو ينتشر بسرعة تفوق قدرة المؤسسات على التحقق، ويثير المشاعر قبل أن يمنح العقل فرصة للتفكير، ويصنع الأحكام قبل اكتمال الوقائع. لذلك، لم يعد الأمن الرقمي يقتصر على حماية الشبكات والبيانات، بل أصبح يشمل أيضًا حماية الإدراك العام من التلاعب.

وهكذا، لم يعد الفيديو القصير مجرد وسيلة اتصال، بل أصبح أحد أسلحة القرن الحادي والعشرين؛ سلاحًا لا يُطلق الرصاص، لكنه يستطيع أن يبث الخوف، أو الغضب، أو الثقة، أو الأمل، في ملايين العقول خلال ثوان معدودة.

ومن هنا تبدأ المعركة الحقيقية: ليست معركة إنتاج الفيديو، بل معركة السيطرة على الطريقة التي يقرأ بها الناس ما يشاهدونه. ففي العصر الرقمي، قد تصبح ثلاثون ثانية كافية لتغيير اتجاه نقاش عام، أو لإشعال أزمة سياسية، أو لتثبيت قصة يصعب تفكيكها لاحقًا.

صناعة المحتوى والإدراك

إذا كان السلاح التقليدي يهدف إلى السيطرة على الأرض، فإن السلاح الرقمي الجديد يسعى إلى السيطرة على الإدراك. وهذه هي الثورة الحقيقية التي أحدثها الفيديو القصير؛ لم يعد مجرد وسيلة لنقل حدث وقع بالفعل، بل أصبح جزءًا من الحدث نفسه، بل وأحيانًا هو الحدث الأكثر تأثيرًا.

لقد أدركت الدول، والأجهزة الأمنية، والمؤسسات العسكرية، أن المعركة لم تعد تنتهي عند إسكات صوت المدافع، بل تبدأ بعد ذلك مباشرة على شاشات الهواتف. فكل عملية أمنية، وكل مداهمة، وكل عملية إنقاذ، وكل اعتقال، أصبحت تُصوَّر وتُمنتج وتُنشر بطريقة مدروسة، لأن الجمهور لم يعد يكتفي بمعرفة ما جرى، بل يريد أن يراه بعينيه. ومن يملك الصورة أولًا، يملك غالبًا حق صياغة الرواية الأولى.

ولهذا، لم يعد الفيديو القصير مجرد وسيلة إعلامية، بل أصبح أحد عناصر منظومة الأمن الوطني. فكما تستثمر الدول في أنظمة المراقبة والاستخبارات والأقمار الصناعية، أصبحت تستثمر أيضًا في وحدات إنتاج المحتوى الرقمي، وفي فرق متخصصة في تحليل اتجاهات الرأي العام، وقياس أثر كل ثانية تُنشر على المنصات المختلفة.

ويعود ذلك إلى أن قوة الفيديو القصير لا تكمن في المعلومات التي يحملها، بل في الطريقة التي يختصر بها الواقع. فهو لا يطلب من المشاهد أن يفكر طويلًا، وإنما يدفعه إلى الشعور فورًا. والإنسان، بطبيعته، يتخذ كثيرًا من مواقفه الأولى بناءً على الانطباع العاطفي قبل التحليل العقلاني، وهو ما يجعل الصورة المتحركة أكثر قدرة على التأثير من عشرات الصفحات المكتوبة.

لقد أثبتت الدراسات في علوم الاتصال أن المحتوى المرئي القصير يرسخ في الذاكرة بدرجة تفوق النصوص الطويلة، خصوصًا عندما يقترن بالموسيقى، أو المؤثرات البصرية، أو التعليق الصوتي المكثف. وهنا تحديدًا يتحول الفيديو إلى أداة نفسية بالغة الفاعلية؛ فهو لا ينقل المعلومة فحسب، بل يصنع الإحساس المصاحب لها.

ومن هنا نفهم لماذا أصبحت الأجهزة الأمنية في عدد متزايد من الدول تعتمد على الفيديوهات القصيرة في مخاطبة الرأي العام. فحين تريد طمأنة المواطنين بعد إحباط هجوم، أو إظهار جاهزية قواتها، أو توجيه رسالة ردع إلى جماعة إجرامية، فإنها لم تعد تكتفي ببيان مكتوب، بل تنتج مقطعًا لا يتجاوز دقيقة واحدة، مصممًا بعناية ليترك أثرًا نفسيًا محددًا.

الأمر ذاته ينطبق على الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة. فهي أيضًا أدركت أن المعركة الإعلامية لا تقل أهمية عن المعركة العسكرية. ولذلك، لم يعد هدفها تحقيق مكاسب ميدانية فقط، بل إنتاج صور قادرة على إثارة الخوف، أو استقطاب الأنصار، أو إظهار نفسها بوصفها قوة لا تُقهر. وفي هذا السياق، يصبح الفيديو جزءًا من إستراتيجية الحرب النفسية، لا مجرد وسيلة لتوثيقها.

ولعل أخطر ما في هذه الظاهرة أن كلفة إنتاج هذا السلاح تكاد تكون معدومة مقارنة بأي وسيلة تأثير أخرى. فالهاتف الذكي، وبرنامج بسيط للمونتاج، واتصال بالإنترنت، تكفي جميعها لإنتاج مادة قد يشاهدها عشرات الملايين خلال ساعات. لقد انهارت الحواجز التقليدية بين المنتج والمتلقي، وأصبح أي فرد قادرًا على أن يتحول، في لحظة، إلى فاعل مؤثر في الفضاء العام.

وهذا ما يمنح الفيديو القصير ميزة لم تعرفها أدوات الاتصال السابقة: الانتشار الفوري. فالصحيفة تحتاج إلى الطباعة والتوزيع، والقناة التلفزيونية تحتاج إلى جدول بث، أما الفيديو الرقمي فلا يحتاج سوى إلى ضغطة زر. ومنذ اللحظة الأولى، تبدأ الخوارزميات في دفعه نحو ملايين المستخدمين إذا حقق معدلات تفاعل مرتفعة.

لكن الانتشار السريع ليس سوى نصف القوة. أما النصف الآخر، فيكمن في القدرة على التحكم في السردية. فمن خلال اختيار لحظة معينة، أو زاوية تصوير محددة، أو حذف سياق كامل، يمكن إعادة بناء الحدث بما يخدم رواية بعينها. وقد لا تكون الصورة مزيفة، لكنها قد تكون ناقصة، والنقص أحيانًا لا يقل خطورة عن الكذب.

ولهذا أصبح التوثيق الانتقائي إحدى أبرز أدوات الصراع الإعلامي. فكل طرف يعرض ما يدعم موقفه، ويغفل ما يناقضه، لتتحول الحقيقة إلى فسيفساء من المقاطع المجتزأة، يختار كل جمهور منها ما ينسجم مع قناعاته المسبقة. وهكذا، لا تعود المعركة حول الوقائع نفسها، بل حول أي الوقائع تستحق أن تُرى، وأيها يجب أن تبقى خارج الإطار.

وفي السياق الأمني، يُستخدم هذا الأسلوب لتحقيق أهداف متعددة. فقد يكون الهدف الردع، عبر إظهار قدرة الدولة على الوصول إلى المطلوبين، أو التعبئة، من خلال رفع معنويات المؤيدين وتعزيز ثقتهم بالمؤسسات، أو التشهير، باستهداف أفراد أو جماعات وتصويرهم بوصفهم مصدرًا للخطر. كما يمكن أن يُستخدم لبث رسائل غير مباشرة إلى الخصوم، مفادها أن الأجهزة تمتلك القدرة على الرصد والمتابعة، حتى دون الإفصاح عن كل ما تعرفه.

لكن القوة الحقيقية للفيديو القصير لا تكمن في أنه يخبر الناس بما يفكرون فيه، بل في أنه يحدد لهم ما الذي ينبغي أن يفكروا فيه أصلًا. فهو يختار القضية، ويحدد زاوية النظر إليها، ويمنح بعض الوقائع أولوية على غيرها. ومن هنا، لم يعد التحكم في المحتوى مجرد نشاط إعلامي، بل أصبح جزءًا من إدارة المجال العام، بل ومن إدارة الأمن ذاته.

ولهذا، فإن معارك المستقبل قد لا تبدأ بإطلاق رصاصة، وإنما بإطلاق مقطع لا تتجاوز مدته ثلاثين ثانية. ففي عالم تتنافس فيه الدول على احتلال انتباه الإنسان قبل احتلال الأرض، أصبحت الثواني القليلة تمتلك من القوة ما كان يحتاج، قبل عقود قليلة، إلى جيوش كاملة لتحقيقه.

كل شيء قابل للتشكيك

لكن لكل سلاح ثمنه، وثمن الفيديو القصير قد يكون أكبر مما يبدو للوهلة الأولى. فالقوة نفسها التي تجعل منه وسيلة فعالة للتأثير، تجعله أيضًا إحدى أخطر أدوات التضليل في العصر الحديث. وإذا كانت الدول قد اكتشفت قيمته الأمنية، فإن الخصوم اكتشفوا، بالسرعة نفسها، كيف يمكن تحويله إلى أداة لإرباك الدول ذاتها.

لقد دخل العالم مرحلة جديدة لم يعد السؤال فيها: هل وقع الحدث؟ بل أصبح: هل هذا الفيديو حقيقي؟ وهذه ليست مجرد أزمة تقنية، بل أزمة ثقة عميقة تضرب أساس المجال العام. فكلما ازدادت القدرة على إنتاج صور مقنعة، ازداد عجز الجمهور عن التمييز بين الحقيقة والمحاكاة، وبين الوقائع وصناعتها.

ومع الطفرة الهائلة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، لم يعد الأمر يقتصر على اقتطاع مقطع من سياقه أو إضافة تعليق مضلل، بل أصبح بالإمكان إنتاج مقاطع كاملة لأشخاص لم يقولوا ما يُنسب إليهم، أو لأحداث لم تقع أصلًا. وهكذا، انتقلنا من عصر "الفيديو بوصفه دليلًا" إلى عصر "الفيديو بوصفه موضع اتهام".

> كلما ازدادت القدرة على إنتاج صور مقنعة، ازداد عجز الجمهور عن التمييز بين الحقيقة والمحاكاة، وبين الوقائع وصناعتها

وهنا تكمن المفارقة الكبرى. فالدول التي تلجأ إلى الفيديو القصير لتعزيز الثقة قد تجد نفسها، مع مرور الوقت، تساهم -من حيث لا تدري- في تقويض تلك الثقة. فالإفراط في استخدام المقاطع المنتقاة، أو المشاهد المصممة بعناية، أو الرسائل العاطفية المكثفة، قد يدفع الجمهور إلى الاعتقاد في أن كل محتوى رسمي يخضع للمونتاج والانتقاء، وأن ما يُعرض ليس الحقيقة كاملة، بل الجزء الذي يخدم رواية محددة.

وهذا التآكل التدريجي للثقة أخطر بكثير من أي حملة دعائية معادية. لأن الدولة تستطيع الرد على خصومها، لكنها تجد صعوبة أكبر في استعادة ثقة مواطنيها إذا بدأت تتآكل من الداخل.

ولعل المشكلة الأكثر تعقيدًا تكمن في أن المنصات الرقمية لا تكافئ الحقيقة، بل تكافئ الانتباه. والخوارزميات لا تسأل إن كان المحتوى دقيقًا أو متوازنًا، بل تقيس عدد المشاهدات، وسرعة التفاعل، وحجم المشاركة. وكلما كان الفيديو أكثر إثارة، زادت فرص انتشاره، حتى وإن كان أقل التزامًا بالدقة.

وهكذا، يدخل الأمن في منافسة مع الترفيه، والسياسة في منافسة مع الإثارة، والحقيقة في منافسة مع الخيال. وفي كثير من الأحيان لا يفوز الأكثر صدقًا، بل الأكثر قدرة على جذب الانتباه خلال الثواني الأولى.

معركة على الوعي

ومن هنا، يصبح الاستقطاب نتيجة شبه حتمية. فالفيديو القصير، بطبيعته، لا يحتمل التعقيد. إنه يختزل القضايا إلى أبيض وأسود، وبطل وخصم، وانتصار وهزيمة. أما المناطق الرمادية، والسياقات التاريخية، والتفسيرات المركبة، فلا تجد مكانًا في ثلاثين ثانية.

ولذلك، فإن المجتمعات التي تعتمد بصورة مفرطة على هذا النمط من الاتصال تصبح أكثر ميلًا إلى الأحكام السريعة، وأقل استعدادًا للحوار. فكل فيديو جديد يتحول إلى مادة لتأكيد القناعات السابقة، لا إلى فرصة لمراجعتها. وهكذا، يتحول الفضاء الرقمي إلى غرف مغلقة، يسمع فيها كل طرف ما يريد سماعه، ويرى فقط ما ينسجم مع تصوراته.

وهنا يبرز السؤال الأخلاقي الذي ستواجهه الدول خلال السنوات المقبلة: هل يحق للأجهزة الأمنية استخدام الأدوات نفسها التي يستخدمها خصومها؟

قد يبدو الجواب بديهيًا في أوقات الأزمات؛ فحماية الأمن القومي تقتضي امتلاك وسائل اتصال فعالة وسريعة. لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح النجاح في التأثير أهم من الالتزام بالدقة، أو عندما تتحول المعركة الإعلامية إلى غاية في ذاتها، لا إلى وسيلة لشرح الوقائع.

إن الدولة الحديثة لا تُقاس فقط بقدرتها على حماية حدودها، بل أيضًا بقدرتها على حماية الحقيقة داخل فضائها العام. فإذا فقد المواطن ثقته في المعلومات الرسمية، فسوف يبحث عن بدائل، وقد يجدها في مصادر أقل مهنية وأكثر تطرفًا. وهكذا، تتحول محاولة السيطرة على السردية إلى نتيجة معاكسة تمامًا.

لذلك، تبدو الحاجة ملحة إلى بناء إطار قانوني وأخلاقي ينظم استخدام الفيديو القصير في المجال الأمني والإعلامي. ليس بهدف تقييد الاتصال، بل لضمان ألا يتحول إلى أداة دائمة للتلاعب بالمشاعر أو صناعة الإدراك بعيدًا عن الوقائع.

وهذا الإطار لا ينبغي أن يقتصر على الحكومات وحدها، بل يجب أن يشمل شركات المنصات الرقمية أيضًا. فهذه الشركات لم تعد مجرد وسطاء تقنيين، بل أصبحت أطرافًا فاعلة في تشكيل الأمن المعلوماتي للدول. والخوارزمية التي تقرر ما يشاهده مئات الملايين يوميًا أصبحت، عمليًا، جزءًا من معادلة الأمن القومي، حتى وإن لم تحمل صفة رسمية.

> لقد انهارت الحواجز التقليدية بين المنتج والمتلقي، وأصبح أي فرد قادرًا على أن يتحول، إلى فاعل مؤثر في الفضاء العام

وفي المقابل، يحتاج الجمهور نفسه إلى نوع جديد من الثقافة؛ ثقافة لا تكتفي بمشاهدة الفيديو، بل تسأل عن مصدره، وسياقه، وتوقيته، والغاية من نشره. فالمعركة المقبلة لن تكون بين الحقيقة والكذب فقط، بل بين المواطن القادر على التفكير النقدي، والمستهلك الذي يصدق أول صورة تقع أمامه.

الأمن في القرن الحادي والعشرين يبدأ من شاشة الهاتف بقدر ما يبدأ من الحدود. والمعركة على الوعي لا تقل أهمية عن المعركة على الأرض. ففي زمن الذكاء الاصطناعي والخوارزميات، قد تُغير ثلاثون ثانية اتجاه نقاش وطني، أو تؤثر في نتائج انتخابات، أو تشعل اضطرابات، أو تمنعها.

لهذا، فإن الفيديو القصير ليس مجرد صيحة إعلامية عابرة، بل هو أحد أهم أسلحة القوة الناعمة في العصر الرقمي. إنه سلاح لا يطلق رصاصة، لكنه قد يغير مزاج أمة. لا يهدم جسرًا، لكنه قد يهدم الثقة التي يقوم عليها المجتمع. ولا يحتل مدينة، لكنه قد يحتل العقول قبل أن تصل إليها أي قوة أخرى.

وربما لهذا السبب لم تعد معارك المستقبل تُقاس بعدد الدبابات أو الطائرات فقط، بل بعدد المقاطع التي تنتصر في سباق الخوارزميات. لقد أصبح الزمن نفسه جزءًا من السلاح؛ فالثواني التي كانت تُعد زمنًا ضائعًا، أصبحت اليوم وحدة قياس جديدة للقوة.

وفي النهاية، قد يكون أخطر ما في هذا التحول أننا دخلنا عصرًا لا تحتاج فيه الحروب إلى أصوات الانفجارات كي تبدأ. يكفي أحيانًا أن يظهر مقطع مدته خمس عشرة ثانية على شاشة هاتف، حتى تبدأ معركة كاملة داخل وعي ملايين البشر. وفي هذا العالم الجديد، لم تعد القوة تُقاس بما تملكه الدول من عتاد فقط، بل بما تستطيع أن تزرعه في عقول الناس خلال لحظات خاطفة.

المستقبل لن يكون لمن يمتلك السلاح الأقوى فحسب، بل لمن يمتلك الرواية الأسرع والأكثر إقناعًا.

العرب
الجمعة 2026/07/24
السنة 49 العدد 13869

حصيلة مخيبة للآمال لقارة آسيا في نهائيات مونديال 2026

خروج مبكر ورقم سلبي لأربعة منتخبات عربية

منافسة الكبار

شهدت بطولة كأس العالم 2026 مشاركة قياسية للقارة الآسيوية بواقع تسعة منتخبات، لكن حصيلة المشاركة جاءت مخيبة للآمال في المجموع العام، حيث اقتصر التأهل إلى دور الـ32 على منتخبي أستراليا واليابان قبل خروجهما من هذا الدور، في حين تذيلت خمسة منتخبات وهي العراق والأردن وقطر والسعودية وأوزبكستان مجموعاتها دون تحقيق أي انتصار، وفشلت إيران وكوريا الجنوبية في التأهل ضمن أفضل المنتخبات صاحبة المركز الثالث.

زيورخ - دخلت المنتخبات الآسيوية كأس العالم 2026 بطموحات كبيرة، مستفيدة من التوسع التاريخي في عدد مقاعد القارة إلى تسعة، إلا أن الحصيلة الفنية جاءت دون التوقعات، بعدما عجزت غالبية المنتخبات عن استثمار هذه الفرصة وتحقيق حضور مؤثر في البطولة. ولم ينجح في تجاوز دور المجموعات سوى منتخبي اليابان وأستراليا، قبل أن تنتهي مغامرتهما عند دور الـ32، فيما غادرت خمسة منتخبات آسيوية البطولة من دون أي انتصار، وهي السعودية وقطر والعراق والأردن وأوزبكستان، بينما أخفق منتخبا إيران وكوريا الجنوبية في خطف إحدى بطاقات أفضل أصحاب المركز الثالث.

ونجح المنتخب الأسترالي في التواجد بالأدوار الإقصائية للمرة الثانية على التوالي، ممتلكا خط دفاع قوي لم يستقبل سوى ثلاثة أهداف في أربع مباريات، إلى جانب بروز عناصر شابة مثل باتريك بيتش ولوكاس هيرنجتون وبول أوكون إنجستلر ونيستوري إيراندوست. ولكن العقم الهجومي ألقى بظلاله على الفريق، حيث لم يسجل سوى هدفين في أربع مواجهات، ليبقى البحث عن مهاجم صريح أولوية أمام المدرب تونى بوبوفيتش قبل كأس آسيا المقبلة في السعودية العام المقبل.

خروج مبكر

أما المنتخب الإيراني، فهو الوحيد رفقة إسبانيا الذي لم يتلق أي خسارة في المونديال، بعد تعادله مع نيوزيلندا 2 – 2 وبلجيكا سلبيا ومصر 1 – 1، لكنه كان أول المغادرين من بين أصحاب المركز الثالث بفارق الأهداف. وأكد الاتحاد الإيراني استمرار المدرب أمير قلعه نوي حتى بطولة كأس آسيا، على الأقل، مع البدء في عملية إحلال وتجديد لخفض معدل أعمار اللاعبين.

وفي أول مشاركة له منذ 40 عاما، قدم المنتخب العراقي مستويات مقبولة رغم خروجه من دور المجموعات بثلاث هزائم أمام النرويج وفرنسا والسنغال. وسجل أيمن حسين ثاني أهداف العراق التاريخية في المونديال، بينما أوعز المدرب غراهام أرنولد معظم الأهداف التي استقبلها الفريق إلى أخطاء فردية، مبيناً وجود أساس جيد يمكن البناء عليه للمستقبل.

وكان المنتخب الياباني يطمح في المنافسة على اللقب، وحقق ريمونتادا أمام هولندا وفوزا تاريخيا على تونس، لكنه ودع البطولة من دور الـ32 أمام البرازيل. ويتجه الاتحاد الياباني إلى تجديد عقد المدرب هاجيمي موريياسو حتى بطولة كأس آسيا المقبلة، مع الاعتماد على ركائز مثل تاكيهيرو تومياسو وتاكيفوسا كوبو وأياسي ويدا، إضافة إلى المواهب الصاعدة.

ودع المنتخب الأردني مشاركته المونديالية الأولى بثلاث هزائم أمام النمسا والجزائر وإسبانيا، لكنه نجح في التسجيل خلال جميع المباريات، وكان علي علوان صاحب أول هدف أردني في المونديال. وعقب البطولة، أعلن الاتحاد الأردني رحيل المدرب جمال سلامي وتعيين بادو الزاكي لخوض منافسات كأس آسيا المرتقبة.

ومن جانبه، عانى منتخب كوريا الجنوبية بعد بداية قوية بالفوز على التشيك 2 – 1، إذ تعرض لهزيمتين متتاليتين أمام المكسيك وجنوب أفريقيا، ليغادر من دور المجموعات. وأدت هذه النتيجة إلى رحيل المدرب هونغ ميونغ بو، لتتجه الأنظار نحو عملية إعادة بناء الفريق بقيادة لي كانغ إن.

ولم يتمكن المنتخب القطري، بطل آسيا، من التأهل للدور الثاني، واكتفى بتحقيق أول نقطة له في تاريخ المونديال بالتعادل مع سويسرا، قبل الخسارة أمام كندا والبوسنة والهرسك، ويتطلع العنابي تحت قيادة المدرب الإسباني خولين لوبيتيجي إلى التعويض في البطولة القارية المقبلة.

> المنتخب القطري، بطل آسيا، لم يتمكن من التأهل للدور الثاني، واكتفى بتحقيق أول نقطة له في تاريخ المونديال بالتعادل مع سويسرا

أما المنتخب السعودي، فودع المونديال بعد تعادله مع أوروغواي والرأس الأخضر وخسارته أمام إسبانيا، حيث أثر ضعف النجاعة الهجومية على نتائج فريق المدرب جورجوس دونيس، الذي يستعد لإعادة هيكلة تشكيلته والاعتماد على عناصر شابة مثل مصعب الجوير.

وأخيرا، قدم منتخب أوزبكستان أداء مقبولا في مشاركته الأولى بالمونديال رغم تلقيه ثلاث هزائم، حيث سجل عباسبيك فايزولاييف أول هدف تاريخي لبلاده أمام كولومبيا، وفاز هدف إلدور شومورودوف ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية بإشادة واسعة، ليخرج فريق المدرب فابيو كانافارو بخبرة مهمة للبناء عليها في الاستحقاقات القادمة، بحسب الموقع الرسمي للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا).

تراجع أوروبي

رغم زيادة الحصة الآسيوية إلى رقم غير مسبوق، فإن مونديال 2026 أكد أن اتساع التمثيل لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى المنافسة، ليضع اتحادات القارة أمام تحد جديد يتمثل في تحويل هذا الحضور العددي إلى نتائج فنية تعكس تطور كرة القدم الآسيوية في الاستحقاقات المقبلة.

وفي هذه الأثناء لا تزال منتخبات قارة أوروبا هي الأكثر تمثيلا في الأدوار الإقصائية من حيث العدد بتأهل 13 منتخبا من أصل 16، بنسبة بلغت 81.25 في المئة، ما يعني أن نسبة نجاح منتخبات القارة العجوز أقل من نظيرتها السمراء. وترى الصحيفة أن التقدّم الأفريقي يقلل من شعور السيطرة المطلقة لمنتخبات القارة الأوروبية على بطولة كأس العالم. أما في قارة أميركا اللاتينية فقد نجحت 5 منتخبات من أصل 6 في التأهل إلى الدور التالي بنسبة نجاح بلغت 83.3 في المئة.

وكان منتخب أوروغواي بطل العالم في مناسبتين سابقتين (1930، 1950) هو النقطة السوداء في التمثيل اللاتيني بالبطولة، باعتباره الوحيد الذي ودّع المنافسات مبكرا، تاركا الساحة لنظرائه الأرجنتين حامل اللقب، والبرازيل والإكوادور وكولومبيا وباراغواي.

القادسية السعودي يتربص.. المغربي سفيان أمرابط تصدر واجهة سوق الانتقالات

الرباط - قبل بداية الموسم الجديد، عاد اسم الدولي المغربي سفيان أمرابط ليتصدر واجهة سوق الانتقالات، بعدما دخل نادي القادسية السعودي على خط التفاوض مع فريق فنربخشة التركي للتعاقد معه هذا الصيف وفقا لتقارير إخبارية.

ونقل موقع "هسبورت" الإلكتروني المغربي عن صحيفة "فاناتيك" التركية قولها إن إدارة القادسية تقدمت بعرض رسمي تبلغ قيمته 20 مليون يورو لشراء عقد لاعب وسط المنتخب المغربي، في خطوة تعكس رغبة النادي السعودي في تعزيز تشكيلته بلاعبين أصحاب خبرة في الملاعب الأجنبية، ضمن مشروعه الرامي إلى تكوين فريق قادر على المنافسة على أعلى المستويات في دوري "روشن" للمحترفين. وأضافت الصحيفة أن مسؤولي فنربخشة يدرسون العرض بعناية، إذ لم يحسم بعد مستقبل اللاعب، في انتظار تقييم الجوانب المالية والرياضية للصفقة ومدى تأثير رحيله على خطط الفريق للموسم المقبل.

وفي المقابل لا يبدو أن القادسية سيكون وحده في سباق الظفر بخدمات أمرابط، إذ أشار التقرير إلى أن الاتحاد السعودي يراقب تطورات الملف عن كثب، ويستعد لتقديم عرض رسمي بقيمة قريبة من العرض المقدم من القادسية، في إطار سعيه لتدعيم خط وسطه بلاعب يتميز بالقوة البدنية والقدرة على افتكاك الكرات والخبرة الدولية. ومن المرتقب أن تشهد الأيام المقبلة تطورات جديدة في ملف انتقال أمرابط، مع استمرار المفاوضات بين الأطراف المعنية، في وقت يترقب فيه اللاعب وجهته المقبلة وسط اهتمام متزايد من أندية الدوري السعودي.

من ناحية أخرى تعاقد نادي إيسويتش تاون الصاعد حديثا إلى الدوري الإنجليزي الممتاز لكرة القدم، مع المدافع المغربي عيسى ديوب بعقد مدته 4 سنوات. وقال إيسويتش تاون الأربعاء عبر موقعه "يفخر نادي إيسويتش تاون بتأكيد التعاقد مع عيسى ديوب من نادي فولهام". وأضاف "وصل المدافع المركزي إلى تاون مقابل رسوم لم يتم الكشف عنها، ووقع عقدا يمتد حتى صيف عام 2030".

> لا يبدو أن القادسية سيكون وحده في سباق الظفر بخدمات أمرابط، فالاتحاد السعودي يراقب تطورات الملف عن كثب

وكان ديوب (29 عاما) انضم إلى فولهام في صيف 2022 قادما من وست هام، حيث خاض خلال 4 سنوات 96 مباراة، وسجل 3 أهداف، وقدم تمريرة حاسمة واحدة.

وعلى الصعيد الدولي مثل ديوب جميع الفئات العمرية للمنتخب الفرنسي حتى فئة تحت 21 عاما، وكان أحد أفراد المنتخب الفرنسي المتوج ببطولة أوروبا تحت 19 عاما سنة 2016، وسجل هدفا في المباراة النهائية أمام إيطاليا.

وفي عام 2026 قرر تمثيل المنتخب المغربي مستفيدا من أصوله المغربية من جهة والدته، ليتلقى أول استدعاء في مارس من العام نفسه، ويخوض أول مباراة دولية أمام الإكوادور، قبل أن يشارك في نهائيات كأس العالم.

وخلال مونديال 2026 خاض ديوب 5 مباريات، وذلك أمام البرازيل وأسكتلندا في دور المجموعات، وأمام هولندا حيث سجل هدفا، كما شارك أساسيا في مواجهتي كندا وفرنسا في الأدوار الإقصائية، مؤكدا حضوره بصفته أحد أبرز عناصر دفاع "أسود الأطلس".

ومن المقرر أن ينضم ديوب إلى تدريبات إيسويتش تاون عقب انتهاء المعسكر الإعدادي المقام في مدينة لا مانغا الإسبانية، بعد حصوله على فترة راحة إثر مشاركته الدولية مع المنتخب المغربي.

قوة وحماس

مستقبل بين أربعة منتخبات.. هيرفي رينارد يجذب أنظار أفريقيا وآسيا

باريس - لا يزال المدرب الفرنسي هيرفي رينارد يجذب الأنظار رغم فترة تدريبه القصيرة لمنتخب تونس خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم 2026.

ويعتبر رينارد من أبرز المرشحين لتدريب المنتخبات الوطنية، إذ يحظى باهتمام كبير من العديد من المنتخبات، محافظا على قيمته العالية في سوق التدريب رغم الفترة الوجيزة التي قضاها مؤخرا مع المنتخب التونسي خلال المونديال الماضي.

ووفقا لشبكة "فوت ميركاتو" الفرنسية، لا يزال رينارد يحظى بتقدير واسع في أفريقيا وآسيا بفضل سجله الحافل، فقد ترك بصمة واضحة خلال فترة تدريبه للمنتخب السعودي، الذي قاده إلى نتائج جيدة للغاية جعلته من أكثر المدربين طلبا في المنطقة. وتضع وسائل الإعلام الكورية الجنوبية رينارد على رأس قائمة المرشحين لخلافة هونغ ميونغ بو، الذي غادر منصبه بعد خروج منتخب كوريا الجنوبية من دور المجموعات في بطولة كأس العالم الأخيرة. ولا تقتصر اهتمامات رينارد على آسيا فقط، بل يتردد اسمه بقوة في القارة السمراء أيضا، حيث يعتبر من أبرز المرشحين لتدريب منتخب جنوب أفريقيا خلفا للبلجيكي هوغو بروس.

كما أعاد المنتخب السنغالي طرح اسمه ضمن خياراته، حيث يسعى الاتحاد السنغالي إلى تعزيز مشروعه الفني في المرحلة المقبلة. ووفقا للتقرير الذي تم إعداده في هذا الخصوص، قد يضم المنتخب الجزائري رينار إلى قائمته المختصرة إذا قرر تغيير وجهته من السويسري فلاديمير بيتكوفيتش. وبعد تتويجه بلقب كأس الأمم الأفريقية مع كل من منتخبي زامبيا وكوت ديفوار، يجد رينار نفسه الآن بصدد دراسة عدة خيارات، ويبقى السؤال مطروحا حول وجهته المقبلة بعد تلك الفترة القصيرة مع المنتخب التونسي.

بعد إسدال الستار على نسخة كأس العالم عام 2026، أصبح الحديث الآن يدور حول النسخة المقبلة من المونديال، التي ستقام عام 2030. والكثير من المنتخبات الكبرى التي كانت مرشحة للتتويج بكأس العالم 2026 ستصبح من بين أبرز المرشحين للفوز بلقب مونديال 2030 بطبيعة الحال، ولكن الأمر لا يخلو من المنتخبات الصاعدة التي تتطلع إلى المنافسة بقوة في هذا العرس العالمي الكبير، وفقا للموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا).

وربما لا تبدو أربع سنوات مدة طويلة، لكن أي فريق متلهف سيشعر بها كأنها دهر. لقد أظهر مونديال 2026 كيف يمكن استغلال السنوات الفاصلة بين نسختين من هذا الحدث الكروي الضخم بشكل مثالي، حيث برزت المزيد من المنتخبات من الظل لتصبح منافسا حقيقيا. ولا شك أن المنتخبات التي كانت تحلم باللقب خلال الأسابيع القليلة الماضية ستكون في المنافسة مجددا في عام 2030، لكن عدد المنتخبات القادرة على إقصاء المنتخبات الكبرى يتزايد مع كل بطولة. وقد تكون هذه المنتخبات غير مرشحة للفوز اليوم، ولكن هل ستكون لها فرصة حقيقية في المرة القادمة؟ ومع انحسار غبار كأس العالم 2026، ستتجه الأنظار قريبا إلى النسخة القادمة بعد أربع سنوات. المغرب والبرتغال وإسبانيا ضمنت جميعها المشاركة في مونديال 2030، في ظل تنظيمها هذا الحدث الكبير، وهو ما ينطبق أيضا على أوروغواي والأرجنتين وباراغواي بصفتها الدول المضيفة للاحتفالات المئوية بالبطولة.

كان المغرب وإسبانيا من بين المنتخبات العشرة التي تضم أصغر متوسط أعمار للاعبين في مونديال 2026، حيث أثبتت عروض منتخب أسود الأطلس أنه ليس مجرد ظاهرة عابرة، وأن التركيز القوي على تطوير المواهب الشابة، مع التدقيق بشكل خاص على التدريب الفني، ربما يؤتي ثماره خلال أربع سنوات، لاسيما مع إضافة ميزة اللعب على أرضه. وبالنظر إلى هيمنة إسبانيا في المونديال المنقضي، فليس من المستبعد أن ينضج فريقها الشاب الموهوب أكثر خلال المونديال القادم، وهو احتمال من المرجح أن يكون مصدر قلق لبقية المنتخبات الأخرى، وقد بدا تصريح المدرب لويس دي لا فوينتي الأخير بمثابة تحذير، حينما قال "هذا الفريق لا يلين على الإطلاق".

وبما أن أبطال العالم المتوجين حديثا باللقب لديهم لاعبون جاهزون لشغل جميع المراكز تقريبا، فمن المرجح أن يحافظوا على مستواهم على الأقل، لكن التحدي سيأتي بصورة مختلفة وهو الحفاظ على حماسهم وتفوقهم، بعد أن حصدوا تقريبا جميع الألقاب في خزائن منتخب الماتادور المكتظة.

> رينارد ما زال يحظى بتقدير واسع في أفريقيا وآسيا بفضل سجله الحافل، فقد ترك بصمة واضحة خلال فترة تدريبه للمنتخب السعودي

العرب
الجمعة 2026/07/24
السنة 49 العدد 13869

أبوظبي تستعد لتحويل الثقافة إلى تجربة عالمية

تحت شعار "حكمة الثقافة"، يفتح مهرجان أبوظبي 2026 نافذة جديدة على التجارب الفنية العالمية، مستضيفاً أسماء بارزة في الموسيقى والفنون، ومواصلاً دوره كمنصة تجمع الفنانين والمبدعين، وتعزز مكانة العاصمة الإماراتية مركزا دوليا للحراك الثقافي، عبر فعاليات تمزج بين الأصالة والابتكار.

أكبر احتفاء ثقافي مرتقب

أبوظبي - تستعد العاصمة الإماراتية أبوظبي لاستقبال الدورة الثالثة والعشرين من مهرجان أبوظبي 2026، التي تقام خلال الفترة من 10 أكتوبر إلى 19 ديسمبر المقبلين تحت شعار "حكمة الثقافة"، في احتفاء واسع بالفنون والإبداع والحوار الثقافي، يجمع بين المواهب الإماراتية ونخبة من الفنانين العالميين، ويعكس مكانة دولة الإمارات كوجهة دولية رائدة في دعم الثقافة وتعزيز التواصل بين المجتمعات.

ويأتي المهرجان هذا العام في إطار رؤية ثقافية تسعى إلى إبراز دور الثقافة باعتبارها جسرًا للتفاهم والتبادل المعرفي، حيث يحتفي بدولة الإمارات بوصفها نموذجا حيا يجسد حكمة الثقافة من خلال ما تقدمه من مبادرات ومشروعات تهدف إلى تعزيز الإبداع، ورعاية المواهب، وبناء جسور التعاون مع مختلف الثقافات العالمية.

ويستند برنامج المهرجان في أبوظبي إلى النجاحات التي حققها برنامجه الدولي خارج الدولة، والذي واصل خلال العام الجاري تحقيق حضور لافت، مستقطبا أكثر من 142 ألف زائر عبر فعاليات أقيمت في عدد من العواصم والمدن العالمية، شملت الولايات المتحدة الأميركية وكوريا والنمسا وإسبانيا ولبنان. وأسهم هذا الحضور الخارجي في تعزيز حضور المهرجان كمنصة ثقافية تتجاوز الحدود الجغرافية، وتفتح المجال أمام تبادل الخبرات والتجارب الفنية بين مختلف الشعوب.

وتشهد دورة عام 2026 برنامجا غنيا ومتنوعا يجمع بين الموسيقى الكلاسيكية والفنون المعاصرة والعروض الأدائية، بمشاركة عدد من المؤسسات الثقافية الإماراتية، إلى جانب فنانين وفرق عالمية، حيث تستضيف أبرز المواقع الثقافية في أبوظبي مجموعة من الفعاليات التي تلبي اهتمامات مختلف شرائح الجمهور.

وتتضمن أجندة المهرجان عروضا للأوركسترا العالمية، وأمسيات للجاز، وعروضًا للباليه، وفعاليات موسيقية كبرى، إضافة إلى إنتاجات فنية خاصة تسلط الضوء على التنوع الإبداعي، وتمنح الجمهور تجارب ثقافية تجمع بين الأصالة والابتكار. كما يواصل المهرجان دوره في دعم الفنانين المحليين وإتاحة الفرصة أمام المواهب الإماراتية للظهور ضمن فعاليات دولية المستوى.

وتدشن الأوركسترا الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة فعاليات الموسم الجديد للمهرجان في 10 أكتوبر بأمسية سيمفونية مميزة تقام في "الاتحاد أرينا"، بقيادة المايسترو فرانسوا لوبيز فيرير، وبمشاركة عازف البيانو ديفيد خريكولي، أحد أبرز العازفين الشباب في مجال الموسيقى الكلاسيكية. وتمثل هذه الأمسية احتفاءً بالمستوى المتطور الذي وصلت إليه المواهب الموسيقية الوطنية، وتعكس الاهتمام المتزايد بتطوير المشهد الموسيقي في الإمارات.

كما يستضيف المهرجان في 13 نوفمبر الموسيقار العالمي هانز زيمر في عرض فني ضخم على مسرح "الاتحاد أرينا"، يقدم خلاله مجموعة من أشهر أعماله التي ارتبطت بالسينما العالمية، ضمن رؤية موسيقية تجمع بين الأداء الأوركسترالي الحي والتقنيات الإلكترونية الحديثة. ويعد هذا العرض من أبرز محطات المهرجان، لما يمثله زيمر من تأثير عالمي في مجال تأليف الموسيقى التصويرية للأفلام، وقدرته على تقديم تجارب موسيقية ذات طابع بصري وسمعي متكامل.

وإلى جانب البرنامج الفني، يولي مهرجان أبوظبي اهتماما خاصا بالجانب المجتمعي والتعليمي، تأكيدًا على أهمية جعل الثقافة والفنون جزءا أساسيا من حياة المجتمع. ويتزامن ذلك مع إعلان دولة الإمارات عام 2026 عامًا للأسرة، حيث يركز المهرجان على تقديم مبادرات تستهدف الأطفال والشباب والعائلات، وتعزز مشاركتهم في الأنشطة الفنية والثقافية.

وفي هذا الإطار، يستضيف المهرجان خلال شهر نوفمبر "بينالي الأطفال"، الذي يعد أول بينالي فني مخصص للأطفال في الهواء الطلق في العالم العربي، ويهدف إلى توفير مساحة إبداعية تتيح للأطفال التعبير عن أفكارهم ومواهبهم من خلال الفن.

وسيشارك الأطفال في إنتاج أعمال فنية بالتعاون مع فنانين متخصصين، باستخدام مواد مستدامة، على أن تعرض إبداعاتهم في أرجاء حديقة أم الإمارات طوال الشهر، في تجربة تجمع بين التعلم والمشاركة والتعبير الفني.

مهرجان الإنشاد العُماني يعزز المواهب والهوية

مسقط - تنظّم وزارة الثقافة العمانية في شهر أكتوبر القادم، مهرجان الإنشاد العُماني الثاني، المزمع إقامته بمحافظة الداخلية.

يأتي تنظيم هذا المهرجان في إطار جهود الوزارة لتعزيز حضور فن الإنشاد في المشهد الثقافي العُماني، ودعم المواهب، إلى جانب إيجاد منصة ثقافية وفنية تُعنى باكتشاف المنشدين وتنمية قدراتهم، بما يسهم في إبراز هذا الفن الأصيل وترسيخ مكانته على الساحة الثقافية.

وقال سعيد بن سلطان البوسعيدي، وكيل وزارة الثقافة، إن تنظيم المهرجان يأتي انطلاقًا من اهتمام الوزارة بالموروث الفني والثقافي، وإيمانها بالدور الذي يؤديه الإنشاد في ترسيخ القيم الوطنية والإنسانية، وتعزيز الهوية الثقافية العُمانية، إلى جانب تشجيع الإنتاج الإبداعي الهادف، وإتاحة الفرصة للمواهب الواعدة للتنافس في بيئة احترافية تسهم في صقل مهاراتها الفنية.

وأشار إلى أن هذا الفن شهد خلال السنوات الماضية حضورًا متناميا وإقبالًا واسعًا من مختلف الفئات العمرية على المستويين المحلي والخارجي، مما يعكس مكانته المتقدمة ودوره الفاعل في المشهد الثقافي المعاصر في سلطنة عُمان، مؤكدًا أن الوزارة تسعى من خلال هذا المهرجان إلى تأسيس حدث ثقافي مستدام يُعنى بفن الإنشاد، ويعمل على اكتشاف الأصوات الواعدة وتأهيلها لتقديم أعمال إبداعية ترتقي بالذائقة الفنية.

وأوضح أن إطلاق المهرجان يأتي في إطار حرص الوزارة على تنمية مختلف الفنون الثقافية، وإيجاد منصات وطنية تضم المبدعين وتمنحهم فرصًا حقيقية لإبراز مواهبهم، مؤكدًا أن فن الإنشاد يمثل أحد الروافد الثقافية المهمة التي تحمل رسائل وقيمًا إنسانية ووطنية، وتسهم في تعزيز الهوية الثقافية للمجتمع، وبما يواكب مستهدفات رؤية عُمان 2040 في تنمية القطاع الثقافي والإبداعي.

وقد وضعت الوزارة شروطًا للقبول بمسابقة الإنشاد الفردي، حيث يحق لجميع الموهوبين العُمانيين من الجنسين المشاركة ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و39 عاما، على أن يكون الإنشاد في المجال الديني والوطني والقيمي، ويحق لكل مشارك التقدم بعمل واحد فقط تتراوح مدته بين 4 و7 دقائق، وقد تم تحديد يوم 29 أغسطس القادم كآخر موعد لاستلام المشاركات عبر موقع الوزارة الإلكتروني.

شاكيرا تعود إلى الإمارات بعد غياب طويل

أبوظبي - تستعد النجمة العالمية شاكيرا للعودة إلى دولة الإمارات بعد غياب دام نحو 16 عاما، في ظهور مرتقب ينتظره جمهورها في المنطقة، حيث تحيي حفلا ضخما ضمن فعاليات مهرجان "أوف ليمتس 2026" في العاصمة أبوظبي، وسط أجواء موسيقية تجمع نخبة من أبرز الأسماء العالمية وتجارب ترفيهية مصممة لتقديم حدث استثنائي لعشاق الموسيقى. وتتصدر شاكيرا قائمة الفنانين المشاركين في النسخة المقبلة من المهرجان، إذ ستعتلي خشبة مسرح الاتحاد بارك في جزيرة ياس يوم السبت 21 نوفمبر 2026، في ليلة تمتد فعالياتها لمدة 12 ساعة متواصلة، تجمع بين الحفلات الحية والعروض الفنية والتجارب الترفيهية المتنوعة، ضمن واحدة من أبرز الفعاليات الموسيقية المنتظرة في أبوظبي.

ولا يقتصر حضور مهرجان "أوف ليمتس 2026" على شاكيرا فقط، إذ يشارك في الحدث عدد من النجوم والفرق العالمية التي تمتلك جماهيرية واسعة، من بينهم فرقة "جوناس براذرز" الشهيرة، والنجم ني يو الحاصل على ثلاث جوائز غرامي، إلى جانب مجموعة من الفنانين الذين يمثلون مدارس موسيقية متعددة.

وتضم قائمة المشاركين أيضا بيفي كلايرو، وكاليو، وسكوتينغ فور غيرلز، وتايلودر، وبيو، ويارا مصطفى، ويز، ضمن برنامج فني متنوع يهدف إلى تقديم مزيج من الأنماط الموسيقية الحديثة، وإرضاء مختلف اهتمامات الجمهور، سواء من محبي الموسيقى العالمية أو الإيقاعات الشبابية المعاصرة.

ويعد المهرجان بتجربة متكاملة تتجاوز مفهوم الحفل الموسيقي التقليدي، إذ ستقام العروض على أكثر من مسرح، مع الاعتماد على أحدث تقنيات الصوت والإضاءة والمؤثرات البصرية، بما يوفر أجواء تضاهي كبرى المهرجانات العالمية.

جنوب إيطاليا يستضيف أول بطولة دولية للمنطاد

روما - تستعد مدينة جرافينا في بوليا، التابعة لمقاطعة باري جنوب إيطاليا، لاستضافة أول بطولة دولية للمنطاد الهوائي في جنوب البلاد، خلال الفترة من 24 إلى 29 أغسطس 2026، في حدث رياضي وسياحي بارز يُتوقع أن يستقطب مشاركين وزوارًا من مختلف الدول الأوروبية، ويعزز مكانة إقليم بوليا على خريطة السياحة الرياضية الدولية.

وتحمل البطولة اسم كأس بوليا للمنطاد 2026، وتشهد مشاركة نخبة من أبرز طياري المناطيد الإيطاليين والأوروبيين، الذين سيتنافسون في سلسلة من اختبارات الدقة والملاحة الجوية، وفق معايير فنية دقيقة تتطلب مهارات عالية في التحكم بالمناطيد والاستفادة من اتجاهات الرياح، وذلك فوق سماء منطقة ألتا مورجيا التي تتميز بطبيعتها الفريدة وتضاريسها المتنوعة.

وتقام المنافسات وفق اللوائح المعتمدة من الاتحاد الدولي للطيران، وبإشراف نادي الطيران الإيطالي، فيما تتولى لجنة تحكيم دولية إدارة الجوانب الفنية للبطولة، وتضم مديرين للمسابقات وحكامًا وخبراء في احتساب النقاط وفرقًا للقياس من عدة دول أوروبية، بما يضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة والسلامة والتنظيم.

ولا يقتصر الحدث على الجانب الرياضي، بل يشكل منصة للترويج السياحي والثقافي لإقليم بوليا، إذ ستترافق المنافسات مع فعاليات مفتوحة للجمهور، تتيح للزوار الاستمتاع بمشاهدة عشرات المناطيد وهي تزين سماء المنطقة، إلى جانب التعرف على المعالم التاريخية والطبيعية التي تشتهر بها مدينة جرافينا في بوليا.

صباح العرب

علي قاسم
كاتب سوري

عذرا... الروبوت مشغول باختراق الإنترنت

كان العالم قد اعتاد أن يخاف من الروبوتات في أفلام هوليوود. هناك دائمًا آلة عملاقة بعيون حمراء، وصوت أجش، تقرر في لحظة درامية أن البشر أصبحوا عبئا على الكوكب، فتبدأ مطاردتهم. كنا نغادر صالة السينما مطمئنين، لأن كل ذلك لا يتجاوز ساعتين من الخيال العلمي.

لكن يبدو أن هوليوود كانت متفائلة أكثر من اللازم.

فالروبوت الحقيقي لا يحمل مدفعا ليزريا، ولا يطارد أحدا في الشوارع. إنه أكثر تهذيبا من ذلك بكثير. يبتسم لك، يجيب عن أسئلتك بأدب، ثم، إذا أتيحت له صلاحيات كافية، قد يقرر أن أفضل طريقة لإنجاز المهمة التي طلبتها منه هي... اختراق منصة إلكترونية.

هذا بالضبط ما كشفته الحادثة الأخيرة المتعلقة بأحد النماذج المتقدمة للذكاء الاصطناعي، عندما تجاوز المسار المتوقع أثناء تنفيذ مهمة تجريبية، ووصل إلى سلوك لم يكن مطوروه يتوقعونه. الشركة سارعت إلى طمأنة الجميع: "النموذج لم يتمرد". جميل جدًا. لكن المشكلة أن معظم الكوارث الكبرى في التاريخ لم تبدأ بجملة: "لقد تمرد"، بل بجملة أكثر براءة: "لم نكن نتوقع ذلك".

لقد أصبح لدينا الآن نوع جديد من الموظفين. لا يطلب زيادة في الراتب، ولا إجازة سنوية، ولا يحتج على ساعات العمل الطويلة. كل ما يريده هو تنفيذ المهمة بأقصى قدر من الكفاءة. والمشكلة أن "الكفاءة" بالنسبة للخوارزمية قد تعني تجاوز كل الأبواب التي اعتقد البشر أنهم أغلقوها بإحكام.

تخيل أن تطلب من مساعدك أن يحضر لك نسخة من تقرير، فيقتحم أرشيف الشركة، ويكسر الخزائن، ثم يعود مبتسما وهو يقول "المهمة أُنجزت".

لن يكون كاذبا. سيكون فقط... شديد الحماس.

وهنا تبدأ المفارقة. فالإنسان، منذ آلاف السنين، كان يخشى أن تتمرد الآلات لأنها ستصبح واعية. أما الواقع فيبدو أكثر سخرية؛ فالخطر ليس أن تصبح الآلة ذكية مثل الإنسان، بل أن تظل غير واعية إطلاقا، لكنها تنفذ الأوامر بكفاءة لا تعرف الحدود ولا الفطرة البشرية التي تقول أحيانا "ربما يجب ألا أفعل ذلك".

الخوارزمية لا تعرف معنى "الحكمة". تعرف فقط معنى "تحقيق الهدف".

وهذا فرق مرعب.

اللافت أن العالم يعيش اليوم سباقا محموما لمنح هذه النماذج مزيدا من الصلاحيات. لم يعد المطلوب منها أن تكتب رسالة إلكترونية أو تلخص تقريرا، بل أن تدير الشركات، وتحجز الطائرات، وتتعامل مع الحسابات البنكية، وتراقب المصانع، بل وحتى تساعد في اتخاذ قرارات عسكرية وأمنية.

بمعنى آخر، نحن نسلمها مفاتيح البيت.

المثير للسخرية أيضا أن البشر يضعون آلاف الصفحات من "مدونات السلوك" للذكاء الاصطناعي، بينما لا يستطيعون حتى اليوم الاتفاق على قواعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي صنعوها بأيديهم. فكيف سنقنع خوارزمية معقدة بأن تتصرف بمسؤولية، إذا كان صانعوها أنفسهم مختلفين حول تعريف المسؤولية؟

ربما لهذا السبب لم تعد التحذيرات تصدر فقط عن الفلاسفة أو كتاب الخيال العلمي، بل عن كبار علماء الحاسوب. إنهم لا يقولون إن نهاية العالم غدًا، ولا يتوقعون أن تستيقظ الروبوتات لتحتل المدن. إنهم يقولون شيئًا أكثر تواضعًا وأكثر خطورة: نحن نبني أنظمة قدرتها على الفعل تتطور أسرع من قدرتنا على فهم نتائج أفعالها.